

شرح المفصل

✽ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ✽
✽ ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية ✽
✽ على صاحبها افضل صلاة واكمل تحية ✽

الجزء الثاني

✽ قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب ✽

✽ عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة ✽

ادارة الطباعة النيرية

اصحابها ومؤيدوها في دار الحديث بدار الحديث

✽ صحح وعلق عليه حواشي نفيسة بعد مراجعته على اصول خطية بمرفقة مشيخة الازهر المعمورة ✽

حقوق الطبع على هذا الشكل والتصحيح محفوظة الى

ادارة الطباعة النيرية بمصر بشارع الكهكيين نمرة ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

توابع المنادى

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ توابع المنادى المضموم غير المبهم اذا أفردت حملت على لفظه وحمله كقولك يا زيد الطويل والطويل يا تميم أجمعون وأجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا عمرو والحارث والحارث وقرىء والطير رفما ونصباً الا البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات فان حكمها حكم المنادى بعينه تقول يا زيد زيد ويا زيد وعمرو بالضم لا غير وكذلك يا زيد أو عمرو ويا زيد لا عمرو ﴾

قال الشارح : اعلم ان لك أن تصف المنادى المفرد اذا كان معرفة وتؤكد به وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان ، وأما الوصف فقولك « يا زيد الطويل » لك أن ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبه حملا على الموضع ، « فان قيل » فهذا المضموم في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة أمس في أنه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ لو حملت رأيت زيدا أمس الدابر بالخفض على للنعت لم يجوز وكذلك قولك مررت بعمان الطريف لم تنصب الصفة على اللفظ قيل الفصل بينهما أن ضمة النداء في يا زيد ضمة بناء مشبهة لحركة الاعراب وذلك لانه لما اطراد البناء في كل اسم منادى مفرد صار كالعلة لرفعه وليس كذلك أمس فان حركته متوعدة في البناء ألا ترى ان كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فانه يكون مضموماً

وليس كل ظرف يقع موقع أمس يكون مكسورا ألا تراك تقول فعلت ذلك اليوم وأضرب عمرا غدا فلم يجب فيه من البناء ماوجب في أمس ، وكذلك عثمان فانه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف ، ومنه قوله * يا حاكم الوارث عن عبد الملك • فرفع الصفة على اللفظ وهو الاكثر في الكلام ، وتقول في التأكيذ بالمفرد « يا تميم أجمعون وأجمعين » ان شئت رفعت على اللفظ وان شئت نصبت على الموضع فتحكم التأكيذ كحكم الصفة الا ان الصفة يجوز فيها النصب على اضمار أعنى ولا يجوز مثل ذلك في أجمعين ، وأما عطف البيان فانه يكون بالاسماء الجامدة كالاعلام فتكون كالشرح له والبيان كالتأكيذ والبدل فتقول « يا غلام بشر وبشرا » فبشر الاول محمول على اللفظ والثاني محمول على الموضع وقد أشدوا بيت رؤبة

لَمَئِي وَأَسْطَارٍ سَطْرُنَ سَطْرًا لَقَائِلُ يَانَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا

فنصر الثاني محمول على لفظ الاول والثالث محمول على الموضع كما تقول يا زيد العاقل والعاقل لان مجرى عطف البيان والذمت واحد ، وقد أشدوا البيت على ثلاثة أوجه يانصر نصر نصرنا وهو اختيار أبي عمرو ويانصر نصرنا نصرنا لجرى المنصوبين مجرى صفتين منصوبتين بمنزلة يا زيد العاقل اليبس وكان الممازى يقول يانصر نصرنا نصرنا ينصبهما على الاعراء لان هذا نصر حاجب نصر بن سيار كان حاجب رؤبة ومنه من الدخول فقال إضرب نصرنا أوله ، ويروى يانصر نصر نصرنا بجعل الثاني بدلا من الاول ولذلك لم ينونه والثالث منصوب على المصدر كأنه قال أنصرت نصرنا وسيوضح أمر البدل وعطف البيان في موضعهما من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى ، وأما العطف بحرف فنحو « يا عمرو والحرث » اذا عطفت اسما فيه الالف واللام على مفرد جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول في الرفع يا زيد والحرث وهو اختيار الخليل وسيبويه والممازى وقرأ الأعرج (يا جبال أوبى معه والطير) ، وتقول في النصب يا زيد والحرث وهو اختيار أبي عمرو ويونس وهبسي بن عمر وأبي عمر الجرمي وقرأة السامة (يا جبال أوبى معه والطير) بالنصب ، وكان أبو العباس المبرد يرى أنك اذا قلت يا زيد والحرث فالرفع هو الاختيار عنده واذا قلت يا زيد والرجل فالنصب هو المختار وذلك أن الحرث وحارثا علما وليس في الالف واللام معنى سوى ماكان قبل دخولها والالف واللام في الرجل قد أفادت معنى وهو معاقبة الاضافة فلما كان الواجب في الاضافة النصب كان المختار والوجه مع الالف واللام النصب أيضا لانهما بمنزلة الاضافة ، فان عطفت اسما مفردا علما على مثله نحو « يا زيد وعمرو » لم يكن فيه الا البناء لان العلة الموجبة لبناء الاسم الاول موجودة في الثاني لان حرف العطف أشرك الثاني في حكم الاول ولذلك لو أبدلت الثاني من الاول وهو مفرد لم يكن فيه الا البناء والضم نحو « يا زيد زيد » وبأخانا خالد لان عبرة البدل أن يحل محل الاول ولو أحلته محل الاول لم يكن فيه الا البناء ولذلك استثناه فقال « الا البدل » وقوله « ونحو زيد وعمرو » يعني في العطف بالحرف ومثله بقوله « يا زيد وعمرو ويازيد وعمرو ويازيد وعمرو » يشير الى ان جميع حروف العطف في ذلك سواء وان اختلفت معانيها ، وان كان المنادى مبهما كان حكمه كحكم غيره الا أنه يوصف بالرجل وما أشبهه من الاجناس فتقول « يا أيها الرجل » أقبل

فيكون أي والرجل كاسم واحد فأَي مدعو والرجل نعتة ولا يجوز أن يفارقه النعت لأن أياً اسم مبهم لم يستعمل إلا بصلة إلا في الاستفهام والجزاء فلما لم يوصل ألزم الصفة لتبيينه كما تبينه الصلة وقد أجاز المازني نصب ذاك جملاً على الموضع قياساً على غير المبهم والصواب ما ذكرنا للدائع المذكور.

قال صاحب الكتاب ﴿ واذا أضيفت فالنصب كقولك يا زيد ذا الجنة وقوله * أزيد أخا ورقاء * ويا خالد نفسه وياتيم كأكلم ويا بشر صاحب عمرو ويا غلام أبا عبد الله ويا زيد وعبد الله ﴾ قال الشارح : وإن كان التابع مضافاً لم يكن فيه إلا النصب صفة كان أو غير صفة مثال الصفة * يا زيد ذا الجنة * ويا زيد أخانا قال الشاعر

أزيدُ أخاً ورقاء إن كنتَ نائراً فقد عرّضتُ أحناءَ حقٍ فخاصير

الشاهد فيه نصب الصفة لأنها مضافة ورقاء حتى من قيس والشائر طالب الدم يقول إن كنت طالبا التارك فقد أمكنتك ذاك فاطلبه وخاصم فيه ، والأحناء الجوانب وهي جمع حنو ، ولا يجوز رفع هذه الصفة بحال لأن المنادي إذا وصف بالمضاف لم يكن فيه إلا النصب وذلك من قبل أن الصفة من تمام الموصوف لأنها مخصصة للموصوف موضحة له كمنخصيص الألف واللام في نحو الرجل والغلام ولذلك لا يجوز تقديمها عليه ، ويؤيد عندك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم) فدخل الفاء في خبر الموت دليل على اتحاد الصفة والموصوف ألا ترى أنك لو قلت إن الرجل فإنه ملاقيكم لم يجز وإنما جاز في الآية لأنك وصفته بقولك الذي تفرون منه والفاء تدخل في خبر الموصول بالفعل فلما وصفوا الموت بما يجوز دخول الفاء في خبره جاز دخولها في خبر موصوفه ، وإذا كانت منزلتها من الموصوف هذه المنزلة جاز أن يعتبر فيها من الحكم ما يعتبر فيه فسما لم يكن في المنادي إذا كان مضافاً إلا النصب نحو يا غلام زيد كذلك لا يكون في صفة المنادي إذا كانت مضافة غيره كقولك يا زيد أخانا ولم يجز أن تقول يا زيد أخونا ويا بكر صاحب بشر فترفع جملاً على اللفظ كما فعلت في المفرد حيث قلت يا زيد العاقل ، وكذلك أن أكنت قتلت * يا زيد نفسه وياتيم كلكم ويا قيس كلكم ﴾ فتنصب لأن مجرى التأكيد مجرى النعت فلذلك استويا في الحكم وجاز أن تقول كلكم بلفظ الخطاب لأن المنادي مخاطب وجاز أن تقول كلهم بلفظ الغيبة لأن المنادي وإن كان مخاطباً إلا أن لفظ الاسم الظاهر موضوع للغيبة ألا تراك تقول زيد فسل ولا تقول فعلت وإن كنت تخاطب زيدا المذكور ، وتقول * يا بشر صاحب عمرو ويا غلام أبا عبد الله * تنصب الثاني لا غير سواء جعلته عطفاً بياناً أو بدلاً لأن عطف البيان حكمه حكم الصفة والصفة إذا كانت بمضاف لم يكن الامتنعوا بفكذلك عطف البيان ، والبديل عبرته أن يحل محل الأول وأنت لو أحلته محل الأول وأوليته حرف النداء وهو مضاف لم يكن إلا نصبا ، وكذلك إذا عطف على المنادي المفرد مضافاً لم يكن إلا نصبا نحو يا زيد وعبد الله لأن المعطوف شريك المعطوف عليه فكما أن الأول إذا كان مضافاً لم يكن إلا منصوباً فكذلك الثاني لأنه شريكه في العامل *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والوصف بابن وابنة كالوصف بنغيرهما إذا لم يقا بين علمين فإن

وقعا أتبعتم حركة الاولى حركة الثانى كما فعلوا فى ابنهم وامرئ تقول يازيد ابن أخينا وياهند ابنة عاصم ﴿ قال الشارح ﴾ اذا وصف الاسم المنادى المفرد العلم بـ « ابن أو ابنة » كان حكمهما كحكم غيرهما من الاسماء المضافة اذا وصف بها من استحقاق الاعراب بالنصب نحو ﴿ يازيد ابن أخينا ﴾ بضم الاول لانه منادى مفرد علم وينصب الصفة لانها مضاف كما قالت يازيد ذا الجملة ، وان وصفت بهما علماً مضافين الى علم أو كنية أو لقب نحو يازيد بن عمرو وياجعفر بن أبى خالد ويازيد بن بطة كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز فى المنادى وجهان أحدهما الاتباع وهو أن تقول يازيد بن عمرو فتتبع حركة الدال فتحة النون وحققها الضم وهو غريب لان حق الصفة أن تتبع الموصوف فى الاعراب وههنا قد تتبع الموصوف الصفة والعلّة فى ذلك أنك جعلتهما الكثرة الاستعمال كلاسهم الواحد اذ كل انسان ممزوع الى أبيه علماً كان أو كنية أو لقباً فيوصف بذلك فجعلنا كلاهما كلاسهم الذين ركب أحدهما مع الآخر قل الشاعر

﴿ ياحكم بن المنذر بن الجارود ﴾ ففتح بهم حكم مع أنه منادى مفرد معرفة وذلك لانهم جعلوها كالاسم الواحد فلما فتحوا نون ابن من حيث كان مضافاً فتحوا أيضاً بهم حكم لانهم لما أضافوا ابناً كأنهم قد أضافوا ما قبله ، ولذلك من شدة انعقادها شبه سيديويه حركة الدال من زيد بحركة الراء من امرئ وحركة النون من ابنهم فكأن الراء من امرئ تابعة للهمزة والنون فى ابنهم تابعة للميم كذلك أتبعوا الدال من يازيد بن عمرو النون من ابن لان الصفة والموصوف كالصلة والموصول وانضاف الى ذلك كثرة الاستعمال فقوي الاتحاد ولذلك لا يحسن الوقف على الاسم الاول ويبدأ بالثانى فيقال ابن فلان ، والوجه الثانى أن تقول يازيد بن عمرو بضم الدال من زيد على الاصل لا تتبعها فتحة النون من ابن عمرو وهى لغة قاشية فلى هذا يكون الاف من عيسى فى قوله (اذ قل الله يا عيسى ابن مريم) على القول الاول فى تقدير مفتوح وعلى القول الثانى فى تقدير مضموم فاعرفه ﴿

قال صاحب الكتاب ﴿ وقالوا فى غير النداء أيضاً اذا وصفوا هذا زيد ابن أخينا وهذا ابنة عمنا وهذا زيد بن عمرو وهذا ابنة عاصم وكذلك النصب والجر فاذا لم يصفوا فالتنوين لا غير ، وقد جوزوا فى الوصف التنوين فى ضرورة الشعر كقوله ﴿ جارية من قيس ابن ثعلبة ﴾ ﴿

قل الشارح : قد جروا على هذه القاعدة فى غير النداء أيضاً لا فرق بين النداء وغير النداء فى هذا الحكم وذلك أنه لما كثر اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافاً الى علم أو ما يجرى مجرى الاعلام من الكنى واللقاب نحو زيد بن عمرو وأبى بكر بن قاسم وسعيد بن بطة وعبدالله بن السمينة فلما كان ابن لا ينفك من أن يكون مضافاً الى أب أو أم وكثير استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيرهم فحذفوا ألف الوصل من ابن لانه لا يقوى فصله مما قبله اذ كانت الصفة والموصوف عندهم كالتثنية الواحد وهى مضارعة للصلة والموصول من وجوه تذكر فى موضعها ، وحذفوا تنوين الموصوف أيضاً كأنهم جعلوها الاسمين اسماً واحداً لكثرة الاستعمال وأتبعوا حركة الاسم الاول حركة الاسم الثانى ولذلك شبهه سيديويه بامرئ وابنهم فى كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون فى

ابنهم تابعة لحركة الميم على ما تقدم ، فإذا قلت « هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم » فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده لغته وضمة زيد ضمة اتباع لا ضمة اعراب لانك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحداً وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالمصدرله ولذلك لا يجوز السكوت على الاول، وكذلك النصب تقول رأيت زيد بن عمرو فتفتح الدال اتباعاً لفتحه النون وتقول في الجر مررت بزيد بن عمرو فتكسر الدال من زيد اتباعاً لكسرة النون من ابن عمرو ، وقد ذهب بعضهم الى أن التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو قول فاسد لانه قد جاء عنهم هذه هند بنت عمرو فيحذف التنوين وان لم يلقه ساكن بعده فعمل بذلك أن حذف التنوين انما كان لكثرة استعمال ابن ، فان لم تضاف ابناً الى علم نحو « هذا زيد ابن أخينا وهذه هند ابنة عمنا » لم تحذف التنوين وأثبت الهزة خطأ لانه لم يكثر استعماله كثرة اضافته الى العلم ، وكذلك اذا لم يصفوا به وجعلوه خبراً لم يحذف التنوين وأثبتت هزة الوصل خطأ فتقول زيد ابن عمرو فيكون زيد مبتدأ وابن عمرو الخبر ، ومثله إن بكراً ابن جعفر وظننت محمداً ابن علي ، وكذلك ان ثبتت فقلت ضربت الزيد بن ابني جعفر أثبت الالف والتنوين لوجهين أحدهما أنه لم يكثر ذلك في التنشئة كثرته في الافراد والثاني أنه لم يبق بالتنشئة علماً وصار تعريفه بالالف واللام نحو الرجل والغلام ، فأما قوله تعالى (وقالت اليهود عزيز ابن الله) فقد قري بالتنوين وبغير التنوين فمن نون جملة مبتدأ وابن الله الخبر حكاية عن مقال اليهود ومن حذف التنوين منه جعله وصفاً وقدّر مبتدأ محذوفاً تقديره هو عزيز بن الله فيكون هو مبتدأ وعزيز الخبر وابن الله صفته ، وهذا فيه ضعف لان عزيزاً لم يتقدم له ذكر فيكوني عنه ، والاشبه أن يكون أيضاً خبراً الا أنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة وله نظائر نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد الله الصمد) بحذف التنوين من أحد ، ومنه ما رواه أبو العباس عن عمار بن عقيل أنه قرأ (ولا الليل سابق النهار) ينصب النهار على ارادة التنوين ، ومنه قول الشاعر

فَالْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَ إِلَهٌ إِلَّا قَلِيلًا

أراد ولا ذاكر الله إلا قليلاً بالتنوين ولذلك نصب الا أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وقوله « وقد جوزوا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر » بمعنى أنهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوين وذلك اذا وقع ابن وصفاً بين علمين نحو قول الشاعر

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ كَأَنَّهَا حَلِيَّةٌ سَيْفٍ مُدْهَبَةٌ

البيت للاغلب العجلى ، وقيس بن ثعلبة بن عكابة قبيلة عظيمة معروفة ، وقال الخطيبه
فَإِنْ لَا يَكُنْ مَالٌ يُثَابُ فَإِنَّهُ سَيَأْتِي ثَنَانِي زَيْدًا ابْنَ مُهْلِلٍ

ومن فعل ذلك لزمه اثبات الالف في الخط والجيد في البيتين أن يكون أراد البديل الوصف ليخرج عن عهدة الضرورة •

المنادى المبهم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمنادى المبهم شيتان أى واسم الإشارة فأى يوصف بشيتين بما فيه الالف واللام مقحمة بينهما كلمة التنبيه وباسم الإشارة كقولك يا أيها الرجل وبأيها قال ذو الرمة ﴿ ألا أيها الباخع الوجد نفسه ﴾ واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه الالف واللام كقولك يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال وأنشد سيدي به خُزَزَ بن لوزان ﴿ يا صاح يا ذا الضامر العنس ﴾ ولعمريه ﴿ يا ذا الخوفاً بمقتل شيخه ﴾ ﴿

قال الشارح : المبهم فى النداء شيتان أحدهما أى والثانى اسم الإشارة فأما أى فنحو قولك يا أيها الرجل وهى أشد ابهاً من أسماء الإشارة ألا ترى أنها لا تأتي ولا تجتمع فتقول يا أيها الرجل وبأيها الرجلان وبأيها الرجل ولذلك لزمها النعت فيما أداة النداء وأى المنادى وهما تنبيه والرجل نعت ، والأصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل وهو قريب من المنادى وفيه الالف واللام فلما لم يمكن نداءه والحالة هذه كرهوا نزعها وتغيير اللفظ عند النداء إذ الغرض أنما هو نداء ذلك الاسم فجاوزوا بأى وصلة الى نداء الرجل وهو على لفظه وجعلوه لاسم المنادى وجعلوا الرجل نعتاً ولزم النعت حيث كان هو المقصود وأدخلوا عليه هاء التنبيه لازمة لتسكون دلالة على خروجها عما كنت عليه وعوضاً مما حذف منها ، والذي حذف منها الإضافة فى قولك أى الرجلين وأى اللادين والصلة فى نظيرتها وهى من ألا ترى أنك إذا ناديت من قلت يا من أبوه قائم ويا من فى الدار ، وتوصف أى فى النداء بشيتين أحدهما الالف واللام وقد ذكر والثانى اسم الإشارة نحو يا أيها الرجل فذا صفة لآى كما وصفت بما فيه الالف واللام وجاز الوصف به لانه مبهم مثله كما تصف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام ، والنسبة فى ذلك أن ذا يوصف بما يوصف به أى من الجنس فهو الرجل واللام فوصفوا به أى فى النداء تأكيذاً لمعنى الإشارة إذ النداء حال إشارة والغرض نعتة ألا ترى أن المقصود بالنداء من قولك يا أيها الرجل أنما هو الرجل وذا وصلة كأى قال الشاعر :

أَلَا أَيُّهَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَانَتْ لَمْ يَهْدِيكَ إِلَى عَاهِدٍ

وقال الآخر :

أَلَا أَيُّهَا اللَّائِي أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

وقال ذو الرمة :

أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسُهُ إِشْيَاءُ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

وقد يستغنون باسم الإشارة عن أى فيوقعونها موقعها فيقولون يا ذا الرجل ويا هذا الرجل فيكون ذا وصلة كما كانت أى وتلزمها الصفة كما تلزم أياً ولا يجوز فى صفتها إلا الرفع كما كانت أى كذلك لانه لا يتم بياذا النداء ههنا لانه فى معنى يا أيها ولا بد من الرجل إذ هو المنادى فى الحكم والتقدير ولا يلزمها هاء التنبيه كما لزم أياً لانه لم يحذف من اسم المشار اليه شئ ، كما حذف من أى ، فأما هذا فلها مذهبان

أحدهما أن تكون وصلة لنداء الرجل فيكون حكمها حكم يأبها الرجل والآخر أن تكون مكنتية لانه يجوز أن تقول يا هذا أقبل ولا تصف فعلى هذا المذهب يجوز أن تقول يا هذا الرجل والرجل بالرفع والنصب ويا هذا الظريف والظريف وأجاز المازنى يأبها الرجل والرجل بالرفع والنصب وقد تقدم الكلام عليه ، فأما ما أنشده من قول الشاعر

يا صاح إذا الضامرُ العنسى والرحلُ الأفتاب والجلس

فالشاهد فيه وصف ذا بما فيه الالف واللام والضاير رفع وان كان مضافا الى العنسى لان اضافته غير محضة اذ التقدير إذا الذى ضمرت عنه ، والعنسى الناقة الشديدة وأصل العنسى الصخرة فى الماء قيل لها ذلك لصلابتها ، ومثله إذا الحسن الوجه تقديره يا هذا الحسن وجهه ، وذهب الكوفيون الى أن الرواية يا صاح إذا ضامر العنسى بخفض الضامر وبضيقون ذا الى الضامر ويجعلونه مثل إذا الجملة وتكون ذو بمعنى صاحب وهى التى تتغير فتكون فى الرفع بالواو وفى النصب بالالف وفى الجر بالياء قالوا ألا ترى أنه عطف عليه والرحل والأفتاب والجلس بالخفض ولو كان الضامر مرفوعا على ما أنشده سيبويه لكان الرجل مخفوضا بالعطف على العنسى فيضرب التقدير بالذى ضمرت عنه ورحله وهذا فاسد ، وسيدويه يحمل ذلك على مثل قول الآخر * علفتها تبنا وماء بارداً * فيكون التقدير إذا الضامر العنسى والمتغير الرحل لان الضور يدل على تنبيه *

قال صاحب الكتاب * وتقول فى غير الصفة يا هذا زيد وزيدا ويا هذان زيد وعمر وزيدا وعمرًا وتقول يا هذا ذا الجملة على البدل *

قال الشارح : قوله فى غير الصفة يعنى عطف البيان والبدل فأما عطف البيان فنحو « يا هذا زيد وزيدا » ترفع على اللفظ وتنصب على الموضع فهو كالنعت يعمل فيه العامل وهو لا على تقدير مباشرة حرف النداء بخلاف البدل فان العامل يعمل فيه على تقدير أن يحل محل الاول ويباشر حرف النداء فلذلك تقول يا هذا زيد بالضم لا غير لان تقديره يا زيد ، وتقول فى المضاف « يا هذا ذا الجملة » تنصب لا غير فى البدل وغيره فأعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * ولا ينادى ما فيه الالف واللام الا الله وحده لانهما لا تفارقانه كما لا تفارقان النجم مع انهما خلف عن همزة إله وقال

مِنْ أَجْلِكَ يَا إِلَهِي تَيَمَّمْتُ قَلْبِي وَأَنْتَ بِخِيَاةٍ بِالْوَصْلِ عَنِّي

شبهه بيا الله وهو شاذ *

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان حروف النداء لا تجامع ما فيه الالف واللام واذا أريد ذلك توصل اليه بأى وهذا ، والعلة فى ذلك أمران أحدهما ان الالف واللام تفيضان التعريف والنداء فيفيد تخصيصا واذا قصدت واحدا بعينه صار معرفة كأنك أشرت اليه والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بينهما لذلك لان أحدهما كاف وصار حرف النداء بدلا من الالف واللام فى المنادى فاستغنى به عنهما وصارت كالاسماء التى هى للإشارة نحو هذا وشبهه ، الثانى ان الالف واللام تفيضان تعريف العهد وهو

معنى الغيبة وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب والنداء خطاب لحاضر فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين ، « فان قيل » فأنتم تقولون يا هذا وهذا معرفة بالاشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء فلم جاز ههنا ولم يجوز مع الالف واللام وما الفرق بين الموضعين فالجواب عنه من وجهين أحدهما ان تعريف الاشارة ايماء وقصد الى حاضر لتعريفه لحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب معنى التعريفين صار كل تعريف الواحد ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالاشارة في نحو هذا وشبهه لانه في الموضعين قصد وإيماء الى حاضر ، والوجه الثاني وهو قول المازني أن أصل هذا أن يشير به الواحد الى واحد فلما دعوته نزعته منه الاشارة التي كانت فيه وألزمته اشارة النداء فصارت ياعوضا من نزع الاشارة ومن أجل ذلك لا يقال هذا أقبل باسقاط حرف النداء ، فأما قولهم يا الله فانما جاز نداؤه وان كان فيه الالف واللام من قبل انه تلزمه الالف واللام ولا تفارقانه وتنزلان منه بمنزلة حرف من نفس الاسم ، وأصل اسم الله تعالى والله أعلم إله ثم دخلت عليه الالف واللام فصار الاله ثم تخفف الهمزة التخفيف الصناعي بأن تلين وتلقى حركتها على الساكن قبلها وهو لام التعريف فصار تقديره ألهه بكسر اللام الاولى وفتح الثانية فادغموا اللام الاولى في الثانية بعد اسكانها ونغموها تعظيما ، وقال بعضهم حذفوا الهمزة حذفاً على غير وجه التليين ثم خلفتها الالف واللام ومثل ذلك أناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام في الناس عوضا منها ولذلك لا يجتمعان فأما قولهم

إِنَّ الْمَنِيَّاءَ يَطْلَعْنَ عَلَى الْإِنْسَانِ الْأَمِينِ

فردود لا يعرف قائله ويجوز أن يكون جمعا بين العوض والمعوض منه ضرورة ، فلما كثر استعمال اسم الله تعالى وكانت الالف واللام فيه عوضاً من المحذوف صارتا كحرف من حروفه وجاز نداؤه وان كانتا فيه ، وتشبيهه لزوم الالف واللام في اسم الله تعالى بلزومهما النجم فذلك أنك اذا قلت نجم كان لواحد من النجوم فاذا عنيت نجماً بعينه أدخلت الالف واللام وقد غلب النجم على الثريا حتى اذا أطلق لا ينصرف الى غيره وصار علماً بالغلبة كالديران والعيوق ولا يجوز نزع الالف واللام منها لانها هي المعرفة في الحقيقة ، فهما سيان من جهة الزوم والغلبة الا أن الفرق بينهما أنه اذا نزع الالف واللام من النجم تنسك والتنكير في اسم الله تعالى محال ، وأما « بيت الكتاب » من أجلك * الخ * فشاذ قياساً واستعمالاً فأما القياس فلما في نداء ما فيه الالف واللام على ما ذكر وأما الاستعمال فظاهر لم يأت منه الا ما ذكر وهو حرف أو حرفان ووجه تشبيهه بيا الله من جهة لزوم الالف واللام وان لم يكن مثله والفرق بينهما أن الذي والقي صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما وينوي بهما صفتين كقولك يازيد الذي في الدار ويأهند التي أكرمتني ويقع صفة لايها نحو قوله تعالى (ياأيها الذين آمنوا) * و (ياأيها الذي نزل عليه الذكر) وليستا اسمين ولا يكون ذلك في اسم الله تعالى لانه اسم غالب جرى مجرى الاعلام كزيد وعمر ، وأقبح من ذلك قوله فيما أنشده أبو العلاء

فَيَا الْعَلَّامَانَ اللَّهَانِ فَرَّأَ إِيَّأَ كَمَا أَنَّ تَكْسِيَانَا شَرَّأَ

وكان الذي حسنه قليلا وصفه بالذان والصفة والموصوف كالشيء الواحد فصار حرف النداء كأنه باشر

الذنان ؛ ومثله قوله تعالى (قل ان الموت لذي نفرون منه فانه ملائكم) فمابل موصوف الذي معامله الذي في دخول الغاء في الخبر وقد تقدم بيان ذلك فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا كرر المنادى في حال الاضافة ففيه وجهان أحدهما أن ينصب الاسمان معاً كقول جرير * يا تيم تيم عدى لا أبأ لكم * وقول بعض ولده * يا زيد زيد اليميلات الذبل * والثاني أن يضم الاول ﴾

قال الشارح : « اذا كان المنادى مضافاً وكرر المضاف « دون المضاف اليه وذلك نحو يا زيد زيد عمرو فانه يجوز فيه وجهان أحدهما نصب الاول والثاني والوجه الآخر ضم الاول ونصب الثاني قال الخليل ويونس هما سواء في المعنى وهما لغة العرب ، « فاذا نصبتما جميعاً » فسيبويه يزعم أن الاول هو المضاف الى عمرو والثاني تكرر لضرب من التأكيد ولا تأثير له في خفض المضاف اليه قال لا نا قد هلنا أنك لو لم تكرر الاسم الثاني لم يكن الا منصوباً فلما كررته بقي على حاله ، وذهب أبو العباس محمد بن يزيد الى أن الاول مضاف الى اسم محذوف وأن الثاني هو المضاف الى الظاهر المذكور وتقديره عنده يا زيد عمرو زيد عمرو وحذف عمرو الاول اكتفاءً بالثاني ، وقد شبه الخليل ياتيم تيم عدى بقولهم لا أبأ لك وذلك أن الاب مضاف الى الكاف غير ذي شك بدليل نصب الاب بالالف والاب لا يكون اعرابه بالحرروف الا في حال اضافته الى غير متكلم فلما نصب بالالف دل على اضافته ثم أقعدت اللام فلم يكن لها تأثير في خفض الكاف الا تأكيداً معني الاضافة ، ومثله * يا بؤس للحرب * البؤس مضاف الى الحرب وأقعدت اللام فلم يكن لها تأثير ، « والوجه الثاني أن يضم الاول وينصب الثاني » وهو القياس لان الاول منادى مفرد معرفة يتن باسم مضاف اما بدلا وإما عطف بيان ؛ وأما البيتان اللذان أنشدهما فالاول لجرير وهو ياتيم تيم عدى لا أبأ لكم لا يلقينكم في سورة عمر

فقد روى على الوجهين المذكورين يريد تيم بن عبد مناة وهو من قوم عمر بن لجا وعدى أخوهم ، يقول تنبهوا حتي لا يلقىكم عمر في مكروه أى يومكم في هجاء فالحش من أجل تعرضه كأنه ينهاهم عن أذاه ويأمرهم بالانقرار بفضل ، وأما البيت الآخر وهو

يا زيد زيد اليميلات الذبل تطاول الليل هديت فانزل

للبيت لبعض ولد جرير وهو من أبيات الكتاب والقول في اعرابه كالقول في البيت الاول وهو زيد ابن أرقم وأضافه الى اليميلات لانه كان يحدو بها ولهذا قال تطاول الليل فانزل أى انزل عن ظهرها واحد بها فقد تطاول الليل فاعرفه *

نداء المضاف الى ياء المتكلم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقالوا في المضاف الى ياء المتكلم يا غلامى ويا غلام ويا غلاما وفي التنزيل (يا عباد فاتقون) وقرئ يا عبادى ويقال ياربنا تجاوز عنى وفي الوقف يارباه ويا غلاماه ، والثاء في يابأت ويأمت تاء تأنيث هوضت عن اللبأ ألا تراهم يبدلونها هاء في الوقف ﴾

قال الشارح : « متي أضافوا المنادى الى ياء النفس » ففيه لغات أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة وذلك نحو يا قوم لا بأس ويا غلام أقبل « وقال تعالى (يا عباد فاتقون) » لم يثبتوا الياء ههنا كما لم يثبتوا التنوين في المفرد نحو يازيد لانها بمنزلة اذ كانت بدلا منه وذلك أن الاسم مضاف الى الياء والياء لا معنى لها ولا تقوم بنفسها الا أن تكون في الاسم المضاف اليها كما أن التنوين لا يقوم بنفسه حتى يكون في اسم فلما كانت الياء كالتنوين وبدلا منه حذفوها في الموضع الذي يحذف فيه التنوين تخفيفا لكثرة الاستعمال والنداء ولم يخل حذفها بالمقصود اذ كان في اللفظ ما يدل عليها وهو الكسرة قبلها ألا ترى أنه لو لم يكن قبلها كسرة لم تحذف نحو مصطفي ومعلى اذا أضفتها قلت مصطفاى ومعلأى فلا يجوز اسقاط الياء منهما لانه لا دليل عليها بعد حذفها ، واذا كانوا قد حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة قبلها في غير النداء كان جوازها في النداء الذي هو باب حذف وتغير أولى وأجدر بالجواز ألا ترى أنك تحذف منه التنوين نحو يازيد وتسوغ فيه الترخيم نحو يا حار فاعرفه * اللغة الثانية اثبتت الياء نحو « يا غلامى » وكان أبو عمرو يقرأ يا عبادى فاتقون وقال عبدالله بن عبد الاعلى القرشى

وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلهِي وَحَدَّكَ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إلهِي قَبْلَكَ

فأثبت الياء لانها اسم بمنزلة زيد اذا أضفت اليه فكما لا تحذف زيدا في النداء كذلك لا تحذف الياء وليس اثباتها بالاختار * اللغة الثالثة أن تقول « يا غلامى » بفتح الياء وهو الاصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف في أخوك وأبوك والاسكان فيها ضرب من التخفيف * اللغة الرابعة أن تبدل من الياء ألفا لانها أخف وذلك أنهم استنقلوا الياء وقبلها كسرة فيما كثر استعماله وهو النداء فأبدلوا من الكسرة فتحة وكانت الياء متحركة فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقالوا « يا غلاما » ويازيذا في يا غلامى ويازیدی واذا وقفوا ألحقوه الهاء للسكت فقالوا « يا غلاماه » ويازيدها لخفض الالف ، ومن يقول يا غلاماه ويازيدها قليل لان الالف بدل من الياء ، وليس الاختيار يا غلامى حتي تبدل منها الالف على أن في لغة طيء يبدلون من الياء الواقعة بعد الكسرة ألفا فيقولون في قتي فنا وفي بقي بقا قال الشاعر * وما الدنيا بباقة علينا * يريد بباقية وفي جارية جارة وهو كثير واذا ساغ ذلك في غير النداء ففي النداء أولى لكثرة استعماله ، ومنهم من يقول يارب ويا قوم بالضم يريدون يارب ويا قوم وإنما يفعلون ذلك في الاسماء الغالب عليها الاضافة لانهم اذا لم يضيفوها الى ظاهر أو الى مضمرة غير المتكلم علم أنها مضافة الى المتكلم والمتكلم أولى بذلك لان ضميره الذي هو الياء قد يحذف فاعرفه ، فأما التاء في « ياأبت وياأمت » فناء التأنيث بمنزلة التاء في قائمة وامرأة قال سيوبه سألت الخليل عن التاء في ياأبت لاتفعل وياأمت فقال هذه التاء بمنزلة الهاء في خالة وعممة يعنى أنها للتأنيث والذي يدل على أنها للتأنيث أنك تقول في الوقف ياأبه وياأمه فتبدلها هاء في الوقف كقواعد وقاعده على حد خال وخاله وعم وعمه ودخلت هذه التاء كالموض من ياء الاضافة والاصل ياأبي وياأمي فحذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها ثم دخلت التاء عوضا منها ولذلك لا يجتمعان فلا تقول ياأبي ولا ياأمتي لثلاثا يجمع بين العوض والمعوذ منه ولا تدخل هذه التاء عوضاً فيما كان له مؤنث من لفظه ولو

قلت في يا خالى ويا عمى يا خالت ويا عمى لم يجر لانه كان يلبس بالموث فأما دخول التاء على الأم فلا اشكال فيه لانها مؤنثة وأما دخولها على الاب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة ، وفيه لغات قالوا يا أبت بالكسر ويا أبت بالفتح ويا أبتا بالالف واذا وقفت قلت يا ابتاه ويا أمتاه وحكى بونس عن العرب يا أب ويا أم ، فن قال يا أبت بالكسر فانه أراد يا أبتى بالاضافة الى ياء النفس ثم حذف الياء وأبقى الكسرة دليلا عليها مؤذنة بأنها مرادة ، ومن قال « يا أبت » بالفتح فيحتمل أمرين أحدهما أن يكون مثل ياطلحة أقبل ووجهه أن أكثر ما يدعى هذا النحو مما فيه تاء التانيث مرخصاً فلما كان كذلك ورد المحذوف ترك الآخر يجرى على ما كان يجرى عليه في الترخيم من الفتح ولم يمتد بالهاء وأقحموها كما انه لما كان أكثر ما يقول العرب اجتمعت اليمامة وهم يريدون أهل اليمامة فاذا ردوا الاهل جروا على ما كانوا عليه من التانيث فقالوا اجتمعت أهل اليمامة ولم يعتدوا بالاهل وجعلوه من قبيل المقحم على حد قوله * كليني لهم يا أميمة ناصب * والوجه الثانى أن يكون أراد يا أبتا بخذف الالف تخفيفاً وساغ ذلك لانها بدل من الياء فحذفوها كما تحذف الياء وبقيت الفتحة قبلها تدل على الالف كما ان الكسرة تبقى دليلا على الياء ، وأما من قال « يا أبتا ويا أمتا » فانه أراد الياء الا انه استعملها فأبدل من الكسرة فتحة ثم قلبها ألفاً لانها متحركة مفتوح ما قبلها قال الشاعر * يا أبتا علك أو عساكا * وقال

يا أبتا ويا أبة حسنت لآل الرقبة

وقد كثر إبدال هذه الياء ألفاً قال الشاعر

وقد زعموا أنى جزعت عليهما وهل جزع أن قلت ويا بأبهما

وقال رؤبة * فبى ترني بأبا وابنها * وكثرة ما جاء من ذلك تزيد قول من قال يا أبت بالفتح أنه أراد يا أبتا بالالف قوة

قال صاحب الكتاب * وقالوا يا ابن أمى ويا ابن عمى ويا ابن أم ويا ابن عم ويا ابن أم ويا ابن عم وقال أبو النجم

يا بنت عمّا لا تلومى واهجى جمّلوا الاسمين كاسم واحد

قال الشارح : اذا قلت يا ابن أخى ويا غلام غلامى فالقياس فى هذه الياءات أن لا تحذف لان النداء لم يقع على الاخ ولا على الغلام الثانى فهما بمنزلة غيرهما فى غير النداء ألا تراك تقول فى الخبر جاء غلام أخى فكما ان الاخ ليس له حظ فى الجبى . فكذلك اذا قلت يا غلام أخى ليس للاخ حظ فى النداء والياء انما تحذف اذا وقعت موقعا بخذف فيه التنوين وهو أن تتصل بالاسم المنادى ، هذا هو القياس الا انه قد ورد عنهم فى قولهم يا ابن أمى ويا ابن عمى على الخصوص أربعة أوجه مسموعة من العرب حكاهما الخليل وبونس فالوجه الاول « يا ابن أمى ويا ابن عمى » بانبات الياء قال الشاعر

يا ابن أمى ويا شقيق نفسي أنت خلقة نبي إدهر شديد

ولذلك وجهان من المعنى أحدهما أن تكون أثبتها كما أثبتها فى يا غلامى واذا ساغ ثبوتها فى المنادى كان ثبوتها فى المضاف الى المنادى أسوغ والثانى وهو أجودهما أن تثبتها كما أثبتها فى يا ابن أخى وفى

يا غلام غلامى ، والوجه الثانى من الالوجه الاربعة أن تقول « يا ابن أم ويا ابن عم » بالفتح وقد قرأ به ابن كثير ونافع وأبو عمرو وبجمل ذلك أمرين أحدهما أن يكون الاصل يا ابن أما بالالف ثم حذفت الالف تخفيفا وساغ ذلك لأنها بدل من الياء حذفت كما تحذف الياء في يا غلامى في قولك يا غلام وحذفت الياء من المضاف اليه وان كانت لا تحذف من المضاف اليه اذا قلت يا غلام غلامى كما تحذف من المضاف اذا قلت يا غلام لان هذا الاسم أعنى يا ابن أم ويا ابن عم قد كثر استعماله فجاز فيه ما لم يجز في نظائره ، والفتحة في ابن على هذا فتحة اعراب كما انها في يا غلام غلامى كذلك ، والثانى أن تجعل ابنا وأما جميعا بمنزلة اسم واحد فتبنى الاسم الآخر على الفتح وتبنى الاسم الذى هو الصدر لانه كالبعض للثانى فالفتحة في الاول ليست نصبة كما كانت في الوجه الاول وانما هي بمنزلة الفتحة من خمسة عشر وهما في موضع مضموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر وهو مقصود ، ويجوز أن يكون فتح الثانى إتباعا لفتحة النون في ابن وموضع أم وعم خفض بالاضافة ، والوجه الثالث الكسر فتقول « يا ابن أم ويا ابن عم » وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائى يا ابن أم بالكسر وبجمل أمرين أحدهما أن يكون أضاف ابنا الى أم وحذف الياء من الثانى وكان الوجه اثباتها مثل يا غلام غلامى ، والوجه الثانى أنها لما جعلها كاسم واحد وأضافها الي نفسه حذف الياء وبقيت الكسرة دليلا كما يفعل بالاسم الواحد نحو يا غلام ويا قوم ومثله يا أحد عشر أقبلوا ، الوجه الرابع أن تقول « يا ابن أما ويا ابن عما » فتجعل مكان الياء ألفا كما قال * يابنت عما لا تلومى واهجى * كما تقول يا غلاما فتفتح ما قبل الياء تخفيفا وهي متحركة فتقلب ألفا فاعرفه *

المتدوب

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * ولا بد لك في المتدوب من أن تلحق قبله يا أو وا وأنت في إلحاق الالف في آخره مخير فتقول وا زيدا أو وا زيدا والهاء اللاحقة بعد الالف للوقف خاصة دون الدرج ويلحق ذلك المضاف اليه فيقال وا أمير المؤمنين ولا يلحق الصفة عند الخليل فلا يقال وا زيد الظريفاه ويلحقها عند بونس ، ولا يندب الا الاسم المعروف فلا يقال وا رجلاه ولم يستقبح وا من حفر بشر زمزماء لانه بمنزلة يا عبد المطلبه *

قال الشارح : اعلم أن المتدوب مدعو ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنه على سبيل التفجع فأتت تدعوه وان كنت تعلم انه لا يستجيب كما تدعو المستغاث به وان كان بحيث لا يسمع كأنه تدمه حاضرا وأكثر ما يقيم في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن ولما كان مدعوا بحيث لا يسمع اتوا في أوله بيا أو وا لمد الصوت ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الالف آخر الترنم كما يأتون بها في القوافى المطلقة وخصوصا بالالف دون الواو والياء لان المد فيها أمكن من أخفيها ، واعلم ان الالف تفتح كل حركة قبلها ضمة كانت أو كسرة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا اللهم الا أن يخاف لبس فحينئذ لا تغير الحركة فتقول وا زيدا واذا وقعت على الالف ألحقت الهاء في الوقف محافظة

عليها لغنائها فقول وا زيدا ويا عمراه فان وصلت أسقطت الهاء لان خفاء الالف قد زال بما اتصل بها
فقول وا زيدا و عمراه تسقط الهاء من الاول لاتصاله بالثاني وثبتتها في الثاني لانك وقمت عليه ، ويجوز
أن لا تأتي بألف الندبة ونجري لفظه مجرى لفظ المنادى نحو وا زيد ويا عمرو ولا يلبس بالمنادى اذ قرينة
الحال تدل عليه ، « وتلحق علامة الندبة المضاف اليه فيقال وا أمير المؤمنين ووا غلام زيدا لان
المضاف والمضاف اليه كالاسم الواحد من حيث كان ينزل منزلة التنوين من المضاف فان كان المضاف
اليه اسما ظاهرا فتحت آخره لاجل ألف الندبة وتحذف التنوين من المضاف اليه في الندبة لانه لا يجتمع
ساكنان التنوين والالف ولم تحرك التنوين لان أداة الندبة زيادة غير منفصلة كما ان التنوين كذلك
فلم يجتمع في آخر الاسم زادتان على هذه القضية فعاقبوا بينهما لذلك هذا اذا كان المضاف اليه ظاهرا ،
فان كان مضمرا فان كان المضمر متكاملا فلا تخلو ياؤه من أن تكون محذوفة وقد اجتزأ بالكسرة منها
نحو يا غلام أو تكون ثابتة وفيها لغتان السكون والحركة فان كانت الاولى فانك تبدل من الكسرة فتحة
لاجل الالف بعدها وتقول « وا غلاماه » وان كانت ثابتة وهي ساكنة كان لك فيها وجهان أحدهما
حذف الياء اسكونها وصكون الالف بعدها ويستوى في ذلك لغة من أثبتتها ومن حذفها والوجه الثاني
أن لا تحذفها بل تفتحها لاجل الالف بعدها واذا كانوا قد فتحوا ما ليس أصله الفتح كان فتح ما أصله
الفتح أجدر وأولى ، وان كانت الياء مفتوحة نحو وا غلامى فليس فيه الا وجه واحد وهو اثباتها
وتحريكها ، وان كان المضاف اليه مضمرا غير ياء النفس أثبتته بالالف وفتحت ما قبلها اذا لم يلتبس نحو
قولاك في المضاف الى مخاطب « واغلامكاه » فان كان مما يلتبس قلبت الالف الى جنس الحركة قبلها
نحو « ياغلامكاه » اذا كان المخاطب مؤنثا اذ لو قلت وا غلامكاه ألتبس بالذكر ، وكذلك تقول
« وا غلامهوه » اذا كان المضمر غائبا اذ لو قلت واغلامهاه ألتبس بال مؤنث وعلى هذا نفس كل ما يأتي
منه ، « ولا تلحق ألف الندبة الصفة لا تقول وا زيد الظريفاه » عند سيبويه والخليل لان الصفة ليست
المقصود بالندبة وانما المندوب الموصوف ، وذهب الكوفيون ويونس من البصريين الى جوازه وقالوا
ان الصفة والموصوف كالشيء الواحد والمذهب الاول اذ ليست الصفة كالمضاف اليه لان المضاف اليه
داخل في المضاف ولذلك يلزمه وأنت في الصفة بالخيار ان شئت تصف وان شئت لا تصف ، واعلم ان
الندبة لما كانت بكاه ونوحا بعدد ماثر المندوب وفضائله واظهار ذلك ضعف وخور ولذلك كانت في
الاكثر من كلام النسوان لضعفهن عن الاحتمال وقلة صبرهن وجب أن لا يتدب الا بأشهر أسماء المندوب
وأعرفها لكي يعرفه السامعون فيكون عذرا له عندهم ويعلم انه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبر عند
مثله ، فلهذا المعنى « لا تندب نسكرة ولا مبهم فلا يقال وارجلاه ولا واهذاه » لابهامهما ويستقبحون وا
من في الداراه لعدم وضوحه وابهامه ولا يستقبحون « وا من حفر بشر زمزماه » لانه متعبة وفضيلة صار
ذلك علما عليه يعرف به بعينه نجري مجرى الاعلام نحو وا عبد المطلباه وذلك ان عبد المطلب هو
الذى أظهر زمزم بعد دورها من عهد اسماعيل عليه السلام بأن أتى في المنام فأمر بحفر زمزم فقال وما
زمزم قال لا تنزف ولا تهدم ، وتسقى الحجاج الاعظم ، وهي بين الفرض والدم ، فندا عبد المطلب ومعه

الحرف ابنه ليس له يومئذ ولد غيره ووجد الغراب يتقر بين إساف ونائلة فحفر فلما بدا العلوى كبر وقصته معروفة ، فالندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوباً اذ ليس كل ماينادى يجوز ندبته لانه يجوز أن ينادى المذكور والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبة فأعرفه *

حذف حرف النداء

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أى قال الله تعالى (يوسف أعرض عن هذا) وقال (رب أرني أنظر إليك) وتقول أيها الرجل وأيتها المرأة ومن لا يزال محسناً أحسن إلى ، ولا يحذف عما يوصف به أى فلا يقال رجل ولا هذا ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان الغرض بالنداء التصويت بالمنادي ليقبل والغرض من حروف النداء امتداد الصوت وتنبيه المدعو فإذا كان المنادى متراخياً عن المنادى أو معرضاً عنه لا يقبل الا بعد اجتهاد أو نائماً قد استنقل في نومه استعملوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة وهي يا وأيا وهيا وأى عند الصوت بها ويرفع ، فان كان قريباً نادوه بالهمزة نحو قول الشاعر * أزيد أخا ورقاء إن كنت نائراً * لانها تفيد تنبيه المدعو ولم يرد منها امتداد الصوت لقرب المدعو ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المد فيها ويجوز نداء القريب بإسائر حروف النداء توكيداً ، وقد ﴿ يجوز حذف حرف النداء ﴾ من القريب نحو قوله * حار بن كعب ألا أحلام تزجركم * ونحو قوله تعالى (يوسف أعرض عن هذا) وقد كثر حذف حرف النداء في المضاف نحو قوله تعالى (رب قد آتيتني من الملك) وقال تعالى (فاطر السموات والارض) وقال (ربنا أنزل علينا مائدة من السماء) وقال (رب أرني كيف تحيي الموتى) وهو كثير في الكتاب العزيز ، وفي الجملة حذف الحروف مما يباه القياس لان الحروف انما جيء بها اختصاراً ونائبة عن الافعال فالنايبة نائبة عن أنى وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم وحروف العطف عن أعطف وحروف النداء نائبة عن أنادى فاذا أخذت تمذهبها كان اختصار المختصر وهو اجحاف الا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف فصار القرائن الدالة كالتلفظ به ، وقوله ﴿ يجوز حذف حرف النداء مما لا يوصف به أى ﴾ جعل ذلك شرطاً في جواز حذفه لا علة ؛ ومنهم من جعل ذلك علة وأنما هو اعتبار وتعريف للموضع الذى يحذف منه حرف النداء فقالوا كل ما يجوز أن يكون وصفاً لأى ودعوته فانه لا يجوز حذف حرف النداء منه لانه لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه فيكون اجحافاً فلذلك لا تقول رجل أقبل ولا غلام تعال ولا هذا هلم وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء لان هذه الاشياء يجوز أن تكون نعوته لاى نحو يا أيها الرجل ويا أيها الغلام ويا أيها لان أيا مبهم والمبهم ينعت بما فيه الالف واللام أو بما كان مبهماً مثله قال الله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى قال الشاعر

يا أيها الرجل الملم غيرُهُ هلاً لنفسك كان ذا التعلُّيمُ

وقال الآخر * ألا أيهذا الباطع الوجد نفسه * فوصف أيا باسم الإشارة كما وصفه بما فيه الالف واللام

اذ كان مبهما مثله كما يوصف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام ، واحتج سيبويه بأن أصل هذا أن يستعمل بالالف واللام فنقول يأبها الرجل فلم يجوز حذف ما كان يتعرف به وتبقيته على التعريف إلا بعوض ، وكذلك المبهم يكون وصفا على ما تقدم لاي فاذا حذفت أبا صار يا بدلا في هذا كما صار بدلا في رجل ، وقال المازني في نحو هذا أقبل أن هذا اسم تشير به الى غير المخاطب فلما ناديته ذهبته منه تلك الاشارة فعوض منها التنبيه بحرف النداء ، وقد أجاز قوم من الكوفيين هذا أقبل على ارادة النداء وتعلقوا له بقوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) قالوا والمراد يا هؤلاء ، وقد عمل به المتنبى في قوله * هذى برزت لنا فهجت ريسا * وكان يميل كثيرا الى مذهب الكوفيين ولا حجة في الآية لاحتال أن يكون هؤلاء منصوبا باضمار أعنى بمعنى الاختصاص ويكون أنتم مبتدأ وتقتلون الخبر ، وقيل أنتم مبتدأ والخبر هؤلاء وتقتلون أنفسكم من صلة هؤلاء وقد يكون اسم الاشارة موصولا نحو قوله

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَيْنَتْ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقُ

أى والذى تحمليته طليق ، ويجعل قول المتنبى على أن يكون اشارة الى المصدر أى هذه البرزة أو الى الظرف على ارادة المرة فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * وقد شذ قولهم أصبح ليل وافند مخنوق وأطرق كرا * وجاري لاستنكرى عذيري * ولا عن المستغاث والمندوب ، وقد التزم حذفه في الهم لوقوع الميم خلفا عنه *

قال الشارح : قد جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة قالوا « أصبح ليل وافند مخنوق وأطرق كرا » يريد ترخيم كروان على قول من قال يا حار بالضم وذلك أن هذه أمثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها ، وقال أبو العباس المبرد الامثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها ، فأما قول المعجاج * « جارى لا تستنكرى عذيرى * » فانه يريد يا جارية فأما رخم فحذف تاء التأنيت وحذف أداة النداء ضرورة ، « ولا يجوز حذف حرف النداء من المستغاث به » فلا تقول لزيد وأنت تريد يا لزيد لان المستغث يبالغ في رفع صوته وامتداده لتوهمه في المستغاث به الغفلة والتراخي * وكذلك المندوب « قال سيبويه لا يجوز حذف حرف النداء منه لانهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم والاختلاط الاجتهاد في الغضب ولانهم يريدون به مذهب الترنم ومد الصوت ولذلك زادوا الالف أخيراً مبالغة في الترنم ، فأما قولهم « اللهم » فهو نداء والضمة فيه بناء بمنزلتها في يازيد والميم فيه عوض من حرف النداء ولذلك لا يجتمع يا مع الميم الا في شعر أنشده الكوفيون لا يعرف قائله ويكون ضرورة وذلك قوله

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمًا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

فجمع لضرورة بين يا والميم ، وذهب الفراء من الكوفيين الى أن أصله يا الله أمنا بخير الا أنه لما كثرت في كلامهم واشتهرت في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفا كما قالوا هلم والاصل ها الم فحذفوا الهمزة تخفيفا وأدغموا الميم في الميم كما قالوا ويله والاصل ويل لانه وأما حذفوا وخففوا ، وهو قول واه جدا لوجوه منها أنه لو كان الامر كما ذكروا لما حسن أن يقال اللهم أمنا بخير لانه يكون تكرارا فلما حسن من

غير قبح دل على فساد ما ذهب اليه ، وأيضا فإنه لو كان الامر على ما ظن لما جاز استعماله في المكاره نحو اللهم أهلكهم ولا تنهكنا لأنه يكون تناقضا قال الله تعالى (اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم) مع أنه لو كانت الميم أصلا من الفعل لم يحتاج الشرط الى جواب في الآية ولست مسد الجواب فلما افقرت الى جواب وأجيب بالفاء دل على أنها زائدة وليست من الفعل ، واعلم أن سيديوه لا يري نعت اللهم لأنه لفظ لا يقع إلا في النداء فهو في منزلة يا هناء ويا ملكهان وفل وليس شئ من هذا بنعت ، وخاله أبو العباس في ذلك وقال اذا كانت الميم عوضا من يا فكما تقول يا الله الكريم كذلك تقول اللهم الكريم واستدل بقوله تعالى (اللهم فاطر السموات والارض) سيديوه بحمل فاطر السموات على أنه نداء ثان لا أنه نعت *

الاختصاص

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء وذلك قولهم أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها القوم والله اغفر لنا أيها العصابة جعلوا أيا مع صفته دليلا على الاختصاص والتوضيح ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم وما كنوا عنه بأننا ونحن والضمير في لنا كأنه قيل أما أنا فأفعل متخصصاً بذلك من بين الرجال ونحن نفعل متخصصين من بين الاتوام واغفر لنا مخصوصين من بين العصابات ﴾

قال الشارح : اعلم أن كل منادي مختص بتخصه فتناديه من بين من يحضرتك لامرك ونهيك أو خبرك ومعنى اختصاصك إياه أن تقصده وتخصه بذلك دون غيره ، وقد أجرت العرب أشياء اختصاصها على طريقة النداء لا شترا كما في الاختصاص فاستمير افظ أحدهما للآخر من حيث شاركة في الاختصاص كما أجروا النسوية مجرى الاستفهام اذ كانت النسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولك أزيد عندك أم همرو وأزيد أفضل أم خالد فالشيئان اللذان تسأل عنهما تداستوى علمك فيهما ثم تقول ما أبلى أقت أم تعدت وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم فأنت غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام لتشاركما في معنى النسوية لان معنى قولك لا أبلى أفعلت أم لم تفعل أى هما مستويان في علمي فكما جاءت النسوية بلفظ الاستفهام لا شترا كما في معنى النسوية كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء لا شترا كما في معنى الاختصاص وان لم يكن منادى ، والذي يدل على أنه غير منادى أنه لا يجوز دخول حرف النداء عليه لا تقول أنا أفعل كذا يا أيها الرجل اذا عنيت نفسك ولا نحن نفعل كذا يا أيها القوم اذا عنيت أنفسكم لانك لا تنبه غيرك ، وهذا الاختصاص يقع للمتكلم نحو نحن نفعل أيها العصابة وتعنى بالعصابة أنفسكم والمخاطب نحو أنتم تفعلون أيها القوم ولا يجوز للغائب لا تقول إنهم ففعلوا كذا أيها العصابة ؛ وقولهم « أنا أفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها العصابة » فأى وصفتهما مرفوع بالابتداء وخبره محذوف أو خبر محذوف المبتدأ فاذا كان مبتدأ فكأنه قال الرجل المذكور أو العصابة المذكورة من أريد واذا كان خبراً فكأنه قال من أريد الرجل المذكور أو العصابة المذكورة اذ لا يقدر فيها حرف النداء بل هي جملة في موضع الحال

لأن الكلام قبلها تام ولذلك مثلها صاحب الكتاب بقوله «أنا أفعل كذا متخصّصاً من بين الرجال ونحن نفعل متخصّصين من بين الاقوام» وذكر أى هنا وصفته توضيحاً وتأكيداً اذ الاختصاص حاصل من أنا ونحن فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ومما يجري هذا المجري قولهم إنا معشر العرب نفعل كذا ونحن آل فلان كرماء وإنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروة الا أنهم سوغوا دخول اللام ههنا فقالوا نحن العرب أقرى الناس للضيف وبك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ومنه قولهم الحمد لله الحميد والمالك لله أهل الملك وأتاني زيد الفاسق الخبيث وقري حمالة الحطب ومررت به المسكين والبهائم ؛ وقد جاء نكرة في قول الهدلي

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غَطَّلَ وَشَعْنًا مَرَا ضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

وهذا الذي يقال فيه نصب على المدح والشنم والترحم *

قال الشارح : اعلم أن هذا النحو من الاختصاص يجري على مذهب النداء من النصب بفعل مضمر غير مستعمل اظهاره وليس بنداء على الحقيقة بدليل أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم في نحو يا زيد ويابكر ولم يقولوا في * بنا نميماً يكشف الضباب * بنا نميم بالضم كما فعلوا في النداء ولانه أيضاً * يدخل عليه الاف واللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف * وما فيه الاف واللام لا يباشره حرف النداء وإذا أرادوا ذلك توصلوا اليه بأى ونحوها كقولك يا أيها الرجل فلما قلت ههنا نحن العرب من غير وصلة دل أنه غير منادى ، وقوله * بما يجري هذا المجري * يريد مجرى الاول في الاختصاص وأما فصله من الاول وان كانا جميعاً اختصاصاً لانهما مختلفان من جهة اللفظ وذلك أن الفصل الاول مرفوع نحو نحن نفعل كذا أيها المصابة وأنا أفعل كذا أيها الرجل وهذا الفصل منصوب نحو قوله * إنا بنى منقر * وقول الآخر * بنا نميماً يكشف الضباب * وذلك الفصل مختص بأى دون غيرها من الاسماء وهذا الفصل يكون بسائر الاسماء نحو بنى فلان وآل فلان وغيرهما من الاسماء ، واعلم أن هذا الضرب من الاختصاص ليس نداء على الحقيقة وإن كان جارياً مجراه وذلك من قبل أنه منصوب بفعل مضمر غير مستعمل اظهاره ولا يكون الا المتكلم والمخاطب وهما حاضران ولا يكون لغائب كما أن النداء كذلك والذي يدل على أنه ليس بنداء أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم نحو يا زيد ويابكر ولم يقولوا في قول الشاعر بنا نميم بالضم كما فعلوا في النداء ولانه أيضاً يدخل عليه الاف واللام نحو قولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولا يجوز ذلك في النداء ، والفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النداء أنك في النداء تختص واحداً من جماعة ليعطف عليك عند توهم غفلة عنك وفي هذا الباب تخصه بفعل يعمل فيه النصب تقصد به الاختصاص على سبيل الافتخار والمفضيل له ، والاسم المنصوب في هذا الباب لا بد أن يتقدم ذكره ويكون من أسماء المتكلم والمخاطب نحو قوله

أَبِي اللَّهِ الْأُنْثَى آلَ خَنْدِفٍ بِنَا يَسْمَعُ الصَّوْتِ الْأُنْثَى وَيُقْصِرُ

قال خندف هم النون والالف في أننا وكذلك قولهم نحن العرب أقري الناس للضيف فالعرب هم نحن ، ونصب هذه الاءاء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم باضار أريد أو أعنى أو أختص فلاختصاص نوع من التعظيم والشتم فهو أخص منهما لانه يكون للحاضر نحو المشكلم والمحاطب وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم ، فن ذلك « الحمد لله الحميد والملاك لله أهل الملاك » وكل ذلك نصب على المدح ولم ترد أن تفصله من غيره وتقول « أتاني زيد الخبيث الفاسق » ومنه قراءة من قرأ « وامراته حمالة الخطب » بالنصب على الذم والشتم ؛ ومن ذلك « مررت به البائس المسكين » فيجوز خفض البائس والمسكين على البدل ولا يجوز أن يكون نعنا لان المضمرات لا تنعت ويجوز نصبه على الترحم باضمار أعنى وهو من قبيل المدح والذم فاعرفه *

الترخيم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * ومن خصائص النداء الترخيم إلا إذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء ، وله شرائط إحداها أن يكون الاسم علما والثانية أن يكون غير مضاف والثالثة أن لا يكون مندوبا ولا مستغنا والرابعة أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف إلا ما كان في آخره تاء تأنيث فان العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين يقولون يا عاذل ويا جارى لا تستذكرى ويانب أقبلي ويا شأ ارجنى ، وأما قولهم يا صاح وأطرق كرا فن الشواذ *

قال الشارح : انما قال « ومن خصائص النداء الترخيم » لان الترخيم المطرد انما يكون في النداء وفي غير النداء انما يكون على سبيل الندرة وهو من قبيل الضرورة على ماسياتى بيانه ولذلك قال « الا اذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء » جعله خاصة للنداء ، والترخيم مأخوذ من قولهم صوت رخيم اذا كان ليذا ضعيفا والترخيم ضعف في الاسم ونقص له عن تمام الصوت قال الشاعر

لَهَا بَشْرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرْأَ وَلَا نَزْرُ

يصف امرأة بعذوبة المنطق واين الكلام وذلك مستحب في النساء ، « والترخيم له شروط » منها أن يكون منادى وذلك لكثرة النداء في كلامهم وسعة استعماله والكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها فلذلك رخوا المنادى وحذفوا آخره كما حذفوا منه التنوين وكما حذفوا الياء في باقوم على ماسبق ، « ومنها أن يكون علما » لان الاعلام يدخلها من التغيير ما لم يوجد في غيرها ألا ترى أنهم قالوا حيوة والقياس حية وقالوا مزيد وموهب ومحجب وقد تقدم علة ذلك في فصل الاعلام « ومنها أن يكون مفردا غير مضاف » لان الاسم المفرد قد أثر فيه النداء وأوجب له البناء بعد أن كان معربا والمضاف والمضاف اليه لم يؤثر فيه النداء بل حالهما بعد النداء في الاعراب كحالهما قبل النداء فلما كان حكم المفرد في النداء مخالف حكمه في غير النداء وكان الترخيم انما يسوغه النداء جاز ولما كان

المضاف والمضاف اليه جارين على الازهاب في النداء كجرهما في غير النداء وكان غير النداء لا يجوز فيه الترخيم لم يميز فيهما هذا مع عدم السماع والذي ورد من الترخيم عن العرب إنما هو في المفرد نحو يا حار ويا عام ، وذهب الكسائي والفراء الى جواز الترخيم في المضاف ويوقعون الحذف على آخر الاسم الثاني فيقولون يا أبا عرو ويا آل عكرم وأنشدوا بيتاً لم يعرف قائله

أَبَا عُرُو لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدُّعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيَجِيبُ

وقال زهير

خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرَمٍ إِذَا كُرُوا أَوْ اِصْرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْفَيْبِ يَذْكُرُ

فرخم المضاف اليه فيهما وهذا محمول عندنا على الضرورة وحاله حال ما رخم في غير النداء للضرورة لان المضاف اليه غير منادى « ومنها أن تكون عدته زائدة على ثلاثة أحرف » وذلك لان أقل الاصول ما كان على ثلاثة فاذا حذفت من الخمسة حرفاً ألحقته بالاربعة وقربته من الثلاثة تخفيفاً له بقربه من الثلاثة الذي هو أقل الالينية واذا حذفت من الاربعة بلغت الثلاثة واذا بلغت الثلاثة لم يميز أن تحذف منه شيئاً لانه لم يكن دونها شيء من الاصول فتبلغه لانها هي الغاية ، فأما « ما كان فيه هاء التأنيث » فيجوز ترخيجه وان كان على ثلاثة أحرف لانه بمنزلة اسم ضم الى اسم كحضر موت ورامهرمز فجاز حذف الثاني منه كما جاز في حضر موت وبقي على حرفين معتلاً كيد ودم لانه كان كذلك والهاء فيه اذ الهاء بمنزلة المنفصلة ولا يشترط فيها كان فيه هاء التأنيث الالهية بل يجوز في الشائكم كما يجوز في الخاص ، وأما ساغ الترخيم فيما كان فيه تاء التأنيث وان لم يكن علماً نحو « يائب وياعض » في ثبة وعضة لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث فانه لم يكن في شيء ككثرت لما تقدم من أنه كاسم ضم الى اسم ولان تاء التأنيث تبدل هاء في الوقف أبداً مطرداً ودخلها الكلام أكثر من دخول ألى التأنيث لانها قد تدخل في الافعال الماضية للتأنيث نحو قامت هند وتدخل المذكر نو كيداً ومبالغة نحو علامة ونسابة فلما كانت الهاء كذلك ساغ حذفها وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة مع عدم الاخلال ببنية الكلمة لان التغيير اللازم لها من تقلها من التاء الى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لان التغيير مؤنس بالتغيير ، فاذا كانت في الكلمة لم يحذفوا غيرها قلت حروفها أو كثرت شائماً كان أو خاصاً تقول في الخاص ياسلم أقبل وفي مرجانة يامرجان اقبل وفي النكرة قالوا « يا عاذل اقبل » يريدون عاذلة وقالوا يا جاري يريدون يا جارية قال العجاج « جارى لا تستنكرى عذيرى » أراد يا جارية وقالوا « يائب » في ابنة وهى الجماعة وقالوا « يا شأ ارجنى » وهو زجر لها عن السرح والانبعاث ومعناه أفيى في البيت ، وقولهم هنا يا شأ إنما هو على لغة من قال يا حار بالكسر فأما من قال يا حار بالضم فقياسه يا شاه برد الهاء الى هى لام بعد حذف تاء التأنيث لثلا يبقى الاسم على حرفين الثاني منهما حرف مد وهو عيرم النظير ، واعلم انهم قد قالوا « يا صاح » وهم يريدون يا صاحباً وقالوا « أطرق كرا » وهم يريدون كروناً فرخم على لغة من قال يا حار بالضم كأنه حذف الالف والنون وبقيت الواو وحققا الضم فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولو كان على لغة من قال يا حار بالكسر لقال يا كرو بفتح الواو لان المحذوف مراد ، وفي الجملة ترخيم هذين الاسمين شاذ قياساً واستعمالاً

فلقيا لما ذكرناه من ان الترخيم يابه الاعلام وأما الاستعمال فظاهر لقلة المستعملين له ففي قولهم يا صاح
شدوذ واحد وهو ترخيم الشكرة وليس فيها تاء التأنيث وفي قولهم أطرق كرا شدوذ من جهتين أحدهما
حذف حرف النداء منه وهو مما يجوز أن يكون وصفاً لأي نحو يا أيها الكروان والوجه الثاني انه رخه
وهو نكرة ليس فيه تاء تأنيث وذلك معدوم فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتبار ثم اما أن يكون المحذوف
كالنائب في التقدير وهو الكثير أو يجعل ما بقى كأنه اسم برأيه فيعامل بما يعامل به سائر الاسماء فيقال
على الاول يا حار يا حار ويا نمو ويا نمو في المسمى بينون وعلى الثاني يا حار ويا هرق ويا نعي ويا نعي *
قال الشارح : اعلم ان الترخيم في كلام العرب على ضربين ترخيم يكون في باب التحقير وهو حذف
زوائد الاسم ان كانت فيه نحو قولك في أسود سويد وفي أزهر زهير وفي كتاب كتيب وفي حمراء
وصحراء حبر وصحير وهذا بوضح في فصله من هذا الكتاب وترخيم يختص باب النداء وهو ما نحن
بصدده فسرّه وشرحه وهو حذف آخر الاسم المفرد المعرفة في النداء، وقوله « على سبيل الاعتبار »
يعنى من غير علة موجبة وانما ذلك لنوع من التخفيف من قولهم اعتبط البعير اذ مات من غير علة قال أمية
نَنْ لَمْ يَمُتْ عِبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا لِلْمَوْتِ كَأْسُ الْمَرْءِ ذَارِقَتُهَا

يقول من لم يمُت شاباً طرأاً يمُت لعلة الكبر والهرم لا بد من ذلك * ثم هذا الترخيم على وجهين أحدهما
وهو الاكثر أن يحذف آخر الاسم ويكون المحذوف مراداً في الحكم كالثابت « المنطوق به تدع ما قبله
على حاله في حركته وسكونه إيداناً وإشعاراً بآرادته والثاني أن يحذف ما يحذف من آخره ويبقى الاسم
كأنه قائم برأيه غير منقوص منه فيعامل معاملة الاسماء التامة من البناء على الضم فيقال على الوجه
الاول في حارث يا حار وفي أمارة يا أمام وفي برن يا برث وفي هرق يا هرق وفي نمود يا نمو وفي
بنون اسم رجل يابنو لا يغير الاسم بعد الحذف، وقد خالف الفراء في الاسم الذي قبل آخره ساكن
فزعم أن ترخيم نحو هرقل وسيطر وما كان منلماً يحذف حرفين نحو ياهر ويا سب قال وانما كان كذلك
لثلاث يشبه الادوات يعنى الحسروف نحو نعم وأجل والاسماء غير المتمكنة نحو ك ومن وهو قول واه لأننا
اتفقنا على أن المرخم الذي قبل آخره متحرك تبقى حركته على ما هي عليه من ضم وفتح وكسر وانما فعلنا ذلك
لأننا قدرنا ثبوت المحذوف وكمال الاسم فصارت هذه الحركات كأنها حشو وضمة البناء الذي يحد منها النداء
مقدرة على حرف الاعراب المحذوف وما قبل المحذوف فليس بحرف اعراب فلذلك بقى على حاله من الحركة
كما أن الزاى من زيد والباء من بكر على حال واحدة منصوباً كان الاسم أو مرفوعاً أو مجروراً كذلك
هنا ولولا ذلك لحرك المرخم بحركة واحدة كماه وإذا كان ذلك كذلك فينبغي أن يبقى السكون أيضاً كما
لو كان المحذوف باقياً لان الثابت حكماً كالثابت لفظاً ولو اعتبر إلباسه بالادوات في حال سكونه لوجب
أن يعتبر إلباسه بالضاف في حال كسره وهذا واضح ؛ « ويقال على الوجه الثاني في حارث يا حار »
وفي أمارة يا أمام وفي برن يابرث كما بالضم إلا أن الضمة في برث غير الضمة الاصلية انما هي ضمة
النداء وقد انحذفت الضمة الاصلية كما حذفت الكسرة من يا حارث وأثبتت بالضمة وتقول في ترخيم

نود وبنون علماً يأتي ويأتي لئلا يبقى الاسم آخره وأقبلها ضمة وذلك معدوم في الاسماء المتمكنة فأبدل من الضمة كسرة ومن الواو ياء كما فعل بأدل وأجر جمع دلو وجرو وحجة هذا الوجه أنك لما رخنه وحذفت آخره صارت المعاملة مع ما بقي وصار ما قبل المحذوف حرف اعراب كما كان ذلك في يد ودم فضم كسائر الاسماء المناداة المفردة فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ولا يخلو المرخم من أن يكون مفرداً أو مركباً فإن كان مفرداً فهو على وجهين أحدهما أن يحذف منه حرف واحد كما ذكرت والثاني أن يحذف منه حرفان وهما على نوعين إما زيادتان في حكم زيادة واحدة كالثنين في أعجاز أسماء مروان وعثمان وطائفي وإما حرف صحيح ومدة قبله وذلك في مثل منصور وعمار ومسكين وإن كان مركباً حذف آخر الاسمين بكاله فقيل يابخت وياعمر وياسيب وياخسة في بخت نصر وعسرويه وسيدويه والمسمى بخمسة عشر وأما نحو تأبط شراً وبرق نحوه فلا يرخم ﴿

قال الشارح : اهل أن « المرخم يكون مفرداً أو مركباً والمفرد على ضربين أحدهما مالا يحذف منه في النداء إلا حرف واحد » نحو قولك في عامر وحارث وشبههما ياعلم وياحار ويمجوز فيه الضم والكسر قال مهملل ياحارُ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السُّورَاتِ وَالْأَحْلَامِ

وقال زهير

يَا حَارُ لَا أُرْمِينِ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوءَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ

ينشدان بكسر الراء وضمة ، وسمع بعضهم قارئاً يقرأ ونادوا يامال ليقتض علينا ربك فقال ما أشغل أهل النار عن الترخيم فقال ذلك لانهم لا يقدرون على التلفظ بنام الكلمة لضعف قواهم ، « والثاني ما يحذف منه في الترخيم حرفان وذلك شيان أحدهما ما كان في آخره زائدتان زيدا مماً » فن ذلك ما كان في آخره ألف ونون نحو مروان وسعدان ورجل سميته مسلمان وكذلك ما كان في آخره ألفا للتأنيث نحو حمراء وصحراء اذا سميت بهما وأما اسم امرأة وكذلك حكم ياء النسب نحو بصرى وطائفي اذا سميت بهما ، وتقول « في ترخيم ما في آخره ألف ونون » يامرو وياسعد وياسلم قال الشاعر

يَا مَرَوَّ إِنِّ مَطِيئَتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْحَيَاءَ وَرَبِّهَا لَمْ يَبْأَسْ

وتقول « فيما كان في آخره ألفا للتأنيث ياحمر أقبل يياصحر في حمراء وصحراء علمين ويأسم في أسماء اسم امرأة قال الشاعر

قَفِي فَاظْطَرِّي بِأَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينِي أَهَذَا الْمَغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُدْكَرُ

فأسماء اسم امرأة يحتمل أن يكون من باب حمراء وصحراء ويكون وزنه فعلاء وأصله أسماء من الوسامة وهي الملاحه فقلبوها الواو المفتوحة همزة على حد قولهم أحد وأصله وحد وامرأة أناة وهي وناة ويحتمل أن يكون من قبيل منصور وعمار وهو أفعال جمع اسم وأصله أماء فقلبت الواو الاخيرة همزة بعد قلبها ألفاً على حد كساء وشقاء وسمى به مؤنثاً فامتنع من الصرف للتأنيث والتعريف ورخم فحذف الحرف الاخير الذي هو أصل وما قبله من حرف المد كما فعل في منصور وعمار اذا رخما ، وتقول « فيما كان في

آخره ياء النسبة « ياطائف ويا بصر ترخيم طائفى وبصري علمين تحذف الحرفين معاً لانهما زائمان
زيداً معاً لمعنى واحد فنزلاً منزلة الزيادة الواحدة فلما زيداً معاً حذفاً معاً ، وأما الثانى مما يحذف منه
حرفان فى الترخيم وذلك « ما كان آخر الاسم منه حرفاً أصلياً وقبله حرف مد زائد » فانك تحذف الاصل
وما قبله من الزائد معاً وتجريهما معاً مجرى الزائدين اذا بقى بعد حذفهما ثلاثة أحرف نحو عمار ومنصور
ومسكين وتقول يامنص وياعم ويامسك وذلك لانهما جريا مجرى الزائدين وذلك من حيث أن الاصل
يحذف للترخيم لانه طرف كما يحذف الزائد الثانى من مروان ونحوه وقبله حرف مد كما كان قبل النون فى
مروان كذلك فقد ساوى الاصل والزائد قبله الزائدين من الجهة المذكورة فجريا فى الحذف مجراها ، ولو
كان قبل الحرف الاصلى زائد غير مدة لم يحذف لفارقت الزائد الاول فى مروان وحراء وذلك لوسميت
بسنور وبرزون لقلت فيمن قال ياحار بالكسر يامنو اقبل ويا برزو اقبل وعلى قول من قال ياحار بالضم ويامنو
ويا برزو فقلت الواو ألفا لتحر كها وانفتاح ما قبلها ، واما « المركب » فأمره فى الترخيم كأمر تاء التانيث
تحذف الكلمة التى ضمت الى الصدر رأساً كما تحذف تاء التانيث « فتقول فى بخت نصر اسم رجل
يا بخت » يحذف الاسم الاخير لا غير كما تقول فى مرجانة اسم امرأة يامرجان فلا تزيد على حذف التاء
وفى حضرموت ياحضر وفى مارسرجس يامار « وفى عمرويه ياعمرو وفى سيبيويه ياسبب وفى المسمى
بخمسة عشر ياخمسة » جعلوا الاسم الآخر منزلة الهاء فى نحو عمرة اذا كان حكم الاسم الآخر كحكم الهاء
فى كثير من كلامهم ، ومن ذلك التصغير فانه اذا جعل الاسمان اسماً واحداً ولحقه التصغير فانه انما يصغر
الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثانى بعد تصغير الصدر كما يصغر ما قبل هاء التانيث فتقول حضيرموت
وبعيايبك وعميرويه كما تقول تميرة وطريفة ، ومن ذلك النسب فانك تقول فى النسب الى حضرموت
حضري والى معدى كرب معدى كما تقول فى النسب الى البصرة بصري والى مكة مكى فيقع النسب الى
الصدر لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء ، وما يؤيد عندك ما ذكرناه أن هاء التانيث لا تلحق بنات
الثلاثة بالاربعة ولا بنات الاربعة بالخمسة كما أن الاسم الثانى لا يلقى الاسم الاول بشئ من الابنية ،
وأيضاً فان الاسم الثانى اذا دخل على الاول وركب معه لم يغير بنيتها كما أن التاء كذلك اذا دخلت الاسم
المؤنث لم تغير ببناءه كتمر وتمر وقاعة فلما كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من
المركب فى الترخيم كما يحذفون منه تاء التانيث وكان الحذف فى الترخيم أجدر اذ كان يحذف فى الترخيم
ما لا يحذف فى الاضافة ألا ترى أنك تقول فى جعفر ياجعفر فتحذف الراء فى الترخيم وتقول فى النسب
جعفرى فتثبتها واذا ساغ حذف ما ثبت فى الاضافة فى الترخيم كان حذف ما لا يثبت فيها أولى ، ولو
رخت اثنا عشر علماً لقلت يا ابن فتفتح النون على قول من يقول يا حار بالكسر ومن يقول يا حار بالضم
قال يا ابن لان عشر ههنا بمنزلة النون من اثنين وأنت لورخت اثنان لقلت يا ابن ، وأما ما يحكى من
نحو « نابط شراً وبرق نحوه » ونحوها فانه لا يرخم لان النداء لم يؤثر فيه وانما هى جمل محكية
والترخيم انما يكون فيما أثر فيه النداء بناء على ما قال سيبيويه ولو رخت هذا لرخت رجلاً يسمى

يقول هترة يا دار عبلة بالجواء تسكلى ومع ذلك فانه لا يجوز لانها جعل محكية الاعراب لا حظ للبناء فيها فاعرفه *

حذف المنادى

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يحذف المنادى فيقال يا بؤس لزيد بمعنى يا قوم بؤس لزيد ومن أبيات الكتاب

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

وفي التنزيل أَلَا يَا اسْجُدُوا ﴿

قال الشارح : اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه كذلك أيضاً « قد يحذفون المنادى » لدلالة حرف النداء عليه فن ذلك قولهم « يا بؤس لزيد والمراد يا قوم بؤس لزيد » فبؤس رفع بالابتداء والجار والمجرور بعده خبره وساغ الابتداء به وهو نكرة لانه دعاء ومثله قولهم يا ويل لزيد ويابوح لك فيما حكاه أبو عمرو وكأنه نيه انساناً ثم جعل الويل له وليس كقوله يا بؤس للحرب لانه هناك مدعو ولذلك نصبه اذ كان مضافاً والمراد يا بؤس الحرب واللام دخلت زائدة مؤكدة لمعنى الاضافة على حد زيادتها في لا أباك ولا تزداد هذه اللام الا في هذين الموضعين ، ويجوز أن يكون يا هنا تنبيهاً لا للنداء فلا يكون ثم مدعو محذوف وما بعدها كلام مبتدأ كأنك قلت بؤس لزيد ويويل له ويوح له ، وأما « بيت الكتاب الذى أنشده » فيحتمل الوجهين المذكورين وهو أن يكون ثم منادى محذوف والمراد يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان والآخر أن يكون يا لجرد التنبيه كأنه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه واللغة رفع بالابتداء وعلى سمعان الخبر ولو كانت اللمنة مناداة لنصبها لانها مضافة ، قال سيديويه فيالغير اللمنة يشير الى ان المنادى محذوف وهو غير اللمنة ، ويروي والصلحون والصلحين مرفوعاً ومخفوضاً فالتخفيض أمره ظاهر وهو المعطف على لفظ اسم الله تخفيض المعطوف الثانى كما خفض المعطوف الاول ومن رفع فعلى وجهين أحدهما أن يكون محمولا على معنى اسم الله تعالى اذ كان فاعلا فى المعنى والفاعل مرفوع ومثله قوله * طلب المعقب حقه المظلوم * يرفع المظلوم على الصفة للمعقب على المعنى ، والوجه الآخر أن يكون معطوفاً على المبتدأ الذى هو لعنة الله أي ولعنة الصالحين ثم حذف المضاف وأعرب المضاف اليه بأعرابه على حد واسئل القرية أي أهل القرية ، وسمعان هذا قد روى بكسر السين وفتحها والفتح أكثر وكلاهما قياس فن كسر كان كهمران وحطان ومن فتح كان كتحطان ومروان ، وقوله تعالى (أَلَا يَا اسْجُدُوا) قد قرأها الكسائي ألا خفية وقرأها الباقر بالتشديد فن خفف جعلها تنبيهاً ويا نداء والتقدير ألا يا هؤلاء اسجدوا لله ويجوز أن يكون يا تنبيهاً ولا منادى هناك وجمع بين تنبيهين تأكيداً لان الامر قد يحتاج الى استعطاف المأمور واستدعاء اقباله على الامر ومثله قول الشاعر

أَلَا يَا اسْمَى يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنَى بَدْرَ وَإِنْ كَانَ حَتَّى قَاعِدًا آخِرَ الدَّهْرِ

وأما قراءة الجماعة فعلى أن أن الناصبة للفعل دخلت عليها لا النافية والفعل المضارع بعدها منصوب وحذف النون علامة النصب فالفعل هنا معرب وفي تلك القراءة مبني فاعرفه *

التحذير

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ومن المنصوب باللازم اضماره قولك في التحذير اياك والاسد أى اتق نفسك أن تتعرض للاسد والاسد أن يهلكك ونحوه رأسك والخطأ وما ز رأسك والسيوف ويقال اياى والشر واياى وأن يحذف أحدكم الأرنب أى نحى عن الشر ونح الشر عني ونحى عن مشاهدة حذف الأرنب ونح حذفها عن حضرتي ومشاهدتي والمعني النهي عن حذف الأرنب﴾

قال الشارح: قد اشتمل هذا الفصل على ضروب من الأمر والتحذير تقول اذا كنت تحذر اياك ومثله أن تقول نفسك وهو منصوب بفعل مضمر كأنك قلت اياك باعد أو اياك نح واتق نفسك فحذف الفعل واكتفى بإياك عنه وكذلك نفسك لدلالة الحال عليه وظهور معناه وكثر ذلك محذوفا حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الاصول المرفوضة، فمن ذلك قولهم لإياك والاسد فإياك اسم مضمر منصوب الموضع والناصب له فعل مضمر وتقديره اياك باعد واياك نح وما أشبه ذلك والاسد معطوف على اياك كما تقول زيدا اضرب وعمرا، «فان قيل» كيف جاز ان يكون الاسد معطوفا على اياك والمعطوف بالواو يقتضى الشركة في الفعل والمعنى ألا تراك تقول ضربت زيدا وعمرا فالضرب واقع بهما جميعا وأنت ههنا لا تأمر بمباعدة الاسد على سبيل التحذير كما أمرته بمباعدة نفسه على سبيل التحذير فيكون المخاطب محذورا مخوفا كما كان الاسد محذورا مخوفا فالجواب ان البعد والقرب بالاضافة فقد يكون الشيء بعيدا بالاضافة الى شيء وقريبا بالاضافة الى شيء آخر غيره وههنا اذا تباعد عن الاسد فقد تباعد الاسد عنه فاشتركا في البعد، وأما اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف الاسد عليه لان العامل قد يعمل في المفعولين وان اختلف معناهما ألا تراك تقول أعطيت زيدا درهما فيتمدى الفعل اليهما تعديا واحدا وان كان زيد آخذاً والدرهم مأخوذا فهما مختلفان من جهة المعنى فكذلك ههنا اذا عطفت الاسد على اياك شاركه في عمل الفعل المحذوف وان اختلف معناهما فالمخاطب حذر خائف والاسد محذور منه مخوف وان كان الفعل قد تمضى اليهما الا ان تعديه الى الاول بنفسه وإلى الثانى بحرف «فان قيل» هل يجوز حذف الواو من الاسد فتقول اياك الاسد قيل لا يجوز ذلك لان الفعل المقدر لا يتعدي الى مفعولين فلم يكن بد من حرف العطف أو حرف الجر نحو اياك والاسد واياك من الاسد فتكون قد عدته الى الاول بنفسه ثم عدته الى الثانى بحرف جر «فان قيل» فهلا جاز حذف حرف الجر فقلت اياك الاسد قيل ليس ذلك بالسهل ولا يقدم عليه السماع من العرب وربما جاء مثل ذلك بغير واو في ضرورة الشعر نحو قوله فإياك إياك المرأة فأنه الى الشر دَعَا وللشر جَالِبُ

والمراد والمرء بحرف العطف أو من المرء بمحذف حرف الجر وسيدويه ينصب المرء بفعل غير الفعل الذى نصب اياك كأنه لما قال اياك اياك اكتفى ثم قال اتق المرء أو جانب المرء، وقوله «أى اتق نفسك

أن تتعرض للاسد والاسد أن يهلكك » فهو تفسير المعنى والاعراب على ما ذكرته ؛ ومن ذلك قولهم « رأسك والحائط » فينتصب الرأس ههنا بفعل مضمر والحائط مفعول معه والتقدير دع رأسك والحائط أي مع الحائط كقولك استوى الماء والخشبة ، ويجوز أن يكون التقدير اتق رأسك والحائط وهو تحذير كأنه على تقديرين أي اتق رأسك أن يديق الحائط واتق الحائط أن يصيب رأسك فينتصب كل واحد منهما بفعل مقدر ، فإذا كررت هذه الاسماء ازداد اظهار الفعل قبحاً لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما ، ومن ذلك قولهم « ماز رأسك والسيف » فهذا كقولهم رأسك والحائط وهو تحذير والمراد بقوله ماز مازن ثم رخم ولم يكن اسم الذي خوطب بهذا مازناً ولكنه من بني مازن بن العنبر بن عمرو بن تميم وكان اسمه كراماً أسرى بجريح القشيري فجاء قنعب البربوعي ليقبضه فقبضه المازني منه فقال للمازني ماز رأسك والسيف مام مازناً اذ كان من بني مازن ويحتمل أن يكون أراد مازني ولما غلبت عليه هذه النسبة صارت كاللقب فرخم بحدف يأى النسبة كما تقول ياطائف في ياطائف فبقى مازن ثم رخه ثانياً ومثله في الترقيم كثير ، « وقالوا ايبي والشر » وليس الخطاب لنفسه ولا يأمرها وإنما يخاطب رجلاً يقول له ايبي باعد عن الشر وبقم الفعل المقدر عليه فيجىء بالواو ليجمع بينهما في عمل الفعل اذ كان الفعل عاملاً في الاول ، ومثله « ايبي وأن يحذف أحدكم الارنب » يعنى يرميه بسيف أو ما أشبهه فأن في موضع نصب كأنه قال ايبي وحذف أحدكم الارنب ، وقال الزجاج ان معناه ايبي واياكم ودل عليه قوله وان يحذف أحدكم الارنب ولو حذف الواو هنا لجاز مع أن يقال أن يحذف أحدكم الارنب ولو صرح بالمصدر لم يجوز حذف الواو ولا من والفرق بينهما أن أن وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الحذف ما لم يجوز في المصدر الصريح فاعرفه •

قال صاحب الكتاب • ومنه شأنك والحج أي عليك شأنك مع الحج وامراً ونفسه أي دعه مع نفسه وأهلك والليل أي بادرهم قبل الليل ومنه عذرك أي أحضر عذرك أو عذرك ومنه هذا ولا زعماتك أي ولا أتوهم زعماتك وقولهم كلم ما تمرأ أي اعطى وكل شيء ولا شتية حر أي ات كل شيء ولا ترتكب شتية حر •

قال الشارح : اعلم ان قولهم « شأنك والحج » هو بمنزلة رأسك والحائط في تقدير العامل أي خل رأسك مع الحائط ودع شأنك مع الحج وكذلك « امراً ونفسه » كأنك قلت دع امراً ونفسه فيكون انتصابه انتصاب المفعول معه على حد ما صنعت وزيداً ، وأما قولهم أهلك والليل فعناه بادر أهلك قبل الليل وأما تقدير الاعراب فكأنه قال بادر أهلك وسابق الليل فيكون كل واحد من الاسمين منصوباً بفعل مقدر وقد عطف جملة على جملة ، ويجوز أن يكون التقدير بادر أهلك والليل فيكون الليل معطوفاً على الال عطف مفرد على مفرد وجعلهما مبادرين لان معنى المبادرة مساقتك الشيء الى الشيء فكأنه أمر المخاطب أن يسابق الليل الى أهله ليكون عندهم قبل الليل ومعناه تحذيره أن يدركه كتحذيره من الاسد ، وأما قولهم « عذرك » فهو مصدر كالمندر يقال لمن جنى جناية واحتملت منه عذرك من فلان قال الشاعر
أُرِيدُ حَبَاهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي
عَذِيرُكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ

وهو مصدر بمعنى العذر وقد ورد منصوباً ومرفوعاً فالنصب بفعل مقدر كأنه قال هات عذرك أو أخضره ونحو ذلك ووضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به ولذلك قبح اظهار الفعل لانه أقيم مقام الفعل ودخول فعل على فعل محال ، والرفع بالابتداء والخبر ما في الجار والمجرور بعده ومعناه من يذرنى فى احتمالى اياه ، وقال بعضهم ليس العذير مصدراً وإنما هو بمعنى عاذر يقال عاذر وعذير كشاهد وشهيد وقادر وقدير وضعف أن يكون مصدراً بمعنى العذر قال لان فعילה لم يأت فى المصادر الا فى الاصوات نحو الصهيل والصرير فاذا قال عذيرك على معنى عاذرك فكأنه قال هات عاذرك أو أخضر عاذرك ، وهو مذهب سيبويه وهو الصواب لانه وضع موضع الفعل والمصدر يطرد وضعه موضع الفعل نحو رويدك وحذرك ولا يطرد ذلك فى اسم الفاعل على أنهم قد قالوا وجب القلب وجيباً فجاء المصدر على فاعيل فى غير الاصوات فجاز أن يكون هذا منه ، وأما قولهم « هذا ولا زعماتك » قال ذوالرمة

أَقَدَّ خَطَّ رُومِيٍّ وَلَا زَعَمَاتِهِ لِمُتَّبِعَةِ خَطِّ أَلَمْ تُطَبِّقْ مَفَاصِلُهُ

فهذا مثل يقال لمن يزعم زعمات ويصح غيرها فلما صح قوله قيل هذا ولا زعماتك أى هذا هو الحق ولا أتوهم زعماتك أى ما زعمته والزعم قول عن اعتقاد ولا يجوز ظهور هذا العامل الذى هو أتوهم وشبهه لانه جرى مثلاً والامثال لا تغير وظهور عامله ضرب من التغيير ، وقالوا « كليهما وتراً » وروى كلاهما وتراً وأكثر ذلك فى كلامهم حتى جرى مثلاً وأصله ان انسانا خير بين شيئين فطلبهما الخير جميعاً وزيادة عليهما فن نصب فباضار فعل كأنه قال أعطى كليهما وتراً ومن رفع كليهما فبالابتداء والخبر محذوف كأنه قال كلاهما الى ثابت وزدني تراً والنصب أكثر ، وقالوا فى مثل « كل شيء ولا شتيمة حر » وروى بنصبهما جميعاً وبرفع الاول ونصب الثانى فن نصبهما فباضار فملين كأنه قال ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ومن رفع الاول فبالابتداء كأنه قال كل شيء أم ولا تشتمن حرأ أى كل شئ محتمل ولا تشتمن حرأ ومثله كل شيء ولا هذا أى ايت كل شيء ولا هذا ولم تظهر الافعال فى هذه الاشياء كلها لانها أمثال *

قال صاحب الكتاب * ومنه قولهم انته أمراً قاصداً لانه لما قال انته علم انه محمول على أمر يخالف المنهى عنه قال الله تعالى (انتها خيراً لكم) ويقولون حسبك خيراً لك ووراءك أوسع لك ومنه من أنت زيداً أى تذكر زيداً أو ذا كراً زيداً *

قال الشارح : أما قولهم « انته أمراً قاصداً » فان أمراً منصوب بفعل مضمر تقديره انته وائت أمراً قاصداً فلما قال انته علم انه محمول على أمر يخالف المنهى عنه لان النهى عن الشيء أمر بضده الا انه ههنا يجوز لك اظهار الفعل العامل لانه لم يكثر استعماله كثرة الاول ، فأما « قوله تعالى انتها خيراً لكم » وما كان مثله نحو قوله تعالى (فآمنوا خيراً لكم) فانه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون كالمسئلة التى قبلها فيكون التقدير والله أعلم انتها وائتوا خيراً لكم وآمنوا وائتوا خيراً لكم هذا مذهب سيبويه والخليل قال سيبويه لانك حين قلت انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله فى أمر آخر فكأنه أمر أن يكف عن الشر والباطل ويأتى الخير ، الثانى وهو مذهب الكسافى انه منصوب لانه خبر كان محذوفة

والتقدير انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم ، الثالث وهو مذهب الفراء ان يكون خيراً متصلاً بالاول ومن جملته ويكون صفة لمصدر محذوف كأنه قال انتهوا انتهاء خيراً لكم وآمنوا إيماناً خيراً لكم ، ومن ذلك « حسبك خيراً لك ووراك أوسع لك » فهذان المثالان من قبيل الاول فقولك حسبك أمر كأنك قلت أكف عن هذا الامر واقطع وائت خيراً لك وقولهم وراك أوسع لك معناه خل هذا المكان الذي هو وراك وائت مكاناً أوسع لك فالاول منهى عنه والثاني مأمور به الا ان أفعال هذه الاشياء لا تظهر لانه كثر استعمالها وعلم المخاطب انه محمول على أمر غير ما كان فيه فصارت هذه الاسماء عوضاً من اللفظ بالفعل ، ومما جاء منصوباً باضمار فعل لم يستعمل اظهاره قولهم « من أنت زيدا » وأصله أن رجلاً غير معروف بفضل تسمى بزيد وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجبول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك قليل له من أنت زيدا على جهة الانكار كأنه قال من أنت عندك زيدا أو ذا كرا زيدا لكنه لا يظهر ذلك الناصب لانه كثر في كلامهم حتي صار مثلاً ولانه قد علم أن زيدا ليس خيراً فلم يكن بد من حمله على فعل ولا يقال ذلك الاجواباً كأنه لما قال أنا زيد قيل من أنت فتذكر زيدا أو ذا كرا زيدا ، وبعض العرب يرفع ذلك فيقول من أنت زيد فيكون خبراً عن مصدر محذوف كأنه قال من أنت كلامك زيد « فان قيل » كيف يجوز أن يكون خبر المصدر والخبر اذا كان مفرداً يكون هو المبتدأ في المعنى وليس الخبر هنا المبتدأ قيل ثم مضاف محذوف والتقدير من أنت كلامك كلام زيد أو ذكرك ذكر زيد ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه توسعاً على حد واسأل القرية ، والنصب أجود لانه أنزل اضماراً ونحوها لانك تضرع فعلاً لا غير وفي الرفع تضرع مبتدأ وتحذف مضافاً فكان مرجوحاً لذلك ، ويجوز أن تقول من أنت زيدا لمن ليس اسمه زيدا على سبيل المثل أي أنت بمنزلة الذي يقال له ذلك كما قالوا أطرأ فانك ناعلة والصيف ضيعة الابن فتخاطب الرجل بهذا وان كان اللفظ المؤنث وانما يقال للرجل ذلك على معني أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا ، وربما صرح باسمه قليل من أنت عمراً على التشبيه بالمثل *

قال صاحب الكتاب * ومنه مرحباً وأهلاً وسهلاً أي أصبت رجلاً لا ضيقاً وأنت أهلاً لا أجنب ووطئت سهلاً من البلاد لا حزناً وان تأتني فأهل الليل وأهل النهار أي فانك تأتني أهلاً لك بالليل والنهار * قال الشارح : وقالوا « مرحباً وأهلاً وسهلاً » فانتصاب هذه الاسماء بأفعال مقدرة قدرها سيويها فقال تقديرها وحبت بلادك وأهات وانما قدرها بالفعل لان الدعاء انما يكون بفعل فردة الى فعل من لفظ المدعو به كما يقدر تروياً وجندلاً بتربت يداك وجندلت وانما الناصب له أصبت تروياً وجندلاً على حسب المعنى المقصود وهذا انما يستعمل فيما لا يستعمل الفعل فيه ولا يحسن الا في موضع الدعاء به ألا ترى أن الانسان الزائر اذا قال له المزور مرحباً وأهلاً فليس يريد رحبت بلادك وأهلت وانما يريد أصبت رجلاً وسعة وانساً عندنا لان الانسان انما يأنس بأهله واذا قال سهلاً كأنه قال أصبت سهلاً أي مكاناً سهلاً لا حزناً وخشونة ، ونظير ذلك أنك اذا رأيت رجلاً يسدد سهماً فتقول القرطاس والله أي أصبت القرطاس على طريق التناول والحدس لصحة التسديد فكذلك اذا رأيت رجلاً قاصداً مكاناً وطالباً أمراً قلت مرحباً

وأهلاً وسهلاً أى أدركت ذلك وأصبته فخذنوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالة الحال عليه ، ويقول الراد
وبك وأهلاً وسهلاً فإذا قال وبك وأهلاً وسهلاً فكأنه لفظ بمرحبا بك وأهلاً وسهلاً ولذلك عطف وإذا
قال وبك أهلاً فأنما اقتصر في الدعاء على الأهل فقط من غير أن يعطفه على شيء قبله كان الرحب والسعة
قد استقرا استقرازا يغنيهما عن الدعاء فإذا رددت فأنما تعني أنك لو جئتنى لكنت بمنزلة من يقال له هذا
إذا لم يحسن أن يقول الزائر للمزور أهلاً لان الحال لا تقتضى من الزائر أن يصادف عنده المزور ذلك
وأنما جئت بك في قولك وبك أهلاً ليتبين أنه المعنى بالدعاء لا لانه متصل بالفعل المقدر كما كان في قولك
سقياً لك كذلك وتقديره سقاك الله سقياً ولك كأنه قال هذا الدعاء لك فيجىء لك على تقدير آخر لا على
تقدير سقاك الله ، ومن العرب من يرفع فيقول مرحب وأهل أى هذا مرحب فيكون هذا مبتدأ مخدوفاً
ومرحب الخبر قال طفيل الغنوى

وبالسَّهْبِ مَيُّونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ لِمَتَمَسَّ الْمَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ

قال سيبويه ومنهم من يرفع فيجعل ما يضر هو ما يظهر يريد أنه إذا رفع أضمر مبتدأ فيكون ذلك
المبتدأ هو الخبر المظهر في المعنى بخلاف ما إذا نصبت لانك في حال النصب تضر فـهـلاً والفعل ليس
بالامم الظاهر وقالوا « ان تأتني فأهل الليل وأهل النهار » على معنى فأنك تأتى أهل الليل وأهل النهار أى
تأتى من يكون لك كالأهل بالليل والنهار فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقولون الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي إذا حذروه
الاسد والجدار المتداعى وإيطاء الصبي ومنه أخاك أخاك أى الزمه والطريق الطريق أى خله ، وهذا إذا
ثنى لزم اضمار عامله وان أفرد لم يلزم ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذا الضرب مما ينتصب على اضمار الفعل المستتر كإظهاره وذلك قولك في
التحذير « الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي » والطريق الطريق إذا كنت تحذره من الاسد
أن يصادفه ومن الجدار المتداعى أن يقرب منه لئلا يقع عليه أو يناله ومن الصبي أن يطأه إذا كان في طريقه
وهو غافل عنه ومن الطريق الخوف أن يمر فيه ، وكذلك قالوا في الاغراء « أخاك أخاك » وانتصاب
هذه الأسماء بفعل مضمّر تقديره اتق الاسد أن يصادفك واتق الجدار أن ينالك وجانب للصبي للتأطاه
وخل الطريق والزم أخاك فخذت هذه الأفعال لكثرتها في كلامهم ودلالة الحال وما جرى من الذكر
عليها ، « فإذا كرروا هذه الأسماء لم يميز ظهور هذه الأفعال العوامل فيها » لان المفعول الاول لما كرر شبهه
بالفعل فأغني عنه وصار بمنزلة إياك النائب عن الفعل كما كانت المصادر كذلك في قولهم الحذر الحذر والنجاء
النجاء جعلوا الاول بمنزلة الزم وعليك ونحوه من تقدير الفعل ويقبح دخول فعل على فعل ، « فلو أفردت
جاز ظهور العامل » فإذا قلت الاسد الاسد لم يميز أن تقول اتق الاسد الاسد أو جانب ولو أفردت
فقلت الاسد جاز ظهور الفعل فنقول حاذر الاسد أو اتق الاسد وكذلك إذا قالوا الصبي الصبي لم يميز
أن تقول باعد الصبي الصبي أو جانب الصبي الصبي وإذا أفردت جاز أن تقول ذلك ولا تقول خل
الطريق الطريق وإذا قلته مفرداً حسن أن تقول خل الطريق قال الشاعر

خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ وَأَبْرَزَ بَيْرُزَةً حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ

واعلم أن هذه الاسماء المنصوبة على اضممار الفعل ان كان الفعل فيها مما يجوز أن يظهر كان الاسم خالياً من الضمير وكان خالص الافراد وان كان مما لا يجوز أن يظهر عامله كان فيه ضمير وكان فيه شائبة لنيابته عن الفعل وتضمنه ضميره الذي كان فيه ، وكان أبو الحسن يذهب الى أن في نحو سقيا ورعياً وشبههما ضميرين لانهم في معنى سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً ، وهو وان كان كذلك فهو على كل حال مفرد وليس كصه ومه ودراك وترك لان هذه الاشياء تجري مجرى الجمل لاستقلالها بما فيها من الضمير وهي مع ذلك مبنية وسقياً ورعياً معربة مبقاة على ما كانت عليه من الاعراب فاعرف ذلك وقس عليه ما كان مثله في قولك الليل الليل والله الله في أمرى ونحو ذلك تصب ان شاء الله *

ما أضمر عامله على شريطة التفسير أو بالاختصاص

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ومن المنصوب بالالزام اضمماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير في قولك زيداً ضربته كأنك قلت ضربت زيداً ضربته الا أنك لا تبرزه استثناء بنفسه قال ذو الرمة إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته فقام يفاؤس بين وصليك جازر ومنه زيداً مررت به وعمرراً لقيت أخاه وبشراً ضربت غلامه باضمار جعلت على طريقي ولا بست وأهنت قال سيديوه النصب عربي كثير والرفع أجود﴾ قال الشارح : اعلم أن هذا الضرب يتجاذبه الابتداء والخبر والفعل والفاعل فإذا قلت «زيداً ضربته» فانه يجوز في زيد وما كان مثله أبداً وجهان الرفع والنصب فالرفع بالابتداء والجملة بعده الخبر وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء في ضربته ولولا الهاء لم يجوز رفعه لوقوع الفعل عليه ، فان حذف الهاء وأنت تريد اقل قلت زيد ضربت جاز عند البصريين على ضمة لان الهاء وان كانت مخوفة فهي في حكم المنطوق بها قال الشاعر

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمَ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

والنصب باضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره ضربت زيداً ضربته وذلك أن هذا الاسم وان كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى فانه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي فلم يجوز أن يتعدى الى زيد لان هذا الفعل انما يتعدى الى مفعول واحد لا الى مفعولين ولما لم يجوز أن يعمل فيه أضمره فعل من جنسه وجعل هذا الظاهر تفسيراً له ، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل لانه قد فسره هذا الظاهر فلم يجوز أن يجمع بينهما لان أحدهما كاف فلذلك لزم اضممار عامله وصار ذلك بمنزلة قولك نعم رجلاً زيداً أضمر الرجل في نعم وجملت النكرة تفسيراً له ولم يجوز اظهار ذلك المضمّر اكتفاء بالتفسير بالنكرة فكذلك ههنا ، وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالفعل الظاهر وان كان قد اشتغل بضميره لان ضميره ليس غيره واذا تعدي الى ضميره كان متعدياً اليه وهو قول قاسد لان ما ذكره وان كان من جهة المعنى صحيحاً فانه قاسد من جهة اللفظ وكما يجب مراعاة المعنى

كذلك تلزم مراعاة اللفظ وذلك أن الظاهر والمضمر ههنا غير أن من جهة اللفظ وهذه صناعة لفظية وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره واشتغاله به فلم يجوز أن يتعدى إلى آخر ؛ والذي يدل أنه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر أنك قد تقول « زيدا مررت به » فتنصب زيدا ولو لم يكن ثم فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل لأن مررت لا يتعدي إلا بحرف جر ، فأما قوله

« * إذا ابن أبي موسى بلالا الخ » فالبيت لذى الرمة وقبله

أَقُولُ لَهَا إِذَا شَمَرَ اللَّيْلُ وَاسْتَمَوَتْ بِهَا الْبَيْدُ وَاشْتَدَّتْ عَلَيْهَا الْحَرَارُ

وبلال هذا ابن أبي بردة قاضي البصرة وأبو موسى جده واسم أبي بردة عامر واسم أبي موسى عبد الله ابن قيس الأشمري ؛ والشاهد فيه نصب ابن أبي بفعل مضمر موسى تفسيره بلغته كأنه قال إذا بلغت ابن أبي موسى بلالا بلغته وربما رفع على تقدير فعل ما لم يسم فاعله كأنه قال إذا بلغ ابن أبي موسى لأن إذا فيها معنى الشرط فلا يليها إلا فعل هذا هو الوجه ؛ والمعنى أنه يخاطب ناقته يقول إذا أوصلتني إلى بلال استغنيت عنك لأنني أستغني به عن الرحيل إلى غيره ، وتوله « ققام بفأس بين وصايك جازر » دعاء ولولا ذلك لم يجوز دخول الفاء ألا ترى أنك تقول إن أتاني زيد أتيت به ولا يجوز فأتيت وتقول إن أتاني زيد فأحسن الله جزاءه لأن فيه دعاء ، والوصل بالكسر واحد الاوصال ، وقد عيب عليه ذلك قالوا كان سبيله إذا أوصلته إلى مقصوده وطلوبه أن يعاملها بالحسنى وينظر إليها لا أن ينحرها فهو إذا إلى الهجاء أقرب والحق أنه ممدوح والمراد ما ذكرناه من أنه تقع الفنية عنك ، ومثله قول الشماخ

إِذَا بَلَغْتَنِي وَحَمَلْتَنِي رَحْلِي عَرَابَةٌ فَاشْرَقِي بِدَمِ الْوَتِينِ

وليس ذلك بهجاء ألا ترى أنه يقول في أثناء القصيدة

إِذَا مَارَابَةٌ رُفِئَتْ يَلْجِدُ تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ

فأما قولهم زيدا مررت به فهو منصوب بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر إلا أن النصب ههنا أضعف منه في قولك زيدا ضربته لأنك إذا قلت زيدا مررت به أضمرت فعلا على غير لفظ الاول كأنك قلت لقيت زيدا أو جزت زيدا أو جعلت زيدا على طريقتي لأنك إذا جزت وجعلته على طريقك فقد مررت به وإذا قلت زيدا ضربته أضمرت فعلا من لفظه فكأنك قلت ضربت زيدا ضربته فيكون الظاهر دالا على مثل لفظه ومعناه وفي قولك زيدا مررت به يكون الظاهر دالا على مثل معناه دون لفظه وما اجتمع فيه اللفظ والمعنى كان أقوى في الدلالة وإذا ضعف النصب قوى الرفع ، ومثله قواك « عمرا لقيت أخاه وبشرا ضربت غلامه » في جواز النصب لأن الفعل إذا وقع بشئ من سببه فكأنه قد وقع به والدليل على ذلك أن الرجل يقول أهنت زيدا باهانتك أخاه وأكرمت عمرا إذا أوصلت الأكرام إلى غيره بسببه فإذا قلت زيدا ضربت أخاه فنصبت الأخ جاز أن تضمر فعلا ينصب زيدا تقديره لا بست زيدا ضربت أخاه أو أهنت زيدا ضربت أخاه ولا تضمر ضربت لأن ضربت الثاني ليس واقعا على ضميره وإنما هو واقع على الأخ والنصب ههنا أضعف منه في مررت بزيدا وإذا ضعف النصب قوى الرفع فإذا الرفع في زيد لقيت أخاه أقوى من الرفع في قولك زيد مررت به والرفع

في قولك زيد مرت به أقوى من الرفع في قولك زيدا ضربته ، قل سيبيويه النصب عربي جيد والرفع أجود منه يعني أن النصب في زيدا ضربته عربي فصيح في كلام العرب والرفع أجود لأن الرفع لا يفتقر الى اضمار ولا تقدير محذوف والنصب يفتقر الى اضمار فعل وفاعل فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ثم انك ترى النصب مختاراً ولازماً فالتحتم في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية كقولك لقيت القوم حتى عبد الله أقيته ورايت عبد الله وزيدا مرت به وفي التنزيل (يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً) ومثله (فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة) ﴾

قال الشارح : يريد ان المسائل التي تقدمت وهي زيد ضربته وعمره مرت به وزيد ضربت أخاه المختار فيها الرفع ثم يعرض في هذا الباب أمور يصير النصب بها مختاراً ولازماً لا يجوز غيره ، قال « فالتحتم في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية الخ » وذلك لان العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليهم المعاني فاذا جئت بجملة صدرتها بفعل ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الاولى وفيها فعل كان الاختيار تقدير الفعل في الجملة الثانية وبناء الاسم عليه سواء ذكرت في الجملة الاولى منصوباً أو لم تذكره نحو قام زيد وعمره كلمته اذ الغرض توافق الجمل وتطابقها لانتخاف وليس الغرض أن يكون فيها منصوب ، قل الله تعالى (والقمر قدرناه منازل) فرفع القمر ههنا لان قبله (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) وهو مرفوع بالابتداء وقال الله تعالى (وكل انسان أرمناه طائره في عنقه) فنصب كلا لان قبله فعلا وهو (وجعلنا الليل والنهار آيتين) وأضرله فعلا نصبه به ثم عطفتها على الاولى لتشاكلها في الفعلية واذا كان النصب من غير تقدم فعل جائزاً كان مع تقدمه مختاراً اذ فيه تشاكل الجملتين من غير نقض للمعنى ، قال الله تعالى (يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً) لما كان قد تقدم يدخل من يشاء في رحمته نصب الظالمين بضمار يعذب الظالمين أو بهين ، وقل تعالى (فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة) نصب فريقاً لان قبله فريقاً هدى ونظائره في القرآن كثيرة ، ويجوز الرفع في الجملة الثانية وان كان قبلها جملة فعلية فتكون الجملة الثانية كجملة مبتدأة وليس قبلها فعل وذلك قولك لقيت زيدا ومحمد أكرمته لم تهتفل بتقدم الفعل الذي هو لقيت زيدا اذ كانت جملة قائمة بنفسها فصار كأنك قلت محمد أكرمته ابتداء فعطفت جملة على جملة كقولك قام زيد ومحمد أفضل منه فهذا لا يجوز فيه الا الرفع *

قال صاحب الكتاب ﴿ فاما اذا قلت زيد لقيت أباه وعمره مرت به ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه لان الجملة الاولى ذات وجهين ﴾

قال الشارح : قد تقدم من قولنا انه اذا كان الكلام مبتدأ وخبراً وعطفت عليه جملة في أولها اسم وبعده فعل واقع على ضميره كان الاختيار رفع الاسم الثاني بالابتداء نحو قولك زيد أخوك وعمره كلمته لانه لم يتقدم الجملة الثانية ما يصرفه الى النصب فجري كحاله لو لم تتقدمه جملة أصلاً ، فاما اذا كان الكلام مصدراً بفعل كان الاختيار في الاسم الذي في الجملة الثانية النصب على اضمار فصل على ما أصلناه ، فلذا

قلت زيد لقيتيه ففيه جملتان احدهما اسمية وهي الجملة الكبرى التي هي المبتدأ والخبر وهي زيد لقيتيه بكاملها والثانية فعلية وهي الخبر الذي هو لقيتيه وهي الجملة الصغرى فالجملة الاولى لا موضع لها من الاعراب لانها لم تقع موقع المفرد والجملة الثانية لها موضع من الاعراب لانها وقعت موقع المفرد الذي هو الخبر في زيد قائم وشبهه واذ قد تقرر ذلك فانت اذا قلت زيد لقيتيه وعمرو كلمته كنت في عمرو بالخيار ان شئت رفعتة وان شئت نصبته لانه قد تقدمه جملتان احدهما اسمية وهي قولك زيد لقيتيه بكاملها والثانية قولك لقيتيه فان عطفت على الجملة الاسمية رفعت عمرا لان صدر الجملة اسم وان عطفت على الجملة التي هي لقيتيه نصبت لان صدر الجملة فعل وليس احدهما أولى من الاخرى فهذا معنى قوله « ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه » يعنى ليس النصب أولى من الرفع ولا الرفع أولى من النصب ، قال « لان الجملة الاولى ذات وجهين » يعنى انها مشتتة على جملة اسمية وجملة فعلية ففى ذات وجهين لذلك ، وهذا موضع فيه اشكال وذلك انك اذا قلت زيد لقيتيه وعمرو كلمته لم يجوز حل عمرو كلمته على لقيتيه وذلك لان لقيتيه جملة لها موضع من الاعراب ألا ترى انك تقول زيد قائم فتيقن موقعها اسم واحد وهو خبر زيد فنكل شئ عطف عليها صار في حكمها خبرا لزيد وأنت لو جعلت عمرا ضربته خبرا عن زيد لم يجوز خلوه من المائد الى زيد اذ الهاء في ضربته انما تعود الى عمرو فان جئت بعائد فيها فقلت زيد عمرا ضربته عنده جازت المسألة قلناه في ضربته تعود الى عمرو والهاء في عنده تعود الى زيد ولا شك انه انما لم يذكر ذلك لانه معلوم فلم يمتنع الى التعرض له فأجاز الوجهين بشرط وجود شرائطه من الضمير وغيره فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ﴿ فان اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام الى الابتداء كقولك لقيت زيداً وأما عمرو فقد مررت به ولقيت زيدا واذا عبد الله يضربه عمرو عادت الحال الاولى جذعة وفي التنزيل (وأما عمود فهديناها) وقرئ بالنصب ﴾

قال الشارح : يعنى بعد وجود ما يختار معه النصب نحو تقدم جملة فعلية أو غير ذلك « اذا وجد في الجملة المعطوفة ما يصرف الكلام الى الابتداء » صار الاختيار فيه الرفع وبصير المعترض من قبيل المانع وذلك قولك « لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به » ورأيت زيدا واذا عبد الله يشتمه عمرو فالرفع ههنا هو الوجه المختار وان كان قد تقدمت جملة فعلية لان أما واذا ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحل بهما الثاني على الاول وانما هما حرفا ابتداء يقطعان ما بعدهما عما قبلهما فيكون ما بعدهما بمنزلة جملة ليس قبلها شئ فكما انك اذا قلت زيد ضربته ابتداء وليس قبله كلام كان المختار الرفع فكذلك بعد أما واذا التي المفاجأة لانها بمنزلة كلام مبتدا ، ومن قال زيدا ضربته وان لم يتقدمه كلام فينصب وان كان المختار الرفع قل ههنا لقيت زيدا وأما عمرا فأكرمه فينصب وليس بالاختيار وهذا معنى قوله « عادت الحال الاولى جذعة » أي شابة طرية كأن لم يتقدمها كلام ، فأما قوله تعالى (وأما عمود فهديناها) فالقراءة بالرفع على الابتداء وان كان قبله (فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا) لما ذكرناه من حال أما وقد قرأ بعضهم وأما عمود فهديناها بالنصب وليس ذلك على حد زيداً ضربته لان ذلك ليس بالمختار والكتاب العزيز

يختار له والذي حسنه عند هذا القارى ما فى أما من معنى الشرط والشرط يقتضى الفعل فاعرفه *
قال صاحب الكتاب **و** والثانى أن تقع موقعا هو بالفعل أولى وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام
كقولك أعبد الله ضربه ومثله أسوط ضرب به زيد وأخوان أكل عليه اللحم وأزيدا أنت محبوس
عليه وأزيدا أنت مكابر عليه وأزيدا سميت به *

قال الشارح : والموضع الآخر الذي يختار فيه النصب وليس الاسم فيه موطوقا على فعل وذلك اذا
ولى الاسم حرف هو بالفعل أولى وجاء بعده فعل واقع على ضميره فالاختيار نصب الاسم باضمار فعل
وذلك اذا وقع بعد حرف الاستفهام نحو قولك « أعبد الله ضربه » وأعرا مررت به وأزيدا ضربت أخاه
النصب فى ذلك كله هو الوجه المختار والرفع جائز فالنصب باضمار فعل يكون الظاهر تفسيره وتقديره أضربت
عبد الله ضربه وأقيت زيدا مررت به وأأهنت زيدا ضربت أخاه فالنصب مع الاستفهام بالمعامل الذي
يقدر بسد الاستفهام وهو فى الاستفهام مختار كما كان لرفع مع الابتداء مختارا ، وأما الرفع مع الاستفهام
فجائز لا يتبداه وما بعده اظهر الا انه مرجوح وانما كان النصب هو المختار من قبل ان الاستفهام فى
الحقيقة انما هو عن الفعل لا عن الاسم لان السؤال انما يكون عما وتم التشك فيه وأنت انما تشك فى الفعل
لا فى الاسم ألا ترى أنك اذا قلت أزيدا ضربته فانما تشك فى الضرب الواقع بزيد ولست تشك فى ذاته
فلما كان حرف الاستفهام انما دخل الفعل لا الاسم كان الاولى أن يليه الفعل الذى دخل من أجله ، وانما
دخل على الاسم ورفع الاسم بعده بالابتداء لان المتبادر والمطهر قبل دخول الاستفهام يوجب فائدة فاذا
استفهمت فانما تستفهم عن تلك الفائدة فاعرفه ، وأما « أسوط ضرب به زيد وأخوان أكل عليه اللحم
وأزيدا سميت به » فان الاختيار فى أسوط وأخوان وأزيدا النصب وذلك أنك اذا قلت ضرب زيد
بالسوط وأكل اللحم على الأخوان وسميت بزيد فهذه الحروف الجارة مع ما يليها من المجرورات فى موضع
نصب وذلك أنك أفقت الاسم مقام الفاعل فصار الجار والمجرور فى موضع نصب وحل محل قولك مرزيد
بعمرو ونزل زيد على خالد فلما اتصلت حروف الجر بكنائيات هذه الاء وقد تقدمت الاسماء وجب
أن تنصبها لان الحروف التي اتصلت بكنائياتها فى موضع نصب فصار بمنزلة أزيدا مررت به ، والذي يدل
على أن موضع هذه الحروف نصب أنك لو حذفها وكان الفعل مما يتعدى بنفسه لم تكن الاسماء الاولى
الا منصوبة وذلك نحو أسوط ضرب وأخوان أكل وأزيدا سميت لو كان يشكم به لم يكن الا كذلك
لان للفعل الواحد لا يرفع اسمين فاذا رفعت أحدهما فلا بد من نصب الآخر ، وأما قولهم « أزيدا أنت
محبوس عليه وأزيدا أنت مكابر عليه » فيختار فيهما النصب لما كان همزة الاستفهام وذلك لما كان اسم
الفاعل واسم المفعول يجران مجرى الفعل فى عمله فقولك أزيدا أنت ضاربه بمنزلة قولك أزيدا أنت تضربه
وأزيدا أنت مضروب به بمنزلة أزيدا أنت تضرب به فكما تفسر قولك أزيدا أنت تضربه بالفعل
للتناسب فكذلك تفسر باسم الفاعل فى قولك أزيدا أنت ضاربه لانه فى معناه والنية التنوين والانفصال
فالضمير وان كان مجرورا فى اللفظ فهو منصوب فى الحكم كما كان أزيدا مررت به كذلك كيف وأبو الحسن
ينذهب الى أن الضمير فى موضع منصوب البتة ، وكذلك اذا قلت أزيدا أنت محبوس عليه وأزيدا

أنت مكابر عليه فمحبوس ومكابر من أسماء المفعولين الجارية مجرى الفعل فمحبوس في معنى تجبس ومكابر في معنى تكابر فلذلك جاز نصب زيد فيهما بفعل يفسره محبوس ومكابر كأنك قلت أنتنظر زيدا أنت محبوس عليه وأشكيت زيدا أنت مكابر عليه واختير النصب لمكان حرف الاستفهام وفي كل واحد من محبوس ومكابر ضمير مستتر يرجع الى أنت يقوم مقام الفاعل اذ كان في معنى تكابر وتجبس ، فان لم يجر اسم الفاعل واسم المفعول مجرى الفعل كانا كغلام وأخ ووجب رفع الاسم نحو أزيد أنت ضاربه وأزيد أنت محبوس به وأزيد أنت مكابر عليه كأنك قلت أزيد أنت أخوه أو غلامه وما أشبههما من الاسماء * قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه أزيدا ضربت عمرا وأخاه وأزيدا ضربت رجلا يحبه لان الآخر ملتبس بالاول بالمعطف أو الصفة ﴾

قال الشارح : ومن ذلك « أزيدا ضربت عمرا وأخاه وأزيدا ضربت رجلا يحبه » فيختار فيه النصب أيضا لان الفعل واقع على ما هو من سببه وقد وليه حرف الاستفهام فكان كقولك أزيدا ضربت أخاه وذلك ان الجملة اذا كان فيها ضمير اسم قد تقدم ذكره فهي من سبب ذلك الاسم وان كان في الجملة اسم ليس فيه ضمير ولا تبالي في أى موقع من الجملة وقع ذلك الضمير فاذا قلت أزيدا ضربت عمرا وأخاه فمعمرو والاخ منصوبان متصلان به داخلان في الجملة فصار بمنزلة أزيدا ضربت أخاه لان اتحاد المعطوف والمعطوف عليه وكذلك لو قلت أعمرأ ضربت زيدا في داره لكان الوجه أيضا النصب لان قولك في داره ظرف وقع فيه الضرب فهو من جملة ضربت وكذلك لو قلت أزيدا ضربت رجلا يحبه فيحبه نعمت لرجل والنعت والمنعوت يتسلط عليهما العامل تسلطا واحدا فكان يحبه من جملة ضربت فصار الاسم المنصوب بضربت من سبب الاسم الاول اذ كان في جملته عائد اليه ، ولو كان الذى يلى الاسم جملة ليس فيها ذكر ثم جئت بجملة أخرى فمقطعتها على الجملة الاولى وفيها ذكر للاسم لم يجز وذلك قولك أزيدا ضربت عمرا وضربت أباه لان قولك وضربت أباه جملة أخرى قائمة بنفسها والجملة الاولى قد مضت بلا ذكر فلم تلتبس بها *

قال صاحب الكتاب ﴿ فان قلت أزيد ذهب به فليس الرفع ﴾

قال الشارح : وأما قوله « أزيد ذهب به » فليس فيه الرفع لانك اذا قلت ذهب بزيد قالباء وما عملت فيه في موضع رفع اسم ما لم يسم فاعله لانه لا بد للفعل من فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل وليس معك ما يقوم مقام الفاعل الا الباء وما اتصلت به فأقيمت مقام الفاعل فكانت في موضع رفع لذلك فوجب أن يكون الاسم مرفوعا لان الذى اتصلت به كنياته مرفوع وصار بمنزلة أزيد ذهب أخوه لان كنياته قد اتصلت بمرفوع وهو الاخ ، وارتفع زيد في قولك أزيد ذهب به على وجهين أحدهما بالابتداء والاخر بأنه فاعل فعل محذوف ، وان أسندت الفعل في قولك أزيد ذهب به الى مصدره كان الجار والمجرور في محل منصوب وتقديره ذهب الذهاب به وجاز نصب الاسم الذي هو زيد وكان مختارا لان ضميره في محل نصب وهذا الاختلاف فيه بين أصحابنا *

قال صاحب الكتاب ﴿ وأن تقع بعد اذا وحيث كقولك اذا عبد الله تلقاه فأكرمه وحيث زيدا تجده فأكرمه ﴾

قال الشارح : ومن ذلك اذا الزمانية وحيث اذا وقع بعدها اسم وبعده فعل واقع على ضميره فيختار فيه النصب وذلك نحو قولك « اذا زيدا تلقاه فأكرمه وحيث زيدا تجده فأعطه » لان فيهما معنى المجازاة والمجازاة انما تكون بالفعل فلما كان الموضع موضع فعل اختير نصب الاسم بعدها باضمار فعل يفسره الظاهر فاذا قلت اذا زيدا تلقاه فتقديره اذا تلقى زيدا تلقاه وكذلك حيث تقول حيث زيدا تجده فأكرمه وتقديره حيث تجد زيدا تجده فأكرمه لما ذكرناه من أن فيهما معنى المجازاة وذلك لان قولنا اذا عبد الله تلقاه يوجب الاوقات المستقبلة كلها ولا يخص وقتا من وقت فهي بمنزلة متي وحيث توجب الاماكن كلها ولا تخص مكانا دون مكان فهي بمنزلة أين غير ان متي وأين تميزان واذا وحيث لانجزمان عند البصريين الا في ضرورة الشعر ، وقد أجاز سيويه رفع الاسم بعدها بالابتداء والذي أراه أن ذلك جائز في حيث لانها قد تخرج من معنى الجزاء الى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر تقول لقيته حيث زيد جالس فتكون نظيرة اذ في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها نحو قولك لقيته اذ زيد جالس ، وأما اذا فلا تنفك من معنى المجازاة لانها لا تقع الا للمستقبل فاذا وايها الاسم فلا بد من أن يكون الفعل بعدها مقدرا مرفوعا كأن أو منصوبا تقول اذا زيد جلس أجلس تقديره اذا جلس زيد جلس ويدل على ذلك انه لا بد من وقوع فعل بعد ذلك الاسم ألا تراك لو قلت أجلس اذا زيد جالس لم يجوز ذلك مع حيث *

قال صاحب الكتاب ﴿ وبعد حرف النفي كقولك ما زيدا ضربته وقال جرير

فَلَا حَسْبًا فَخَرَّتْ بِهِ لَيْتِيمٌ وَلَا جَدًّا إِذَا زِدَحَمَ الْجُدُودُ ﴾

قال الشارح : ومن ذلك النفي « اذا وقع الاسم بعد حرف نفي » وكان بعده فعل واقع على ضميره أو على ما هو متصل بضميره فلا اختيار فيه النصب نحو ما زيدا لقيته ولا زيدا قتلته وما زيدا لقيت أباه ولا عمرا مرت به وانما صار النصب هنا مختارا لشيء حروف النفي بحروف الاستفهام وحروف الجزاء وحروف الامر والنهي ووجه الشبه أن ما بعد النفي غير واجب كما ان ما بعد كل واحد من هذه الاشياء كذلك ، فالحال بين النصب والرفع متقارب فتوالت ما زيدا ضربته أقوى من قولك ما زيدا ضربته بالرفع والنصب فيه أضعف من النصب بعد حروف الاستفهام وحروف الجزاء والرفع فيه أقوى من الرفع في قولك أزيد ضربته لشيء النفي بالابتداء ولذلك كان فرعا ومحرولا على غيره في النصب وشبهه بالابتداء أنه تقيض المبتدأ ونفي له والنفي مجرى الايجاب ألا ترى انك اذا قلت قام زيد فنفي هذا أن تقول ما قام زيد فتدرك الكلام على لفظه فشبهه بالمبتدأ أنك ترد فيه لفظ المبتدأ قال الشاعر

* فلا حسبا فخرت به الخ * فنصبه باضمار فعل تقديره فلا ذكرت حسبا فخرت به ، وأجاز يونس أن تكون الفتحة في قوله فلا حسبا فتحة بناء بمنزلة لارجل في الدار ونونه للضرورة ، البيت لجرير يهجو عمرو ابن لجأ وهو من تميم عدى يقول لم تكسب لهم حسبا يفخرون به ولا لك جد تقول عليه عند ازدحام

الناس للمفاخرة أى ليس لك قديم ولا حديث ومثله

فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنُهُ جِلَالِهِ وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَتَرُكْنَ لِلْفَقْرِ

نصب ذا جلال بفعل محذوف دل عليه هبنه فكأنه قال فلا هبن ذا جلال هبنه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وأن تقع في الامر والنهي كقولك زيدا اضربه وخالدا اضرب أباه وبشرا لانشتم أخاه وزيدا ليضربه عمرو وبشرا ليقتل أباه عمرو ، ومثله أما زيدا فاقتله وأما خالدا فلا تشتم أباه ﴾ قال الشارح : ومن ذلك « اذا كان بعد الاسم فعل أمر أو نهى » واقع على ضميره أو ما انصل بضميره فانه مختار فيه النصب نحو قولك « زيدا اضربه وخالدا اضرب أباه وزيدا ليضربه عمرو » وبشرا ليضرب أخاه جمعفر وزيدا لانشتمه وخالدا لاتضرب أباه النصب في ذلك كله الوجه المختار والرفع جائز وإنما كان النصب مختارا لاجل الامر والنهي اذ الامر والنهي لا يكونان الا بالافعال لانهما تأمره بإيقاع فعل وتنهاه عن إيقاع فعل وذلك انك حين تأمره فأنت تطالب منه إيقاع ما ليس بموجود واذا نهيتة فأنت تمنعه من الاتيان به ، فأما الذوات فانها موجودة ثابتة لا يصح الامر بها ولا النهي عنها واذا كان الامر كذلك ثم أتيت باسم قد وقع الفعل الذى بعده على ضميره نصبته باضمار فعل علي نحو ما ذكرناه في الاستفهام وكان النصب في الامر والنهي أقوى منه في الاستفهام من قبل ان الامر والنهي لا يكونان الا بالافعال وقد يكون الاستفهام بغير فعل نحو قولك أزيد أخوك وأعبد الله عندك ، وأما قال في التثنية زيدا اضربه وزيدا ليضربه عمرو إريك انه لا فرق في ذلك بين الامر للحاضر والامر للغائب فقوله زيدا اضربه أمر للحاضر وزيدا ليضربه عمرو أمر للغائب فنزل بهما ، والرفع جائز على الابتداء والجملة بعده سدت مسد الخبر وإنما قلنا سدت مسد الخبر ولم نقل الخبر لان حقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب وذلك معدوم في الامر والنهي ، ومثله أما في قولك « أما زيدا فاقتله وأما خالدا فلا تشتم أباه » في اختيار النصب وذلك من قبل ان أما تقطع ما بعدها عما قبلها ويصير ما بعدها كالكلام المستأنف فنصب لما ذكرناه في الامر والنهي غير انك لا تقدر الفعل بعد أما لان أما لا يليها فعل لتضمينها معنى الفعل ولكن تقدر الفعل بعد الاسم بلا ضمير وتمديه الى الاسم ثم تحذفه ثم تأتى بالفعل المفسر وتقديره أما زيدا فاقتله زيدا وأما خالدا فلا تشتم أباه ولا بد من الغاء بعد أما لانها جواب لما تضمنته من معنى الشرط *

قال صاحب الكتاب ﴿ والدعاء بمنزلة الامر والنهي يقول اللهم زيدا فاغفر له ذنبه وزيدا أمر الله عليه العيش قال أبو الاسود * فكلا جزاء الله عني بما فعل * وأما زيدا فجدعاه وأما عمرا فسيقاه ﴾ قال الشارح : « والدعاء بمنزلة الامر والنهي في اختيار النصب » لان سبيله سبيل الامر والنهي في الاعراب من كل وجه وهو في المعنى مثل الامر وذلك ان الداعي ملتمس من المدعو إيقاع ما يدعوه به الا ان الجمهور لا يسألون مسألة من هو فوقك أمرا وربما سماه بعضهم أمرا واحتج عليه بقول الشاعر

أمرْتُكَ أمراً جازماً فعَصَيْتَنِي وَكَانَ مِنَ التَّوْفِيقِ قَتْلُ ابْنِ هَاشِمٍ

البيت عمرو بن العاصي يخاطب معاوية وكان فوقه والاعم الاكثر ما قدمناه ويجوز ان يكون عمرو رأى نفسه من طريق المشورة والرأي وحاجة ما اوىة اليه فوقه فسمى سؤاله أمرا لذلك ، وقال أبو الاسود

أَمِيرَانِ كَانَا صَاحِبَيْ كِلَاهُمَا فَكَلَّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا قَلَّ

فان نصب كلا باضمار فعل لما بعده من الدعاء والتقدير فجزا الله كلا جزاء الله ، ومن الدعاء « أما زيدا فجدعاه وأما عمرا فسقياه » فالاختيار للنصب لانك تريد جدعه الله جدعا وسقاه الله سقيا ولو كان الدعاء بغير فعل ولا في تقدير فعل لم ينصب الاسم الاول نحو أما زيد فسلام عليه وأما الكاف فويل له لمعلم ما يفسر الفعل * قال صاحب الكتاب * واللازم أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه الا الفعل كقولك ان زيدا تراه تضربه قال * لا تجزعي إن منفسا أهلكته * وهلا وألا ولولا ولوما بمنزلة ان لانهم يطلبن للفعل ولا تبدأ بعدها الاسماء *

قال الشارح : اعلم ان الاسم اذا وقع بعد حرف الجزاء وكان بعده فعل واقع على ضميره نصبت به باضمار فعل يفسره الظاهر كما قلنا في الاستفهام الا ان النصب ههنا يقع لازما وفي الاستفهام مختارا وذلك لان الشرط لا يكون الا فعلا ولا يليه مبتدأ وخبر فلا تقول ان زيد قائم أم وقد يجوز في الاستفهام أن تقول أزيد قائم فقد علمت أن حروف الجزاء ألزم للفعل من حروف الاستفهام ولذلك كان نصب الاسم في الاستفهام اذا وقع الفعل على ضميره مختارا مع جواز الرفع على الابتداء وكان نصبه مع حروف الجزاء لازما ولا يجوز رفعه على الابتداء لما ذكرنا من أن الشرط لا يكون الا فعلا فاذا قلت ان زيدا تراه تضربه نصبت زيدا باضمار فعل لانك شغلت الفعل الذي بعده بضميره وتقديره ان تراه تضربه ومنه قول الشاعر

لَا تَجْزَعِي إِنْ مِنْفِسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتَ فَمِنْدًا ذَلِكَ فَاجْزَعِي

البيت للنمر بن توبل والشاهد فيه نصب منفسا بفعل ، قدر محذوف وتقديره لا تجزعي إن أهلكت منفسا أهلكته ولو رفع على تقدير ان هلك منفس لجاز لانه اذا أهلكه فقد هلك كأنه يصف نفسه بالكرم وأنه لا يصفى الي من يلومه في ذلك فهو يقول ان امرأته لامته على اتلاف ماله جزعا من الفقر فقال لها لا تجزعي لاتلافى نفيس المال فاني قادر على اخلافه وانما اذا هلكت فاجزعي فانه لا خلف لك عني ، ولو قدمت الاسم على حرف الجزاء قللت زيدا ان تراه تضربه لم يجز لان الشرط والجزاء لا يعملان فيما قبل حرف الجزاء واذا لم يعمل فيه لم يجز ان يفسراه ، ومن ذلك هلا ولولا وألا ولوما » اذا وقع الاسم بعدها وكان بعدها فعل واقع على ضميره لم يكن بد من نصب ذلك الاسم بفعل مضمير يفسره الظاهر فحكمها حكم ان الشرطية وذلك من قبل أن معاني هذه الحروف التحضيض والتوبيخ اذا وليها المستقبل كن تحضيضاً واذا وليها الماضي كن توبيخاً وهذه المعاني واقعة على الافعال لا حظ للاسماء فيها فلذلك لا يقع بعدها المبتدأ والخبر فاذا وقع بعدها اسم فلا يكون الا على تقدير فعل قال جرير

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنَى طَوَّطَرَى أَوَّلَا الْكَمَى الْمُقْنَمَا

فمعناه لولا تعدون الكمي المقنما فنصب الكمي المقنما باضمار فعل للدلالة ما تقدم من قوله تعدون عقر النيب عليه ، وجملة الامر ان الحروف حين كانت لمعان في الاسماء والافعال وليس لها في أنفسها معنى فتمها ما يختص بالاسم ولا يدخل الفعل نحو إن وأخواتها وحروف الجر وغيرها ومنها ما يختص بالفعل ولا يلي الاسم نحو حروف الجزاء وحروف الجزم وغيرها ومنها ما يدخل على القبيلين الاسم والفعل نحو

حروف النفي وحروف الاستفهام فأما ما يختص بالفعل وهو ما نحن بصدده فذلك ضربان ضرب يحسن أن يحذف الفعل منه ويليه الاسم في الظاهر نحو ما ذكرناه من حرف الجزاء وهو إن وحروف التحضيض المذكورة وهي هلا وأخواتها وضرب لا يحسن حذف الفعل منه وإيلاؤه الاسم وذلك نحو قولك قد والسين وسوف فهذه لا يحسن حذف أفعالها ولا الفصل بينها وبين أفعالها بعمولها فلا تقول سوف زيدا أضربه ولا سوف زيدا أضرب وذلك لأن هذه الحروف تنزل منزلة الجزء من الفعل فهي من الفعل بمنزلة الالف واللام من الاسم وذلك لأن السين وسوف تقصران الفعل لوقت بعينه وهو المستقبل بعد أن كان شامعاً في الاستقبال والحال كما تقصر الالف واللام الاسم على واحد بعينه بعد شياعه وكذلك قد تقرب الماضي من الحال وهو نوع تخصيص ولهذا المعنى لم تكن عاملة في الفعل وإنما جاز اضممار الفعل بعد لولا وأخواتها والفصل بينها وبين الفعل الواقع بعدها بعموله من قبل أن معانيها الحاضر في المستقبل وهو استدعاء واللام والتوبيخ في الماضي أشبهت الأفعال فجاز أن يليها الاسم كما يلي الفعل *

حذف المفعول به

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحذف المفعول به كثير وهو في ذلك على نوعين أحدهما أن يحذف لفظاً ويراد معني وتقديره والثاني أن يجعل بعد الحذف نسياً منسياً كان فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسب الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به فن الأول قوله تعالى (الله يسط الرزق لمن يشاء ويقدر) وقوله (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) لأنه لا بد لهذا الموصول من أن يرجع إليه من صلته مثل ما تری في قوله تعالى (الذي يتخبطه الشيطان) وقري قوله تعالى (وما علمته أيديهم وما عملت) ومن الثاني قولهم فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع ومنه قوله عز وجل (وأصلح في ذري) وقول ذي الرمة وإن تعتذر بالمعل من ذی ضرورِها إلى الضیْفِ یجرَحُ في عراقيبها نصلي ﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول لما كان فضلة تستقل الجملة دونه وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه وإن كان الفعل يقتضيه ، وحذفه على ضربين أحدهما أن يحذف وهو مراد ملحوظ ، فيكون سقوطه لضرب من التخفيف وهو في حكم المنطوق به والثاني أن تحذفه معرضاً عنه البتة وذلك أن يكون الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل فيصير من قبيل الأفعال اللازمة نحو ظرف وشرق وقم وقعد ، فالاول نحو ﴿ قوله تعالى (الله يسط الرزق لمن يشاء ويقدر) ﴾ وقوله (أخذنا الذي بعث الله رسولا) ومنه قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) ﴾ (وسلام على عباده الذين اصطفى آله) * و (أين شركائي الذين كنتم تزعمون) فكل هذا على إرادة الهاء وحذفها تخفيفاً أطول الكلام بالصلة ألا ترى أنه لولا إرادة الهاء بقي الموصول بلا عائد فكان في حكم المنطوق به لأن الدلالة عليه من جهتين من جهة اقتضاء الفعل له ومن جهة اقتضاء الصلة إذ كان العائد ، ومنه ﴿ قوله تعالى (وما علمت أيديهم) ﴾ قرأ عاصم في رواية أبي بكر وهزة والكسائي وما علمت بنير هاء وقرأ الباقون وما علمته بالهاء فن أثبتنا فهو الأصل ومن حذفها فطول الأمر بالصلة

حذفت الهاء تخفيفاً ويكون التقدير لياكلوا من ثمره وما عملته أيديهم فإني موضع خفض بالعطف على ثمره ويجوز أن تكون ما نافية ويكون المعنى لياكلوا من ثمره ولم تعمله أيديهم فيكون أبلغ في الامتنان ويقوى ذلك قوله تعالى (أفرأيتم ما نحرثون أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون) وإذا قدرته هذا التقدير لم تكن الهاء مرادة كإرادتها لو كانت موصولة، والثاني قولهم «فلان يعطى ويمنع ويضر وينفع ويصل ويقطع» والمراد يعطى ذوى الاستحقاق ويمنع غير ذوى الاستحقاق وينفع الإرداء ويضر الإعداء إلا أنه حذف ولم يكن مم موصول يقتضى راجعاً ولم يكن المراد إلا الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غير فصار كالفعل اللازم في الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل، وشبهه بالفعل إذا بنى للمفعول من حيث لم يكن الفاعل بالاضطرار عن الاخبار وإنما كان الغرض ببيان من وقع به الفعل فصار الفاعل نسياً منسياً واشتغل الفعل بالمفعول وارتفع وتم الكلام به من غير تشوف إلى سواء فكذلك قد يكون الغرض الاخبار عن الفاعل لا غير من غير تعرض لذكر المفعول، «فأما قول ذى الرمة * وإن تمنذر بالحل الحلح *» فالشاهد فيه قوله يجرح والمراد يجرحها تخذف المفعول لما ذكرنا يصف نفسه بالكرم وقرى الضيف والتاء للتأنيث والضمير يعود إلى النوق يقول إن اعتذرت النوق بقلة اللبن لاجل الحل عقرتها للاضياف والمراد بذى ضروعها اللبن كما يقال ذو بطونها والمراد الولد *

قال صاحب الكتاب * ومن حذف المفعول به حذف المنادي وقد تقدم الكلام عليه *

قال الشارح : اعلم أن المنادى وإن كان مفعولاً في الحقيقة فإن حذفه لا يحسن كما حذف المفعول فيها تقدم وذلك لأن الفعل العامل فيه وفاعله قد حذفاً وناب حرف، النداء عنهما وبقي المنادى من الجملة المحذوفة يدل أنه هو المدعو فإذا حذفته لم يبق من الجملة المحذوفة شيء ولا يعرف المدعو إذ حرف النداء إنما يدل على الدعاء ولا يدل على مدعو مخصوص لأن حرف النداء إنما ناب عن الفاعل والفاعل نحو أدعو وأناذى ولم ينب عن المفعول، فإن وقع بعد حرف النداء جملة أو أمر يدل على المدعو صاغ حذفه ومن ذلك قولهم يا يؤس لزيد والمراد يا قوم يؤس لزيد ومنه بيت الكتاب

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامُ كَذُفُهُمُ وَالْعَبَّالِينَ عَلَى رِسْمَانٍ مِنْ جَارٍ

وبروي والصالحون وكذلك قوله تعالى (ألا يا سجدوا لله) وقد تقدم الكلام على ذلك بما أغنى عن إعادته *

المفعول فيه

* فصل * قال صاحب الكتاب * هو ظرفا الزمان والمكان وكلاهما منقسم إلى مبهم وموقت ومستعمل أصلاً وظرفاً ومستعمل ظرفاً لا غير فالمبهم نحو الحين والوقت والجهات الست والموقت نحو اليوم واللييلة والسوق والدار والمستعمل أصلاً وظرفاً ما جاز أن تمتب عليه العوامل والمستعمل ظرفاً لا غير ما لازم النصب نحو قولك سرنا ذات ليلة وبكرة وسحر وسحبراً وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء إذا أردت سحراً بعينه وضحى يومك وعشيته وعشاءه وعتمة ليلتك ومساءها ومثله عند وسوى وسواء، وما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الاحيان تقول سير عليه طويلاً وكثيراً وقليلًا وقد بما وحديثاً *

قال الشارح : اعلم أن الظرف ما كان وعاء لشيء وتسمى الاواني ظروفًا لانها أوعية لما يجعل فيها وقيل
اللزمنة والامكنة ظروف لان الافعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها ، والظرف على ضربين ظرف زمان
ومكان فالزمان عبارة عن الليالي والايام قال الشاعر

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

وذلك نحو قمت يوما وساعة وليلة وعشاء وعشية ومساء وما أشبه ذلك من أسماء الزمان نحو السنة والشهر
والدهر ، واعلم أن الظرف في عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على
الاطلاق بل الظرف منها ما كان منتصبًا على تقدير في واعتباره بجواز ظهورها معه فتقول قمت اليوم
وقمت في اليوم ففي مرادة وان لم تذكرها والذي يدل على ذلك أنك اذا قلت اكن عن اليوم قيل
قمت فيه وكذلك سائر الظروف وليس الظرف متضمنًا معني في فيجب بناؤه لذلك كما وجب بناء
نحو من وكم في الاستفهام وانما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهمي في حكم المنطوق به ألا
تري أنه يجوز ظهور في معه ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال أمن ولا أم
وذلك من قبل أن من وكم لا تضمنان معنى الهمزة صارا كالشتمالين عليها فظهور الهمزة حينئذ كالشكرار
وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن
للحرف وغير المتضمن له بما ذكرته « والظرف ينقسم الي مبهم وموقت » والمراد بالمبهم النكرة التي
لا تدل على وقت بعينه نحو حين ووقت وزمان ونحو ذلك والمراد بالموقت ما دل على زمان بعينه مخصوص
نحو اليوم واليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان وشهر الحرم ، وهو ينقسم قسمين قسم يستعمل اسما وظرفا
وقسم لا يستعمل الا ظرفا لا غير فالاول كل متمكن من الظرف من أسماء السنين والشهور والايام والليالي
مما يتعاقب عليه الالف واللام والاضافة من نحو سنة وشهر ويوم وليلة فهذا يجوز أن تستعمله اسما غير
ظرف فتعرفه ونجده ولا تقدر معه في نحو اليوم طيب والسنة مباركة وأعجبنى اليوم وعجبت من يومك
فتجربها مجرى سائر الاسماء ويجوز أن تنصبها على الظرف فتقول صمت اليوم وقدمت السنة فهذا
مقدر في والتقدير صمت في اليوم وقدمت في السنة فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسما وظرفا
الا ما خصته العرب بالظرفية ولم تستعمل مجرورا ولا مرفوعا وذلك يؤخذ مماعا عنهم ، « والقسم الثاني
هو ما لا يستعمل الا ظرفا » وذلك ما لزم النصب لخروجه عن الشكك بضمه ما ليس له في الاصل فمن
ذلك سحر وسحيرا اذا أردت به سحر يومك فانه غير متصرف ولا منصرف والذي منعه من الصرف
أنه معدول عن الالف واللام معرفة ومعنى ذلك أنه اذا أردت به سحر يومك الذي أنت فيه فتزيد فيه
الالف واللام للتعريف ثم غير عن لفظ ما فيه الالف واللام مع ارادة معناها كما عدل جمع في قواك جاءت
النسوة جمع وهو معرفة فاجتمع فيه العدل والتعريف فلم ينصرف لذلك « فان قيل « العدل انما هو أن
تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر لضرب من التوسع في اللغة كعدل عمر عن عامر وجمع عن جمع ساكن
الحشو وأنت تدعى أن سحر معدول عن السحر والصورتان واحدة قبل العدل وبعده فلبواب ان
سحر وان كان فعلا كما ان السحر كذلك فانه لما اتصلت به لام التعريف صارت لامنزاجها بما عرفته

كأنها جزء منه فجرت اللام في السحر مجرى همزة أحمر وإجفيل وإخريط وتاء تجفاف وياه برمع فلما
 عدلت سحر صار كأنك عدات مثلاً من هذه الأمثلة إلى فعل فان نكر انصرف نحو قوله تعالى (الآآل
 لوط نجيناهم بسحر) لانه قد زال السببان ممّا بالتشكيك لانه انما كن ممدولاً في حال التعريف وكذلك اذا
 أدخلته الالف واللام صرفته نحو السحر لانك قد رددته الى الاصل فزال العدل ، ومعنى قولنا « غير
 متصرف » أنه لا يدخله رفع ولا جر ولا يكون الا منصوباً على الظرف وكذلك كل ظرف غير متصرف
 والذي منع سحر من التصرف أنه يعرف من غير جهة التعريف لان وجوه التعريف خمسة تعريف
 الاخبار وتعريف العملية وتعريف الاشارة وتعريف الالف واللام وتعريف الاضافة الي واحدة من هذه
 المعارف وليس التعريف في سحر واحداً منها فلما تعرف من غير جهة التعريف الممهود خرج عن نظائره
 فنع التصرف لذلك ، فان صفرته وأنت تريد سحر يوم بعينه انصرف ودخله التنوين ولم يتصرف فلا
 يدخله الرفع والجر ولا يكون الا منصوباً أما التنوين فلتنكره بزوال العدل وذلك أنهم لم يضعوا المصغر
 مكان ما فيه الالف واللام فيكون معرفة ممدولاً وانما هو نكرة كضحوة وغدوة وعمة وعشاء الا انه
 فهم منه ما يفهم من المعارف فلم يتمكن ، وكذلك « ضحى وضحوة وعشاء وعشيق ومساء » اذا أردت ذلك
 من يومك لم تكن الا ظروفاً وذلك أنك اذا قلت أنا أتيتك عشاء لم يذهب الوم الا الى عشاء يومك
 وكذلك عمة فلما كان يفهم بها ما يفهم بالمعارف من حصر وقت بعينه لم يتمكن عندهم قترفع وتجبر لا تقول
 غدا ضحى ولا موعداك مساء ، ومن ذلك « ذات مرة » تقول سير عليه ذات مرة فتقيم الجار والمجرور
 مقام الفاعل ولا تقيم الظرف لانه غير متصرف فلا يكون الا نصباً وانما امتنع من التصرف لانها قد
 استعملت في ظروف الزمان وليست من أسماء الدهر ولا من أسماء ساعاته وانما المرة في الاصل مصدر
 ألا ترى أنك تقول ضربت مرة ومرتين والمراد بذلك ضربة وضربتين فلما استعمل في الدهر ما ليس
 من أسمائه ضعف ولم يتمكن في الزمان تمكن أسمائه نحو اليوم والليلة ، « فان قيل » فأنت تقولون سير
 عليه مقدم الحاج وخفوق النجم قترفعونه وهي مصادر استعملت للزمان فافرق بينها وبين ذات مرة
 قيل أن مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وما أشبهها استعملت للزمان على تقدير حذف مضاف
 كأنه قال وقت خفوق النجم ووقت خلافة فلان ثم حذف المضاف وهو مراد فتصرفت بالرفع والجر
 حسب تصرف المضاف المحذوف وليس كذلك ذات مرة فانه استعمل للزمان لا على تقدير حذف مضاف
 بل كأنه اسم من أسماء الزمان ألا ترى انه لا يجوز اظهار الوقت معه فلا تقول وقت ذات مرة ولا وقت
 مرة فافترقا ، ومثله في منع التصرف « ذات يوم وذات ليلة » لا تقول سير عليه ذات يوم أو ذات ليلة
 بالرفع بل هو نصب على الظرف لا غير لان نفس ذات ليست من أسماء الزمان مجرى مجرى ذات مرة ،
 ومن ذلك « بعيدات بين » فهو جمع بعد مضراً وبعد وقبل لا يتمكنان فلا يجوز أن يقال سير عليه
 قبلك ولا بعدك بالرفع والذي منعهما من التصرف والتمكن أنهما ليسا اسمين لشيء من الاوقات كالليل
 والنهار والساعة والظهر والمصر وانما استعمل في الوقت للدلالة على التقديم والتأخر فلم يتمكن تمكن أسماء
 للزمان ، وأما قولهم فعلت ذلك « بكر » فهو كضحوة وعمة اذا أردتهما من يوم بعينه فلا يتصرف لانه

نكرة فهم منها ما يفهم من المعارف تفرج عن أصله فلم يتمكن وقد تقدم شرح ذلك ، ومما يجتار فيه الظرفية ولا يتمكن تمكن أسماء الزمان « صفات الاحيان نحو طويل وقليل وحديث » تقول سير عليه طويلا وسير عليه حديثا وسير عليه قليلا فلا يحسن ههنا الا النصب على الظرف وهو المختار وذلك لانك اذا جئت بالمتى ولم تجئ بالمنعوت ضعف وكان الاختيار فيه أن لا تخرج عن الظرفية لانك اذا قلت سير عليه طويلا فالطويل يقع على كل شيء طال من زمان وغيره فاذا أردت به الزمان فكأنك استعملت غير لفظ الزمان فصار بمنزلة قولك ذات مرة وبعيدات بين فلم يقع موقع الاسماء واختير نصبها على الظرف الا أن يتقدمها موصوف فينبذ تقول سير عليه زمن طويل وسير عليه وقت حديث ويؤيد عندك ضعف الصفة أنه لا يحسن أن تقول أنتك مجيد وأنت تريد بدمر جيد وتقول أنتك به جيدا لما لم تقو الصفة الا أن يتقدم الموصوف جملة حالا ، واعلم ان جميع الافعال يتعدى الى كل ضرب من الازمنة مبهما كان أو مختصا كما يتعدى الى كل ضرب من ضروب المصادر لان دلالاته عليهما واحدة وهي دلالة مطابقة ودلالته على كل واحد منهما تضمن لان الافعال صيغت من المصادر بأقسام الزمان فلما استويا في دلالة الفعل عليهما استويا في تعديه اليهما فتقول قمت اليوم وقمت يوما كما تقول ضربت ضربا وضربت الغرب الذي تعلم ، وأما المكان فكل ما تصرف عليه واسنقر فيه من أسماء الارضين وهي على ضربين مبهم ومختص فالمبهم ما لم يكن له نهاية ولا أقطار تنصره نحو الجهات الست كخلف وقدام وفوق وتحت ويمنة ويسرة ووراء ومكان ونحو ذلك والمختص ما كان له حد ونهاية نحو الدار والمسجد والجامع والسوق ونحو ذلك ، وليست الأمكنة كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل فتنصب نصب الظروف وذلك لان الفعل يدل على زمان مخصوص إما ماض أو حاضر وإما مستقبل وإذا دل على الخاص كان دالا على المبهم العام لان الخاص يدل على العام وزيادة اذ العام داخل في الخاص فكل يوم جمعة زمان وليس كل زمان يوم جمعة والفعل انما يتعدى بما فيه من الدلالة فلذلك يتعدى كل فعل الى كل زمان مبهما كان أو مختصا وليست الأمكنة كذلك لان دلالة الفعل على المسكان ليست لفظية وانما هي التزام ضرورة أن الحدث لا يكون الا في مكان ولا يدل على ان ذلك المكان الجامع أو مكة أو السوق ولذلك يتعدى الى ما كان مبهما منه لدلالته عاياه تقول جاست مجاسا ومكانا حسنا ووقفت قدامك ووراءك فتنصب ذلك كله على الظرف ، « فان قيل » فأنت تزعم ان الفعل انما يعمل بحسب دلالاته وليس في الفعل دلالة على مكان حسن ولا على قدام زيد ولا على ورائه فالجواب ان الفعل غير المتعدى انما يتعدى الى المكان المبهم وقد ذكرنا ان المبهم ما ليس له نهاية ولا أقطار تنصره وأنت اذا قلت قمت مكانا حسنا لم ينحصر بالنهاية والحدود وكذلك اذا قلت قمت خلف زيد لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عليها وكذلك اذا قلت قدام زيد لم يكن لذلك حد ينتهي اليه فكان مبهما من هذه الجهة فانصب على الظرف بلا خلاف ، وقال أبو العباس اذا قلت جاست مكانا حسنا وقمت خلف زيد فالفعل انما يتعدى الى مكان مبهم وانما نعت به أن عمل فيه الفعل وكذلك جاست خلفك ووراءك لان خلفا لا ينفك منه شيء أن يكون خلف واحد وانما أضافه بعد أن كان مطلقا وعمل فيه الفعل فان كان المكان مخصوصا

لم يتعد اليه الا كما يتعدى الى زيد وعمر وفكما أن الفعل اللازم لا يتعدى الى مفعول به الا بحرف جر
كذلك لا يتعدى الى ظرف من الامكنة مخصوص الا بحرف جر نحو وقفت في الدار وقمت في المسجد
وجلس في مكة لان الفعل لا يدل على انه في الدار أو المسجد أو مكة فلم يجز أن يتعدى اليه بنفسه ،
فأما قولهم دخلت البيت وذهبت الشام فهو شاذ وجوازه على ارادة حرف الجر نحو قوله

* أمرك بالخير فافعل ما أمرت به * والمراد أمرتك بالخير الا أن دخلت مختلف في كونه متعديا بنفسه
أو غير متعد فقال قوم هو غير متعد لأن مور منها أن مصدره على فعول نحو الدخول وفعل غالب في الافعال
غير المتعدية نحو الخروج والقعود ولان نظيره وتقيضه كذلك فلفظ غير دخلت عبرت وتقيضه خرجت
وكلاهما لازم غير متعد فحكم عليه بال لزوم لذلك قالوا وإنما قيل دخلت البيت على تقدير حرف الجر ثم
حذف لكثرة الاستعمال ، وقال أبو العباس هو من الافعال التي تتعدي تارة بأنفسها وتارة بحرف الجر
نحو نصحت زيدا ونصحت لزيد وشكرته وشكرت له فكذلك قلت دخلت الدار ودخلت فيها وهو
الصواب لانه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكانا واحدا كثر استعماله فيه كما كانت ذهبت مقصورة
على الشام فلما كان دخلت شائعا في سائر الامكنة دل على صحة مذهب أبي العباس وأما ذهبت فتفق
على كونه غير متعد بنفسه وقد حذف منه حرف الجر ، واعلم أن ظرف المكان على ضربين أيضا متصرف
وغير متصرف فالمتصرف منه ما جاز رفعه وخفضه ودخلته آلاف واللام نحو خلف وقدام وفوق وتحت
ومكان وموضع فهذه كلها متصرفة تقول قدامك فضاء وخلفك واسع قال الشاعر

فَدَدْتُ كَيْلَ الْفَرَجَيْنِ تَحَسَّبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا

فرفع خلفها وأمامها لانه بدل من مولى الخافة ، وغير المتصرف نحو عند وسوى اذا كان بمعنى غير
فهذه لا تدخلها لام المعرفة ولا يجوز رفعها فأما عند فلا يدخلها من حروف الجر سوى من وحدها وذلك
لكثرة دور من وسعة مواضعها وعموم تصرفها فتقول جئت من عنده ولا تقول جئت الى عنده لعدم
تصرف الى ، وأما سوى فلا يجوز فيها الا النصب على الظرف والذي يدل على أنها ظرف أنها تقع صلة
للموصول فتقول جاءني من سواك ولا يحسن جاءني من غيرك ، وأيضاً فان العامل قد يتخطاها ويعمل فيها
بمعناها نحو قوله * ان سواها * دُهِماً وجونا * وهذا المعنى لا يكون الا في الظرف وقد دخلها حرف الجر
شاذاً قال * وما قصدت من أهلها اسوائكا * كأنه حملها للضرورة على غير ومعناها المكان فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وقد يجعل المصدر حيناً لسمعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم
الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر ومنه سير عليه ترويحيتين وانتظر به نحر جزورين وقوله
تعالى (وادبار النجوم) *

قل الشارح : اعلم أنهم قد جعلوا المصادر أحيانا وأوقاتا توسعاً وذلك نحو «خفوق النجم» بمعنى هنيهة
« وخلافة فلان وصلاة العصر » فالخلافة والصلاة مصدران في الحقيقة جمعا حيناً توسعاً وإيجازاً فالتوسع
يجعل المصدر حيناً وليس من أسماء الزمان والإيجاز الاختصار بحذف المضاف اذ التقدير في قولك
فعلته خفوق النجم وصلاة العصر وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر فحذف المضاف وأقيم المضاف

على حد قوله في المراجعة
وصاحبه بلصاف ياتى منها
عنه في المراجعة
بالحذف

اليه مقامه واختص هذا التوسع بالاحداث لانها منقضية كالازمنة وليست ثابتة كالاعيان فجاز جعل وجودها وانقضائها أوقافاً للافعال وظروفا لها كأسماء الزمان ، قال سيبويه وليس ذلك بأبعد من قولهم ولد له ستون عاماً يعني أن حذف الوقت من مقدم الحاج وخفوق النجم وإقامة المضاف اليه مقامه ليس بأبعد من قولهم ولد له ستون عاماً إذ التقدير ولد له الاولاد في ستين عاماً فحذفت الاولاد وفي المحذوف شيان والمحذوف في قولك خفوق النجم شيء واحد وهو زمان أو وقت الا أن الصيغة تقتضى في ولد له ستون عاماً أن يكون التقدير ولد له أولاد ستين عاماً ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وجعل الاولاد للاعوام مجازاً إذ كانت فيها كما يقال ليل نائم ونهار صائم لان النوم في الليل والصوم في النهار ، ومن ذلك « سير عليه ترويحيتين وانظر به نحر جزورين » يريد زمن ترويحيتين وزمن نحر جزورين والمراد مدة هذا الزمن ، والترويحيتين تثنية الترويجة واحدة التراويح في الصلاة يقال صلى ترويحيتين وصلى خمس ترويحيات وهي أزمنة موقنة تقع في جواب متى من حيث هي موقنة فيقال متى سير عليه فيقال خفوق النجم وقدم الحاج وصلاة العصر وتقع في جواب كم من حيث كانت مدة معلومة فإذا قيل كم سير عليه جاز أن يكون جوابه مقدم الحاج وخلافة فلان ان شئت رفعت به فعل ما لم يسم فاعله وان شئت نصبته على الظرف كل ذلك عربي جيد وقد تقدم علة ذلك ، فأما قوله تعالى « (وادبار النجوم) » قرئ بكسر الهززة وفتحها فن كسر كانت مصدراً جمل حينئذ توسعاً فهو من باب خفوق النجم ومقدم الحاج ومن فتح الهززة كان جمع دبر على حد قول وأقوال أو دبر على حد طنب وأطناب وقد استعمل ذلك ظرفاً كقولك جنبك في دبر كل صلاة وفي ادبار الصلوات قال الشاعر

على دبر الشهر الحرام بأرضينا وما حولها جدت سنون تلمم

فقرأة من كسر الهززة أدخل في الظرفية من قراءة من فتح ولذلك قيل ظهور في مع المكسورة بخلاف من فتح *
فصل * قل صاحب الكتاب * وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى في اتساعا فيجري لذلك مجرى المفعول به فيقال الذي سرت به يوم الجمعة وقال * ويوم شهدناه سلباً وعامراً * ويضاف اليه كقولك * بإسارق الليلة أهل الدار * وقوله تعالى (بل مكر الليل والنهار) ولولا الاتساع ل قيل سرت فيه وشهدنا فيه *

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان الظرف ما كان منتصباً على تقدير في وذلك لان الظرفية معنى زائد على الاسم فعلم أن ثم حرفاً أذده وليس ثم حرف هذا معناه سوى في فلذلك قيل انها مقدرة مرادة فإذا قلت صمت اليوم وجلست خالفك جاز أن يكون انتصابه على الظرف على تقدير في وجاز أن يكون مفعولاً على السعة فإذا جعلته ظرفاً على تقدير صمت في اليوم وجلست في خلفك فتقدير وصول الفعل الى الاسم بتوسط الحرف الذي هو في فأنت تنويعها وان لم تلفظ بها وإذا جعلته مفعولاً به على السعة فأنت غير ناو لفي بل تقدر الفعل وقع باليوم كما يقع ضربت بزيد إذا قلت ضربت زيدا وهو مجاز لان الصوم لا يؤثر في اليوم كما يؤثر الضرب في زيد فاللفظ على ضربت زيدا والمعنى اما هو في اليوم وفي خلفك ولا يخرج عن معنى الظرفية ولذلك يتعدى اليه الفعل اللازم نحو قام زيد اليوم والمنتهى في التعدي نحو ضربت

زيدا اليوم وأعطيت زيدا درهما الساعة ألا ترى أن ضربت انما يتعدى الى مفعول واحد وأعطيت
يتعدى الى مفعولين لا غير فلو لا بقاء معنى الظرفية ما جاز تعدى اللازم والمنتهى في التعدى لان المنتهى
كاللازم ، ولا يكون هذا الاتساع الا في الظروف المتمكنة وهى ما جاز رفعها و اليوم واليلة ونحوهما
من الازمنة وخلاف وقدام وشبههما من الامكنة فأما غير المتمكنة نحو سحر وبكرة اذا أريد بهما
من يوم بعينه وعند وسوى ونحوهما مما تقدم وصفه فإنه لا يجوز فيها الاتساع فاذا قلت قمت سحر
وصليت عند محمد لم يكن فى نصبهما الا وجه واحد وهو الظرفية ، وفائدة هذا الاتساع تظهر فى
موضعين أحدهما أنك اذا كنت عنه وهو ظرف لم يكن يد من ظهور فى مع مضمره تقول اليوم قمت فيه
لان الاضمار يرد الاشياء الى أصولها وان اعتقدت أنه مفعول به على السعة لم تظهر فى مع لانها لم تكن
منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمته والذي سرته يوم الجمعة فأما قول الشاعر وهو رجل من بنى عامر
ويوم شهادته سليماً وعامراً قاتل يسوى الطمن النهار توافله

فالشاهد فيه أنه لم يظهر فى حين أضمره لانه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على أصله لقال شهدنا
فيه وسلم وعامر قبيلتان من قيس بن عيلان والنوافل هنا الغنائم يقول لم نغم الا النفوس بما أوليناهم من
كثرة الطمن والنهار المرتوية بلدم وأصل النهل أول الثرب ، والثانى أنك اذا جماعته مفعولا به على السعة
جازت الاضافة اليه من ذلك قولهم « ياسارق الليلة أهل الدار » * أضافوا اسم الفاعل الى اليلة كما
تقول يا ضارب زيد فاذا أضفت لا يكون الا مفعولا على السعة واذا قلت سرق عبد الله الليلة أهل الدار
جاز أن يكون ظرفا وجاز أن يكون مفعولا على السعة ومنه قوله تعالى (مالك يوم الدين) فيوم الدين
ظرف جعل مفعولا على السعة ولذلك أضيف اليه ومثله قول الشاعر

رُبَّ ابن عمٍ لِسُلَيْمٍ مُشْمَلٍ طَبَّاحٍ سَاعَاتِ السَّكْرِ زَادَ الْكَسَلَ

جعله مفعولا به حين أضاف اليه ور بما نصبوا هنا الظرف وخفضوا الزاد ويفصلون بين المضاف والمضاف
اليه بالظرف على حد قوله * لله در اليوم من لامها * وهذا الفصل انما يحسن فى الشعر وهو قبيح
فى الكلام ، وأما قوله تعالى « (بل مكر الليل والنهار) » فانه أضاف المصدر اليهما ويحتمل ذلك أمرين
أحدهما أن يكون على اضافة المصدر الى المفعول على حد قوله تعالى (لقد ظلمك بسؤال نعجتك) والمعنى
بسؤاله نعجتك فيكون التقدير بل مكرم الليل والنهار جعلهما مفعولين على السعة ثم أضاف اليهما ، والامر
الثانى أن يكون جعل المكر لهما لانه يكون فيهما كما يقال ليل نائم ونهار صائم جعل ذلك لهما لحدونه
فيهما فيكون حينئذ من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل نحو قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض)
ونحو قوله * طلب المعقب حقه المظلوم * وانما امتنعت الاضافة الى الظرف لان معنى الظرف ما كانت
فيه فى مقدرة محدوفة فاذا صرحنا بنى أو بنهرها من حروف الجر فقد زال عن ذلك المنهاج واذا أضفنا
اليه فقد صارت الاضافة بمنزلة حروف الجر نخرج من أن يكون ظرفا فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وينصب بعامل مضمر كقولك فى جواب من يقول لك منى
سرت يوم الجمعة وفى المثل السائر * أسائر اليوم وقد زال الظهر * ومنه قولهم لمن ذكر أمراً قد تقدم

زمانه حينئذ الآن أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن ، ويضمر عامله على شريطة التفسير كما صنع في المفعول به تقول اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله مقدراً سرت اليوم وينطلق يوم الجمعة *
 قل الشارح : لما كان الظرف أحد المفعولات كان حكمه حكم المفعول فكما ان المفعول به ينتصب بعامل مضمر للدلالة قرينة حالية أو انفعالية على ما مضى شرحه فكذلك الظرف قد يضمر عامله اذا دل الدليل عليه فن ذلك * قولك في جواب من قال لك متى سرت فتقول يوم الجمعة * وذلك أن متى ظرف في موضع نصب بسرت فوجب أن يكون الجواب منصوباً اذا اختير أن يكون الجواب على حد السؤال ولا يكون منصوباً بسرت هذه الظاهرة لانها قد اشتغلت بمتى ولا يكون الفعل الواحد ظرفاً زمان فوجب أن يكون منصوباً بسرت أخرى منوية دل عليها هذا الظاهر والتقدير سرت يوم الجمعة ولو أظهر ان كان عربياً جيداً وحذنه حسن لما في اللفظ من الدليل عليه وصار بمنزلة قولك من عندك فان شئت قلت زيد ولم تأت بالخبر للدليل ما في السؤال عليه وان شئت أثبت به وقت زيد عندي فكذلك ههنا ، ومن ذلك قولهم في المثل السائر * أسائر اليوم وقد زال الظاهر * هذا المثل يضرب لمن يرجو نجاح طلبته وتبين له اليأس منها والمراد انك تسير سائر اليوم أى باقى اليوم . مأخوذ من السؤر وهو البقية ومنه الحديث اذا شربتم فأسئروا أى اتركوا فى الاناء بقية هكذا ذكره الفارابى ، ومن ذلك قولهم * حينئذ الآن * فحين ظرف أضيف الى اذ وفيه لغتان منهم من يبنيه على الفتح لاضافته الى غير متمكن ومنهم من يعربه على الاصل والتنوين فيه تنوين عوض من الجملة التى حق اذ أن تضاف اليها والآن ظرف أيضاً ولا بد لكل واحد منهما من عامل ولا عامل فى اللفظ فكنا مقدرين فى النية والتقدير كان هذا حينئذ واسمع الآن الى كأن رجلاً سمع آخر يذكر شيئاً فى زمن ماض لا بهم ولا يعنى فأراد أن يصرفه عن ذلك ويحاطبه على ما يعنيه فقال حينئذ الآن كأنه قال الذى تذكر كان حينئذ واسمع الى الآن فكان تامة وهي عاملة فى حينئذ واسمع عامل فى الآن ولا تكون كان عاملة فيهما لان الفعل الواحد لا يكون له ظرفاً زمان ، وقد شبهه سيديويه بقولهم نالهم كالיום رجلاً والمراد ما رأيت رجلاً كرجل أراه اليوم فأضافوا الرجل المرنى الى اليوم فصار لفظه كرجل اليوم ثم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف اليه مقامه ، وبما حذف فيه عامل الظرف اذا شئت الفعل عنه بضميره نحو قولهم * اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله * والتقدير سرت اليوم سرت فيه وينطلق عبد الله يوم الجمعة ينطلق فيه لما شغلت الفعل عنه بضميره لم يصل الى هذا الظاهر فأضمرت ناصباً صار هذا الفعل تفسيراً له كما تقول زيداً ضربته ، فاذا كان الظرف متمكناً وقد تقدم وصف المتمكن كان لك فى نصبه وجهان على ما تقدم أحدهما أن تنصبه من طريق الظرف وتنوى فى مقدرة والآخر أن تنصبه ولا تنوى فى وهذا هو المفعول على سعة الكلام واذا شغلت الفعل عنه وقد قدرته تقدير الظرف قلت يوم الجمعة قتت فيه وان كان بتقدير المفعول قلت قتته من غير فى ومنه قول الشاعر * ويوم شهدناه * والرفع جائز نحو يوم الجمعة القتال فيه واليوم سرت فيه واختبر الرفع والنصب هنا كاختياره فى زيد ضربته فكل موضع يختار فيه الرفع هناك يختار فيه الرفع ههنا وكل موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب ههنا فاعرفه •

المفعول معه

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو المنصوب بعد الوار الكائنة بمعنى مع وانما ينتصب اذا تضمن الكلام فعلا نحو قولك ماصنعت وأباك وما زلت أسير والنيل ومن أبيات الكتاب وكونوا أنتم وبني أبيكم مَحَكَانَ السَّكَلِيَّتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ ومنه قوله عز وجل (فأنجموا أروكم وشركاءكم) أو ما هو بعناه نحو قولك مالك وزيدا وما شأنك وعمراً لأن المعنى ما تصنع وما تلبس وكذلك حسبك وزيدا درهم وقطك وكفيك مثله لأنها بمعنى كفاك قال ﴿ فإلك والتلدد حول نجد ﴾ وقال ﴿ فحسبك والضحاك سيف مهند ﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو ولا يكون إلا بعد فعل لازم أو منته في التعمد نحو قولك « ماصنعت وأباك وما زلت أسير والنيل » ولو تركت الناقاة وفصيلها لرضعها وانما انفقرت الى الواو لضعف الافعال قبل الواو عن وصولها الى ما بعدها كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الاسماء ونصبها لياها فكما جازوا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الافعال لضعفها عن مباشرة الاسماء بأنفسها عرفا واستعمالا فكذلك جازوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل فاذا قلت استوي الماء والخشبة وجاء البرد والطلياسة فالاصل استوي الماء مع الخشبة وجاء البرد مع الطلياسة وكانت الواو ومع يتقارب معنيهما وذلك أن معنى مع الاجتماع والانضمام والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه اليه فأقولوا الواو مقام مع لأنها أخف لفظا وتعني معناها ولم تكن الواو اسما يعمل فيه الفعل كما عمل في مع النصب فانتقل العمل الى ما بعد الواو كما صنعت في الاستثناء ألا ترى انك اذا استغنيت باسم أثر فيه الفعل نحو قام القوم غير زيد نصبت غيرا بالفعل قبله لأنه اسم يعمل فيه العامل فاذا جئت بلا وقلت قام القوم الا زيدا انتقل العمل الى ما بعد الا لان الا حرف لا يعمل فيه العامل ، « فان قيل » هلا خفضم ما بعد الواو اذ الدليل يقتضي ذلك لوجهين أحدهما أنها موصلة للفعل قبلها الى الاسم الذي بعدها كايصال حروف الجر الثاني انها نائبة عن مع ومع خافضة فكان ينبغي أن تكون خافضة أيضا فلجواب أن الواو هنا تفارق ما ذكرتم وذلك أن الواو في المفعول معه من نحو قمت وزيدا جارية هنا مجرى حروف العطف والذي يدل على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى مع الا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز ألا ترى انك اذا قلت قمت وزيدا لم بمنتم أن تقول قمت وزيد فتعطفه على ضمير الفاعل وكذلك اذا قلت لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها لورفعت الفصيل بالعطف على الناقة لجاز ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس لم يجوز عند أحد من النحويين والعرب وانما لم يجوز ذلك عندهم لانك لو رمت أن تجعلها عاطفة على التاء لم يجوز لان الشمس لا يسوغ فيها انتظار أحد كما يسوغ في قمت وزيدا قمت وزيد فتعطف زيدا على التاء لانه يجوز من زيد القيام كما يجوز من المتكلم ، ويؤيد عندك كون الواو في مذهب العاطفة وان كانت بمعنى مع أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل كما يجوز في غيره من المفعولين وفي مع اذا أتيت بها ، واذا كانت في مذهب العاطفة لم يجوز أن تعمل جرأ ولا غيره لان حروف العطف لا اختصاص لها بالاسماء

دون الافعال بل تباشر الافعال مباشرتها الاسماء والحروف التي تباشر الاسماء والافعال لم يجوز أن تكون عاملة اذ العامل لا يكون الا مختصاً بما يعمل فيه واذا لم يجوز أن تعمل الواو شيئاً كان ما بعدها منصوباً بالفعل الذي قبلها هذا مذهب سيديويه ، وكان أبو الحسن الاخفش يذهب في المفعول معه الى انه منصوب انتصاب الظرف قال وذلك أن الواو في قولك قمت وزيداً واقعة موقع مع فكأنك قلت قمت مع زيد فلما حذفت مع وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصاب زيد بعدها على حد انتصاب مع الواقعة الواو موقعها وقد كانت مع منصوبة بنفس قمت بلا واسطة فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جارياً مجرى انتصاب الظروف والظروف مما تتناولها الافعال بلا واسطة حرف لانها مقدرة بحرف الجر فاذا الواو ليست موصلة للفعل الى زيد على مذهبه كما يقول سيديويه وأصحابنا وانما هي مصلحة لزيد أن ينصب على الظرف بتوسطها ، وكان الزجاج يقول انك اذا قلت ماصنعت وزيداً انما تنصب زيدا باضمار فعل كأنه قال ماصنعت ولاست زيدا قال وذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في مفعول وبينهما الواو ، وذهب السكوفيون في المفعول معه الى انه منصوب على الخلاف قلوا وذلك أنا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لا تكون معوجة فتستوى فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف قلوا وهذا قاعدتنا في الظرف نحو قولك زيد عندك ، والاصواب ماذهب اليه سيديويه من أن العامل الفعل الاول لانه وان لم يكن متقدماً فقد قوى بالواو النائية عن مع فتمدى كما تمضى الفعل المتوى بحرف الجر نحو مرتت يزيد الا ان الواو لا تعمل لما ذكرناه من أنها في مذهب العطف وذلك لانها في الاصل عاطفة والعاطفة فيها معنيان العطف والجمع فلما وضعت موضع مع خامت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع فيها كما ان فاء العطف فيها معنى العطف والاتباع فاذا وقعت في جواب الشرط خام عنها دلالة العطف وبقي معنى الاتباع ، وأما ما ذهب اليه أبو الحسن من أن ما بعد الواو منتصب على الظرف فضعيف لان قولك استوى الماء والخشبة وسرت والنيل وكنت وزيداً كالاخرين ليست الاسماء فيها ظروف فلا تنتصب انتصابها ، وأما ما ذهب اليه الزجاج من أنه منصوب باضمار فعل فهو ضعيف لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة وقوله الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو فهو فاسد لان الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به فان كان يفترق الى توسط حرف عمل مع وجوده وان كان لا يفترق الى ذلك عمل مع عدمه وقد بينا ان المفعول معه قد تعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو فينبغي أن يعمل مع وجودها ألا تري انك تقول ضربت زيدا وعمراً فيعمل الفعل في عمرو بتوسط الواو ولما اقتضاه المعنى كذلك ههنا ، وأما ما ذهب اليه السكوفيون فضعيف جداً لانه لو جاز نصب الثاني لانه مخالف للاول لجاز نصب الاول أيضاً لانه مخالف للثاني لان الثاني اذا خالف الاول فقد خالف الاول الثاني فليس نصب الثاني المخالفة أولى من نصب الاول ، ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الاول نحو قولك قام زيد لاعمرو ونظائر ذلك فلو كان مذكوره من المخالفة لازماً لم يكن ما بعد لا في العطف الا منصوباً « فان قيل » نحن متى عطفنا اسماً على اسم بالواو دخل الثاني في حكم الاول واشترك في المعنى فكأن الواو بمعنى مع فلم اختصاصهم هذا الباب بمعنى مع قيل الفرق بين

المعطف بالواو وهذا الباب أن الواو التي للمعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع لانها توجب المصاحبة فإذا عطف بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه ولا توجب بين المعطوف والمعطوف اليه ملازمة ومقارنة كقولك قلم زيد وعمرو فليس أحدهما ملازماً للآخر ولا مصاحباً له وإذا قلت ما صنعت وأباك فلانما تريد ما صنعت مع أبيك وأبن بلغت فيها فعلته وفعل بك وإذا قلت استوى الماء والخشبة وما زلت أسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة ، فأما قول الشاعر

• وكونوا أنتم وبني أبيكم الخ • البيت من أبيات الكتاب والشاهد فيه نصب بني أبيكم بالفعل الذي قبله وهو فكونوا بواسطة الواو والمراد أنه يحتملهم على الائتلاف والتقارب في المذهب وضرب لهم المثل بقرب الكلبيين من الطاحل أي لشكن نسبتهم إلى بني أبيكم ونسبة بني أبيكم إليهم نسبة الكلبيين إلى الطاحل ، وأما قوله تعالى (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) فإن القراء السبعة أجمعوا على قطع الهزة وكسر الميم يقال أجمعت على الأمر وأجمعت فذهب قوم إلى أنه من هذا الباب مفعول معه وذلك لأنه لا يجوز أن يعطف على ما قبله لأنه لا يقال أجمعت شركائي إنما يقال جمعت شركائي وأجمعت أمري فلما لم يجوز في الواو المعطف جعلوها بمنزلة مع مثل جاء البرد والطيلاسة ويجوز أن تضمير للشركاء فلما يصح أن يحمل عليه الشركاء ويكون تقديره فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم كما قال

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَاً مَقْلُوداً سَيْفًا وَرُمَحًا

يريد منقلداً سيفاً ومعتلاً رمحاً لتعذر حمله على ما قبله لأنه لا يقال تقلدت الرمح كما لا يقال أجمعت الشركاء ، وروى الأصمعي عن نافع فأجمعوا أمركم وشركاءكم بوصل الهزة وفتح الميم فعلي هذه القراءة يجوز أن يكون الشركاء معطوفاً على ما قبله وأن يكون مفعولاً معه ، وأما قولهم « مالك وزيداً وما شأنك وعمراً » فهو نصب أيضاً وإنما نصبوا ههنا لأنه شريك الكاف في المعنى ولا يصح عطفه عليها لأن الكاف ضمير مخفوض والمعطف على الضمير المحفوض لا يصح إلا بإعادة العاض ولم يجوز رفعه بالمعطف على الشأن لأنه ليس شريكاً للشأن لأنه لم يرد أن يجمع بينهما وإنما المراد ما شأنك وشأن عمرو وقال سيدي به فان أراد ذلك كان ملفزاً يعني أن أراد ما شأنك وما شأن عمرو كان خلاف المفهوم من اللفظ فيكون المتشكك به ملفزاً فلما لم يجوز خفضه ولا رفعه حمل الكلام على المعنى وجعل ما شأنك ومالك بمنزلة ما تصنع فصار كأنك قلت ما صنعت وزيداً ولزم النصب ههنا لأنه قد كان فيما يمكن فيه المعطف جائزاً نحو قولك ما شأن عبد الله وزيداً وما ازيد وأخاه فصار ههنا لازماً وهو من قبيل أحسن القبيحين لأن الاختيار والحل على المعنى فيه ضعف مع جوازه والمعطف على المضمير المحفوض ممنوع فصار هذا كما لو تقدمت صفة المنكرة عليها من نحو • لمية موحشاً طلل • لأن الحال من المنكرة ضعيف وتقديم الصفة على الموصوف ممنوع فحمل على الجائز وإن كان ضعيفاً كذلك ههنا ، وأما قول الشاعر

فَمَا أَكْ وَالْتَلَدُ حَوْلَ تَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ نَهَامَةٌ بِالرَّجَالِ

البيت لمسكين الدارمي والشاهد فيه نصب التلدد بأخمار فعل تقديره ما تصنع وتلبس التلدد والمعنى مالك تقوم بنجد تتردد فيها مع جديها وتترك نهامة مع لحاق الناس بها لغصبتها ، والتلدد الذهاب والحجى

× لا يجوز أن يصاد
الخصم عند المعطف
كما قال ابن سدر
الخصم :
وعود خافض لدى عط
على :
ضمير خفض لازماً قد
جسلاً :
ويصح وليس فيه لازماً
قد آتى :
فما تظن وتتردد
سبينة

حيرة ، ومنه قولهم « حسبك وزيدا درهم وكفيتك وقطاك » في معنى حسبك كله منصوب لانه يفتح حمله على الكاف لانه ضمير مجرور خمل على المعنى اذ المعنى كفئك فكأنه قال كفئك وزيدا درهم وبحسبك وزيدا درهم قال الشاعر

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَشَقَّتِ الْعَصَى فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مَهْدٌ

فنصب الضحاك لامتناع حمله على الضمير المحفوض وكان مبنيا يكفيتك ويكفي الضحاك *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وايس لك أن تجره حملا على المكني فاذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار كقولك ما شأن عبدالله وأخيه يشمه وما شأن قيس والبر تسرقه والنصب جائز ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان الجر لا يجوز حملا على المضمر المجرور نحو قولك مالك وزيد وما شأنك وعمرو لان العطف على المضمر المجرور لا يجوز الا باعادة الخافض ولذلك استضعفوا قراءة حمزة (واتقوا الله الذي تسمعون به والارحام) فحملها قوم على اضمار الجار كأنه قال وبالارحام ثم حذف الباء وهو يريد ما على حد ما روى عن رؤية أنه قيل له كيف أصبحت فقال خير عافاك الله يريد بخير وحملها قوم على القسم كأنه أقسم بالارحام لانهم كانوا يعظمونها كل ذلك لانه من الحيل على المضمر المجرور ، فان جئت باسم ظاهر نحو قولك ما شأن عبدالله وزيد وعمرو جاز الجر والنصب والجر أجرد لانه حمل على الظاهر وليس فيه تكلل اضمار ولا عدول عن الظاهر الى غيره والنصب جائز وان كان مرجوحا لان المعنى يعطيه وليس ثم مانع منه فاعرفه موقفا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأما في قولك ما أنت وعبدالله وكيف أنت وقصة من تريد فالرفع قال ما أنت ويب أيبك والفخر ﴾ وقال ﴿ وما التيسى بمدك والفخر ﴾ الا عند ناس من العرب ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبدالله وكيف تكون أنت وقصة من تريد قال سيبويه لان كنت وتكون تفعان ههنا كثيرا وهو قليل ومنه ﴿ ما أنا والسير في متلف ﴾ وهذا الباب قياس عند بعضهم وعند الآخرين مقصور على السماع *

قال الشارح : أما قولك « ما أنت وزيد وكيف أنت وقصة من تريد » فالرفع ههنا هو الوجه لانه ليس معك فعل ينصب ولا يمنع عطفه على ما قبله لان الذي قبله ضمير مرفوع منفصل والضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر فيجوز العطف عليه فلذلك كان الوجه الرفع ومنه قوله

يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَيْبُ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ

البيت للمخبل السعدي وبعده

هَلْ أَنْتَ إِلَّا فِي بَنِي خَلْفٍ كَالْإِسْكَتَيْنِ عَلَاهُمَا الْبَطْرُ

والشاهد فيه رفع الفخر بالعطف على أنت مع ما في الواو من معنى مع وامتناع النصب منه اذ ليس قبله فعل يتعدى اليه فينصبه كما كان في الذي قبله ، ومعنى ويب أيبك التصغير والتحقير وينو خلف رهط الزبرقان بن بدر والاذى اليه من عيم ويقول من ساد مثل قومك فلا نخرفه في سيادتهم وشبههم اذا اجتمعوا حوله بالبطر بين الاسكتين والاسكتان بكسر الهمزة جازبا الفرج وهما قذاته ، وقول الآخر

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بِعَدَاكَ وَالْفَخَارُ

الشاهد فيه رفع الفخار بالمطف على القيسي يرى رجلا من سادات قيس يقول كنت كريما ومعتمد
نفرها فلم يبق بعدك نفر ، « وحكى سيبويه في هذين الحرفين النصب باضمار كنت وتكون » فيكون
التقدير كيف تكون أنت وقصة من تريد وما كنت أنت وزيدا وحسن تقدير الفعل هنا لانه موضع
قد كثر استعمال الفعل فيه ، فنظير ذلك قول زهير

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرَكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

وقول الاحوص مَشَائِمُ مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَائِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا

لما كثر استعمال الباء في خبر ليس توهم وجودها تخفيض بالمطف على تقدير وجودها وان لم تكن
موجودة واذا جاز اضمار حرف الجر مع ضعفه فاضمار الفعل أولى لقوته وكثرة استعماله فيه والرفع أجود
لانه لا اضمار فيه ، قال « وهو قليل » يعني أن النصب قليل لتقدير وجود ما ليس في اللفظ ومنه قول الهذلي
فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ

الشاهد فيه نصب السير باضمار فعل كأنه قال فما كنت أنا والسير أو فأنا والسير ولورفع لكان
أجود يقول مالى أنيجمش المشاق بالسير في الفسوات المنلفة وأراد بالذكر جملا لان الذكر أقوى من الناة
والضابط أقوى والتبريح المشقة ، قال أبو الحسن الاخفش قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء
لكثرة ما جاء منه وهو مذهب أبي الحسن ورأى أبي على وقوم يقصرونه على السماع لانه شيء وقع موقع
غيره فلا يصار اليه الا بسماع من العرب ويوقف عنده *

المفعول له

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو علة الاقدام على الفعل وهو جواب له وذلك قولك فعلت
كذا مخافة الشر وادخار فلان وضربه تأديبا له وقصدت عن الحرب جبنا وفعلت ذلك أجل كذا وفي
التنزيل حذر الموت ﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرا ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل
الذي قبله وإنما يذكر علة وعذرا لوقوع الفعل وأصله أن يكون باللام وإنما وجب أن يكون مصدرا لانه
علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعي أنما يكون حدثا لا عينا وذلك من قبل أن الفعل اما أن يجتذب
به فعل آخر كقولك احتملتك لاستدامة مودتك وزرتك لا ابتغاء معرفتك فاستدامة المودة معنى يجذب
بالاحتمال وابتغاء الرزق معنى يجذب بالزيارة ولما أن يدفع بالفعل الاول معنى حاصل كقولك فعلت هذا
حذر شرك فالخذر معنى حاصل يتوصل بما قبله من الفعل الى دفعه والمصادر معان تحدث وتنقضي فلذلك
كانت علة بخلاف العين الثابتة ، وإنما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه نحو قولك زرتك طمعا في
برك وقصدتك رجاء خيرك فالطمع ليس من لفظ زرتك والرجاء ليس من لفظ قصدتك ولا تقول قصدتك
للقصد ولا زرتك للزيارة لان المفعول له علة لوجود الفعل والشيء لا يكون علة لنفسه أما يتوصل به الى

غيره ، وإنما قلنا انه علة وعذر لوقوع الفعل لانه يقع في جواب لم فعلت كما يقع الحال في جواب كيف فعلت
 وإنما كان أصله أن يكون باللام لان اللام معناها العلة والغرض نحو جئتكم لتكرموني وسرت لادخل المدينة
 أى الغرض من مجيئى الاكرام والغرض بالسبر دخول المدينة والمفعول له علة الفعل والغرض به والفعل
 يكون لازماً أو منتهياً في التعدى فعمدي باللام وقد تحذف هذه اللام فيقال فعلت ذاك حذار الشر وأنتك
 مخافة فلان وأصله حذار الشر ومخافة فلان فلما حذفت اللام وكان موضعها نصباً عمدي الفعل بنفسه فنصب
 كما يقال واختار موسى قومه سبعين رجلاً واستغفرت الله ذنباً ، فاللام هنا بخلاف واو المفعول معه فانه
 لا يسوغ حذفها لا نقول استوى الماء الخشبة وذلك لان دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالة على
 المفعول معه وذلك لانه لا بد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره اذ العاقل لا يفعل فعلاً
 الا لغرض وعلة وليس كل من فعل شيئاً يلزمه أن يكون له شريك أو مصاحب ، وقد يحذف المصدر
 ويكتفى بدلالة اللام على العلة فيقال زرتك لزيت وقصدتكم لعمرى ولا يجوز حذف اللام والمصدر معا
 فنقول في قصدتكم لا كرام زيد قصدتكم زيداً وأنت تريد لزيت ازال معنى العلة وربما أوقع في بعض
 الاماكن لبساً بالمفعول به ألا ترى أنك اذا قلت جئت زيداً وأنت تريد لزيت التبس بالمفعول به ، وقوله
 تعالى (يجمعون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت) فحذر الموت نصب لانه مفعول له وكذلك
 موضع من الصواعق نصب على المفعول له أى من خوف الصواعق لان من قد تدخل بمعنى اللام فنقول
 خرجت من أجل زيد ومن أجل ابتغاء الخير واحتمات من خوف الشر قال الشاعر

يُفْضِي حَيَاةً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُسْكَنُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

ف قوله من مهابة في موضع المفعول له واسم ما لم يسم فاعله المصدر المقدر ولا يكون من مهابة في موضع
 اسم ما لم يسم فاعله لان المفعول له لا يقام مقام الفاعل لئلا تزول الدلالة على العلة فاعرفه •
 ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدراً وفاعلاً لفاعل الفعل الممثل
 ومقارناً له في الوجود فان فقد شيء منها فاللام كقولك جئتكم للسمن والابن ولا كرامك الزائر وخرجت
 اليوم لمخاصمتك زيدا أمس ﴾

قال الشارح : اعلم أنه لا بد لكل مفعول له من اجتماع هذه الشرائط الثلاث أما « كونه مصدراً »
 فقد تقدم الكلام عليه لم كان مصدراً وأما اشتراط « كونه فاعلاً لفاعل الفعل الممثل » فلانه علة وعذر
 لوجود الفعل والعلة معنى يتضمنه ذلك الفعل واذا كان متضمناً له صار كالجزم منه يقتضى وجوده وجوده
 فاذا كان ذلك كذلك فاذا فعل الفاعل هذا فقد فعل ذاك نحو ضربته تقوية له وتأديباً فكما أن الضرب
 لك فكذلك التقويم والتأديب لك اذ هو معنى داخل تحته ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل
 خلا الفعل عن علة وذلك لا يجوز لان الفاعل لا يفعل فعلاً الا لعله مالم يكن ساهياً أو ناسياً ، وأما اشتراط
 كونه « مقارناً له في الوجود » فلأنه علة الفعل فلم يجوز أن يخالفه في الزمان فلو قلت جئتكم اكرامك
 الزائر أمس كان محالاً لان فلك لا يتضمن فعل غيرك ، واذا قلت ضربته تأديباً له وقصدته ابتغاء
 معروفه فقد جمع هذه الشرائط الثلاث فان فقد شيء من هذه الشرائط لم يحسن انتصابه ولم يكن بد من

اللام فلا تقول جئتك زيدا ولا اكرامك الزائر ولا خرجت اليوم مخاصمتك زيدا أمس وانما تقول جئتك لزيدا ولا اكرامك الزائر ولخاصمتك زيدا أمس ، وانما وجب النصب فيما اجتمع الشرائط الثلاث المذكورة وامتنع فيما خرج عنه من قبل ان الفعل لما تضمن المفعول له ودل عليه وكان موجودا بوجوده أشبه المصدر الذي يكون من لفظ الفعل نحو ضربت ضربة وضربا فكما نصبت ضربة وضربا بضربت من حيث أن الفعل كان متضمنا ضروب المصادر ودالا عليها فكذلك نصبت المفعول له اذا اجتمع فيه الشرائط المذكورة نحو ضربته تأديبا وصار في حكم أدبته تأديبا وجري مجري ما ينتصب به من المصادر اذا كان نوعا من الاول وان لم يكن من لفظه نحو رجم القهقري وعدا الجزري ، فأما اذا فتد منه شرط من هذه الشروط خرج عن شبه المصدر وجري مجري سائر الاسماء الاجنبية فلم يند اليه الفعل اللازم والمنتهى في التعدي الا بحرف جر وخص باللام لانها تدل على الغرض والعللة فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويكون معرفة ونكرة وقد جمعهما المعاج في قوله

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمُورًا مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمُحْبُورُ وَالْهُولَ مِنَ تَهْوُلِ الْهُبُورِ ﴾

قال الشارح : انما قال ذلك رداً على من زعم ان هذه المصادر التي هي المفعول له نحو ضربته تأديبا له من قبيل المصادر التي تكون حالا نحو قتلته صبراً وأثبته ركضاً أى صابراً وراكضاً حكى ذلك ابن السراج وغيره وهو مذهب أبي عمر الجرمي والرياشي فهو عندهم نكرة ومخافة الشر ونحوها مما هو مضاف من قبيل مثلك وغيرك وضارب زيد غداً في نية الانفصال قال أبو العباس أخطأ الرياشي أفصح الخطأ لان بابتنا هذا يكون معرفة ونكرة ، قال سيبويه وحسن في ذلك الالف واللام لانه ليس بحال فيكون في موضع فاعل ، فما جاء فيه نكرة قول النابتة

وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَقَاعٍ مُنْعَةٍ تَحَالُ بِهِ رَاغِي الْحَمُولَةِ طَائِرًا

حَزَّارًا عَلَيَّ أَنْ لَا تُصَابَ مَقَادِرِي وَلَا يُسَوِّفَنِي حَتَّى يَمُتْنَ حَرَائِرًا

وقال الحارث بن هشام

فَصَدَدْتُ عَنْهُمْ وَالْأُخْبَةَ فِيهِمْ طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفْسِدٍ

ومما جاء فيه معرفة قوله تعالى (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواقع حذر الموت) فقوله حذر الموت منصوب لانه مفعول له وهو معرفة بالاضافة ومثله قول حاتم

وَأَغْفِرُ عَوْرَاتِ الْكَرِيمِ إِذَا خَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

فأتى بالمعرفة والنكرة في بيت واحد ، فأما « قول المعاج الذي أنشده » شاهد لصحة ما ادعاه من أن المفعول له يكون معرفة ونكرة فالنكرة قوله مخافة والمعرفة قوله وزعل المحبور تعرف بالاضافة والهلول معطوف على كل عافر ولذلك نصب ، يصف نوراً وحشياً يقول يركب كل عافر لنشاطه والعافر من الرمل الذي لا ينبت وذلك لخوفه من الصائد أو من سبع أو لزعله وسروره والزعل السرور المحبور ، والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض لانها ممكن الصائد فهو يخافها فيمدل عنها الى كل عافر ، ويجوز أن يكون الهول أيضاً مفعولاً له أى يركب ذلك لهول يهوله كهول القهر على من روي القبور *

الحال

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ شبه الحال بالمفعول من حيث أنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث أنها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول وذلك قولك ضربت زيدا قائما فجعله حالا من أيهما شئت وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتفريق كقولك لقيته راكبين قال عنبرة

مقي ما تلقني فردني ترجف روافي أليديك وتسطارا

ولقيته مصعداً ومنهدراً ﴿

قال الشارح : اعلم ان الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول وذلك نحو جاء زيد ضاحكاً وأقبل محمد مسرعاً وضربت عبد الله باكياً ولقيت الأمير عادلاً والمعنى جاء عبد الله في هذه الحال ولقيت الأمير في هذه الحال ، واعتباره بأن يعم في جواب كيف فإذا قلت أقبل عبد الله ضاحكاً فكان سائلاً سأل كيف أقبل فقلت أقبل ضاحكاً كما يقع المفعول له في جواب لم فعلت ، وإنما سمي حالا لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أم قصر ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الأفعال إذ الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل ، والحال تشبه المفعول وليست به ألا ترى أنه يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدي نحو جاء زيد راكباً وأقبل عبد الله مسرعاً فأقبل وجاء فعلاّن لازمان غير متعديين وقد عملا في الحال فدل ذلك أنها ليست مفعولة كضرب زيد عمراً ، وبما يدل أنها ليست مفعولة أنها هي الفاعل في المعنى وليست غيره فلراكب في جاء زيد راكباً هو زيد وليس المفعول كذلك بل لا يكون إلا غير الفاعل أو في حكمه نحو ضرب زيد عمراً ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لانحداد الفاعل والمفعول فأما قولهم ضربت نفسي فالفعل في حكم الاجنبي ولذلك يخاطبها ربه فيقول يا نفسي أفعلي مخاطبة الاجنبي ولو كانت الحال مفعولة لجاز أن تكون معرفة ونكرة كسائر المفعولين فلما اختصت بالنكرة دل على أنها ليست مفعولة ، وإذا ثبت أنها ليست مفعولة فهي تشبه المفعول من حيث أنها تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وأن في الفعل دليلاً عليها كما كان فيه دلائل على المفعول ألا ترى أنك إذا قلت قمت فلا بد أن تكون قد قمت في حال من الأحوال فأشبهه قولك جاء عبد الله راكباً قولك ضرب عبد الله رجلاً ولأجل هذا الشبه استحققت أن تكون منصوبة مثله ، وقوله « ولها بالظرف شبه خاص » يعني ان الحال تشبه المفعول على سبيل العموم من الجهات التي ذكرناها ولا تخص مفعولاً دون مفعول ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصاً ظرف الزمان وذلك لأنها تقدر بنى كما يقدر الظرف بنى فإذا قلت جاء زيد راكباً كان تقديره في حال الركوب كما أنك إذا قلت جاء زيد اليوم كان تقديره جاء زيد في اليوم وخص الشبه بظرف الزمان لان الحال لا تبقى بل تنتقل الى حال أخرى كما ان الزمان منقضى لا يبقى وبخلافه غيره ولذلك لا يجوز أن تكون الحال خليفة فلا يجوز جاءني زيد أحمر ولا أحول ولا طويلاً فإذا قلت متحاولاً أو متطاولاً جاز لان ذلك شيء يفعل ولا يس بخلقة

فيجوز انتقاله ، « والحال تكون بياناً لهيئة الفاعل أو المفعول » فتقول جاء زيد قائماً فتكون بياناً لهيئة
 الفاعل الذي هو زيد وتقول ضربت زيدا قائماً فتكون بياناً لهيئة المفعول ، وقوله « تجعله حالا من أيهما
 شئت » يعني أنك إذا قلت ضربت زيدا قائماً ان شئت جعلته حالا من الفاعل الذي هو التاء وان شئت
 جعلته حالا من المفعول الذي هو زيد ، وهذا فيه تسميح وذلك أنك إذا جعلت الحال من التاء وجب أن
 تلاصقه فتقول ضربت قائماً زيدا فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجوز ذلك لما فيه من اللبس
 إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه فإن كان غير معلوم لم يجوز وكان إطلاقه فاسداً ، « وقد يمكن الحال
 منهما مما » فإن كانتا متفقتين نحو قائم وقائم أو ضاحك وضاحك فأنت مخير ان شئت فرقت بينهما فقلت
 ضربت زيدا قائماً قائماً فجعل أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ولا تبالى أيهما جعلت للفاعل لانه لا لبس
 في ذلك وان شئت جمعت بينهما فقلت ضربت زيدا قائمين لان الاشتراك تد وتقع في الحال والفاعل
 واحد وصار كأنك قلت ضربت قائماً زيدا قائماً واستغنيت بالتثنية عن التفريق قال الشاعر

• متى ما تلقى فردين الخ • البيت لعنبرة وقيله

أَحُولِي تَفَضُّ أَسْنُكَ مِدَّ رَوَيْهَا لِيَقْتَنِي فَمَا أَنَا ذَا عُمَارَا

والشاهد فيه قوله فردين وهو حال من الفاعل والمفعول أي أنا فرد وأنت فرد والروائف جمع رائفة
 والرائفة أسفل الألية وظرفها مما يلي الأرض من الانسان اذا كان قائماً وأما قوله وتستطارا فيحتمل
 وجوها أحدها أن يكون مجزوماً بحذف للنون والاصل استطاران فالضمير للروائف وعاد اليها الضمير
 بالفظ التثنية وان كان جمعا لانها تثنية في المعنى لان كل ألية لها رائفة فهو من قبيل وتد صنعت قلوبكما
 والثاني أن يكون عائدا الى الاليتين والثالث أن يكون الضمير مفردا عائدا الى مخاطب والألف بدل
 من نون التأكيد والاصل تستطارن فأبدل من النون ألفا كما في قوله * ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا *
 يخاطب قرينه ويصف نفسه بالشبهة ، وأما قولهم « رأيت زيدا مصعدا منحدرا » ورأيت زيدا ماشيا
 راكبا اذا كان أحدهما مصعدا والآخر منحدرا وأحدهما ماشيا والآخر راكبا فالمراد أن تكون أنت
 المصعد وزيد المنحدر فيكون مصعدا حالا للتاء ومنحدرا حالا لزيد وكيف قدرت بعد أن يعلم المخاطب
 المصعد من المنحدر فإنه لا بأس عليك بتقدم أي الحالين شئت ، واعلم انه قد يكون للانسان الواحد
 حالان فصاعدا لان الحال خبر والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعدا فتقول هذا زيد واقفا ضاحكا متحذئا
 ولا يجوز ذلك ان تضاد الاحوال نحو هذا زيد قائما قاهدا كما لا يجوز مثل هذا زيد قائم قاعد فان
 أردت أن تسبك من الحالين حالا واحدة جاز كما يجوز أن تسبك من الخبرين خبرا واحدا فتقول هذا
 الطعام حلوا حامضا كأنك أردت هذا الطعام مرأ فسبكت من الحالين معنى كما تقول في الخبر هذا حلوا حامض *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والعامل فيها اما فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل كقوائك
 فيها زيد مقبها وهذا عمرو منطلقا وما شأنك قائما ومالك واقفا وفي التنزيل (هذا بعلي شيخا) . (وقالمهم من
 التذكرة معرضين) وليتولمل وكان ينصبها أيضا لما فيهن من معنى الفعل فالاول يعمل فيها متقدما ومتأخرا
 ولا يعمل فيها الثاني الا متقدما وقد منعوا في مررت راكبا يزيد أن يجعل الزاكب حالا من المجرور ﴾

قال الشارح : اعلم ان الحال لا بد لها من عامل اذ كانت معربة والمغرب لا بد له من عامل ولا يكون العامل فيها الا فعلا او ما هو جار مجري الفعل من الاسماء او شيئا في معنى الفعل لانها كالمفعول فيها ، « فمثال العامل اذا كان فعلا » قولك جاء زيد ضاحكا فزيد مرتفع بانه فاعل وضاحكا حال منه والعامل فيهما الفعل المذكور الذي هو جاء لان الحال صفة من جهة المعنى ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتقاق نحو ضارب ومضروب وشبههما فكما ان الصفة يعمل فيها عال الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال الا ان عمله في الحال على سبيل الفضلة لانها جارية مجري المفعول وعمله في الصفة على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مبنية للموصوف فجرت مجري حرف التعريف وهذا احد الفروق بين الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر وان لم يكن الاسم مشاركا في لفظه ألا ترى انك اذا قلت مررت بزيد القائم فانت لا تقول ذلك الا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم وتقول مررت بالفرزدق قائما وان لم يكن احد اسمه الفرزدق غيره فضممت الى الاخبار بالمرور خبرا آخر متصلا به مفيدا الا أن الخبر بالمرور على سبيل اللزوم لانه به انعدمت الجلة والاخبار بالقيام زيادة يجوز الاستغناء عنها ، « ومثال ما كان جاريا مجرى الفعل » من الاسماء اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك زيد ضارب عمرا قائما فقام حال من عمرو والعامل فيه اسم الفاعل وتقول زيد مضروب قائما فتكون الحال من المضمر في اسم المفعول وهو العامل وتقول زيد حسن قائما فتكون الحال من المضمر في الصفة وهي العاملة في الحال لانها مشبهة باسم الفاعل على ماسيأتي بيانه « ومثال العامل فيها اذا كان معني فعل » قولك زيد في الدار قائما فقاما حال من المضمر في الجار والمجرور وهو العامل فيها لنيابته عن الاستقرار فهذا العامل معني فعل لان لفظ الفعل ليس موجودا ؛ هذا اذا جعلته ظرفا لزيد ومستقرا له فان جعلته ظرفا للقائم قلت زيد في الدار قائم فترفع قائما بالخبر ويكون الظرف صلة له ، واعلم انه « اذا كان العامل فيها فعلا جاز تقديم الحال عليه » فتقول جاء زيد قائما وجاء قائما زيد وقاما جاء زيد كل ذلك جائز لتصرف الفعل وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه اذا كان عاملا فيها فتقول زيد ضارب عمرا قائما وقائما زيد ضارب عمرا وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل حكم الجميع شيء واحد ، « فان كان العامل في الحال معني فعل لم يميز تقديمها على العامل » تقول « فيها زيد مقبلا » وعندك عمرو جالسا فزيد مرتفع بالابتداء وفيها الخبر قد تقدم ومقبلا حال من المضمر في فيها والعامل فيها الجار والمجرور لنيابته عن الفعل الذي هو استقر فقولك عندك ظرف منصوب باستقر العامل المقدر وكذلك فيها في محل نصب باستقر المقدر وهذا الظرف والضمير الذي فيه في محل مرفوع على الخبر وليس الظرف خبرا في الحقيقة اذ كان مقردا وليس الاول وانما هو موضع له ومكان واذا كان كذلك فالعامل اذا معني الفعل لالفظه ألا ترى ان الفعل ليس موجودا في اللفظ ولذلك لا تقول مقبلا فيها زيد فتقدم الحال هنا اذ كان العامل معني هذا مذهب سيبويه في ان الاسم يرفع بالابتداء ، وقال الكوفيون اذا تقدم الظرف ارتفع الاسم به واذا تأخر ارتفع الاسم بضمير مرفوع في الظرف ، وحجة سيبويه انا رأيناها اذا أدخلوا على الظرف إن ونحوها من عوامل الابتداء انتصب الاسم بعد الظرف بها كقولك

إن في الدار زيدا ولو كان في الدار يرفع زيداً قبل دخول ان لما غيرها ان عن العمل كما أنا لو قلنا أن
يقوم زيد لم يجوز أن يبطل عمل يقوم في زيد بل يقال أن يقوم زيد كذلك ان في الدار زيدا ، ومما يدل
على بطلان ما قالوه اجماعهم على حوازي داره زيد فلو كان ارتفاع زيد بالظرف لم تجز المسألة لان فيها
اضاراً قبل الذكر اذ الظرف قد وقع في مرتبته فلم يجوز أن ينوي به التأخير وإنما يجوز سبويه وأصحابه في
داره زيد لانه خبر قدم اتساعاً فجاز أن ينوي به التأخير الى موضعه فاعرفه ، فعلى هذا يكون الظرف له ويتعلق
لزيد ويتعلق باستقرار محذوف على ما شرحنا ويجوز أن ترفع قائماً على الخبر ويكون الظرف له ويتعلق
به لا بمحذوف ، ومن ذلك « هذا عمرو منطلقاً » فهذا مبتدأ وعمرو الخبر ومنطلقاً نصب على الحال
والعامل فيه أحد شيئين إما التنبيه وإما الإشارة فالتنبيه بها والإشارة بها فإذا عملت التنبيه فالتقدير انظر
اليه منطلقاً أو انتبه له منطلقاً وإذا عملت الإشارة فالتقدير أشير اليه منطلقاً والغرض أنك أردت أن
تنبه المخاطب لعمرو في حال انطلاقه ولا بد من ذكر منطلقاً لان الفائدة به منعقدة ولم ترد أن تعرفه إياه
وأنت تقدر أنه يفهم كما تقول هذا عبدالله إذا أردت هذا المعنى ؛ ولا يستبعد لزوم الحال ههنا فانه قد
يتصل بالاسم والخبر ما ليس باسم ولا خبر ولا يتم الكلام الا به نحو قوله تعالى (ولم يكن له كفواً أحد)
فانه ليس باسم ولا خبر ولو حذف ففسد الكلام لانه مطوف على الخبر وهو جملة فلا بد من عائده والمائد
له ولو حذف لبقيت الجملة الخيرية بلا عائده ونظائر ذلك كثيرة ، « فان قيل » فأنتم قد قروتم أن العامل
في الحال يكون العامل في ذى الحال والحال ههنا في قولك هذا زيد منطلقاً من زيد والعامل فيه الابتداء
من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصباً فالجواب أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه والتقدير
أشير اليه أو انتبه له على ما تقدم في قولنا فهو مفعول من جهة المعنى وصل الفعل اليه بحرف الجر فيكون
من قبيل مرتت بزيد قائماً فاعرفه ، ويجوز الرفع في قولك منطلقاً من قولك هذا عبدالله منطلقاً قل
سبويه هو عربي جيد حكاه يونس وأبو الخطاب عن من يوثق به من العرب وادقاعه من وجوه منها
أنك حين قلت هذا عبدالله منطلق أضرت هذا أو هو كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق ؛ والوجه
الآخر أن نجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك هذا حلو حامض لا تريد أن تنقص الحلاوة ولكنك تزعم
أنه قد جمع الطعمين ونحوه وله تعالى (كلا إنما اظني نزاعاً للشوى) والوجه الثالث أن نجعل عبدالله
معتوقاً على هذا عطف بيان كالوصف فيصير كأنه قال عبدالله منطلق ، ووجه رابع أن نجعل منطلق
بدلاً من عبدالله كأنك قلت هذا عبدالله رجل منطلق فيكون رجل بدلاً من عبدالله بدل النكرة من المعرفة
ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، وأما قولهم « ما شأنك قائماً وما لك واقفاً » فما استفهام وهو في
موضع رفع بالابتداء وشأنك الخبر أو يكون شأنك مبتدأ وما الخبر قد تقدم وقائماً حالاً والناسب لقائماً
شأنك لانه في معنى ما تصنع أو ما تلبس في هذه الحال وكأنه شيء عرفة المتكلم من المسؤول الذي هو
الكلب في شأنك فسأله عن شأنه في هذه الحال وقد يكون فيه انكار لقيامه ويسأله عن السبب الذي أدى
اليه فكانه قال لم تمت ، وعلى هذا المعنى يجوز أن يكون قوله تعالى « (فما لهم عن التذكرة معرضين) »
كأنه أنكر اعراضهم فوبخهم على السبب الذي أدام الى الاعراض فأخرجه مخرج الاستفهام في اللفظ ؛

وتأويل ما لك قائما تأويل ما شأنك قائما كأنه قال ما تصنع ، فأما « قولهم مرتت بزید راكباً » على أن تكون الحال من زید فان ذلك جائز لان الحال قد تكون من المجرور كما تكون من المنصوب اذا كان العامل في الموضع فعلا لا خلافاً في جواز ذلك فان قدمت الحال من المجرور على الجار والمجرور نحو قولك مرتت راكباً بزید وأنت تجعل راكباً لزید فان سيبويه وأبا بكر بن السراج ومن تبعهما منعوا من جواز ذلك لان العامل وان كان الفعل لكننه لما لم يصل الى ذی الحال الذي هو زید إلا بواسطة حرف الجر لم يجوز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذاك الحرف وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه وقد أجازته ابن كيسان قياساً اذا كان العامل فيه الفعل في الحقيقة *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يقع المصدر حالا كما تقع الصفة مصدراً في قولهم قم قائماً وفي قوله * ولا خارجاً من في زور كلام ﴾ وذلك قتلته صبراً وبقية نجاة وعيانا وكذا حاك وكلمته مشافهة وأتيت ركضاً وعدواً ومشياً وأخذت عنه سمعاً أي مصبوراً ومفاجئاً ومعانين وكذلك البواقى وليس عند سيبويه بقياس وأنكر أتاناً رجلة وسرعة وأجازته المبرد في كل ما دل عليه الفعل ﴿ قال الشارح : اعلم أن المصدر قد يقع في موضع الحال فيقال « أتيت ركضاً وبقية نجاة وعيانا وكلمته مشافهة » والتقدير أتيت ركضاً وبقية نجاة وعياناً مصبوراً اذا كان الحال من الماه فان كان من النساء فتقديره قتلته صابراً وبقية مفاجئاً ومعانين وكلمته مشافهة فهذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة وانتصبت على الحال كما قد تقع الصفة في موقع المصدر المؤكد نحو قم قائماً والاصل قم قياماً ألا ترى أنه لا يحسن أن يحمل على ظاهره فيقال انه حال لانك لا تأمر بذل من هو فيه ومثله قوله

على حيلة لا أشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً من في زور كلام

البيت للفرزدق وقوله

ألم ترني عاهدت ربّي وإني لئن رتاج قائماً ومقام

الشاهد فيه نصب خارجاً من في زور كلام ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير عاهدت ربّي لا يخرج من في زور كلام خروجاً ويجوز أن يكون قوله ولا خارجاً حالا والمراد عاهدت ربّي غير شاتم ولا خارج أي عاهدته صادقاً وهو رأى عيسى بن عمرو ؛ والمعنى أنه تاب عن الهجاء وقذف الحصنات وعاهد الله على ذلك بين رتاج الكعبة وهو بابها ومقام إبراهيم صلوات الله عليه ، والاول مذهب سيبويه وليس ذلك بقياس مطرد وإنما يستعمل فيما استعملته العرب لانه شيء وضع موضع غيره كما أن باب سقيا ورعيا وحدا لا يطرد فيه القياس فيقال فيه طعاما وشرايا ؛ « وكان أبو العباس يجيز هذا في كل شيء يدل عليه الفعل » فأجاز أن تقول « أتاناً رجلة وأتاناً سرعة » ولا يقال أتاناً ضرباً ولا أتاناً ضحكاً لان الضرب والضحك ليسا من ضروب الاتيان لان الآتي ينقسم اتياناً الى سرعة وإبطاء وتوسط وينقسم الى رجلة وركوب ولا ينقسم الى الضرب والضحك وكان يقول ان نصب مشياً وشبهه إنما هو بالفعل المقدر كأنه قال أتاناً يعيش مشياً ؛ والصحيح مذهب سيبويه وعليه الزجاج لان قول القائل أتاناً زيد مشياً يصح أن يكون جواباً لقائل قال كيف أتاناً زيد وما يدل على صحة مذهب

سبويه أنه لا يجوز أن تقول أنا زيد المشى معرفاً وعلى قياس قول أبي العباس يلزم أن يجوز ذلك لأنه يكون تقديره أنا زيد يمشى المشى كما قالوا أرسلها العراك والتقدير أرسلها معترك العراك ، وقد ذهب السيرافي الى جواز أن يكون قولك أنا زيد مشياً مصدراً مؤكداً والعامل فيه أنا لأن المشى نوع من الاتيان ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل نحو أعجبتني حبا وكرهته بغضا وتيسمت وميض البرق وهو قول الا أن كونه لم يرد الا نكرة يدل على ضعفه اذ لو كان مصدراً على ما ادعاه لم يتمتع من وقوع المعرفة فيه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلهما في هذا الباب تقولون هذا بسمراً أطيب منه رطباً وجاء البرق فبزين وصاعين وكلمته فاه الى في وبايعته يدا بيده وبست الشاة شاة ودرهما وينت له حساباً باباً باباً ﴾

قل الشارح : اعلم أن هذا الفصل قد اشتمل على مسائل من أبواب متعددة لكنه جمعها كلها كونها أسماء غير صفات وقت أحوال فمن ذلك قولهم « هذا بسمراً أطيب منه تمراً » فهذا مبتدأ وبسراً حال وأطيب منه خبر المبتدأ وبسراً ونمراً حالان من المشار اليه لكن في زمنين لان فيه تفضيل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضياً ويجوز أن يكون مستقبلاً ولا بد من اظهار ما يدل على المضي فيه أو على الاستقبال على حسب ما يزداد فإن كان زماناً ماضياً أضرت اذ وان كان زماناً مستقبلاً أضرت إذا وكانت الإشارة اليه في حال ما هو بلح ، والعامل في الحال كان المضمر وفيها ضمير من المبتدأ وهذه كان التامة وليست الناقصة اذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة وكنت تقول هذا البسمراً أطيب منه التمر لان كان تعمل في المعرفة عملها في النكرة فلما اخص الموضع بالنكرة علم أنها التامة وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر ، والعامل في الطرفين ما تضمنه معنى أفعل وجاز أن تعمل في الظرفين لأنها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر ألا ترى أنك اذا قلت زيد أفضل من عمرو فعناه يزيد فضله عليه وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل ، وذهب أبو علي الى أن العامل في الحال الاول ما في هذا من معنى الإشارة والتنبية والعامل في الحال الثاني أفعل قال وذلك أنه لا يخلو العامل في قولهم بسمراً من أن يكون هذا أو أطيب أو مضمراً وهو اذ كان أو اذا كان فلا يجوز أن يكون العامل فيه أطيب وقد تقدم عليه لان أفعل هذا لا يقوي قوة الفعل فيعمل فيها قبله ألا ترى أنك لا تجيز أنت ممن أفضل ولا ممن أنت أفضل فتقدم الجار والجرور عليه لضمة أن يعمل فيما تقدم عليه واذا لم يعمل فيما كان متعلقاً بحرف جر اذا تقدم مع أن حرف الجر يعمل فيه ما لا يعمل في غيره نحو هذا ما يزيد وهذا معطى يزيد أمس درهما فلان لا يعمل فيما لا يتعاقى بحرف الجر فإشأنه المفعول به أولى فأما قول الفرزدق

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنِي النَّحْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

فضرورة واذا كان كذا لم يعمل أطيب في بسمراً لتقدمه عليه واذا لم يجز أن يكون العامل أفعل كان إما هذا وإما المضمر فان أعملت فيه المضمر الذي هو اذ كان لزم أن يكون العامل في اذ المضمر هذا

أو ما فيه معنى الفعل غيره فإذا كان العامل كذلك ولم يكن بد من اعمال عامل في الظرف أعملت هذا في نفس الحال واستغثيت عن اعمال ذلك المضمرة وإذا كان ذلك كذلك كان ما قال الناس أنه منصوب على اضمار إذا كان على ارادتهم معنى هذا الكلام لاحقيقة لفظه ، وأما قولهم تراء فالعامل فيه أطيب ولا يتمتع أن يعمل فيه وإن لم يعمل في بسرّاً لأن ما تأخر عنه لا يتمتع أن يعمل فيه كما عمل في الظرف في قول أوس فإِنَّا وَجَدْنَا الْيَرْمُضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رِيْطِ مَلَأَ مُسْهِمٍ

ألا ترى أن ساعة معمول أحوج فكما عمل في الظرف كذلك يعمل في الحال إذا تأخر عنه ، وهذا إنما يكون فيما يتحول من نوع الى نوع آخر نحو هذا عنياً أطيب منه زيبياً لأن العنب يتحول زيبياً ولو قلت هذا عنياً أطيب منه تراء لم يجوز لأن العنب لا يتحول تراء وإذا كان كذلك لم يجوز فيه إلا الرفع فتقول هذا عنب أطيب منه تراء فيكون هذا مبتدأ وعنب الخبر وأطيب منه مبتدأ آخر وتراء الخبر والجملة الثانية في موضع صفة لعنب فاعرفه ، وأما قولهم « جاء البر قفيزين وصاعين » فالمراد جاء البر قفيزين بدرهم وصاعين بدرهم فتقولهم قفيزين حال من البر و كذلك صاعين فهما حالان وقعا موقع المشتق فكأنه قال جاء البر مسعرا أو رخيصا والكلام جملة واحدة ، ويجوز رفعه فتقول جاء البر قفيزان بدرهم فيكون قفيزان مبتدأ وبدرهم الخبر والجملة في موضع الحال والكلام حينئذ جملتان ، وربما قالوا جاء البر قفيزين وصاعين ولا يذكر الدرهم فيحذفون الثمن لانه قد عرف مما جرى من عادة استعمالهم في ذلك لانهم اذا اعتادوا ابتياع شيء بشئ بعينه من درهم أو دينار تركوا ذكره لما في نفوسهم من معرفته كقولك البر الكر بستين تريد بستين درهما والخبز عشرة أرطال تريد بدرهم فتركوا ذكره لغالبة المعاملة فيه ، وأما قولهم « كلمته فاه الى في » فتقولهم فاه نصب على الحال وجعلوه نائباً عن مشافهة ومعناه مشافها فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل والنائب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته وتقديره كلمته مشافها وليس مم اضمار عامل آخر فيكون من الشاذ لانه معرفة بمنزلة الجاء الغير ورجع عوده على بدئه هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين ، والكوفيون ينصبون فاه الى في باضمار جاعلا أو ملاصقا كانه قال كلمته جاعلا فاه الى في أو ملاصقا فاه الى في ، والمذهب الاول وهو رأي سيبويه اذا لو كان باضمار جاعلا لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره ولجاز أن تقول كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وأشبه ذلك وفي امتناعه دليل على ما قلناه ، وبعض العرب تقول كلمته فوه الى في فيرفونه بالابتداء والخبر والجملة في موضع الحال كأنك قلت وفوه الى في الا أنك استغثيت باضمار العائد اليه عن الواو ولولا الضمير المضاف اليه لم يكن بد من الواو ، وأما « بايعته يدا بيد » فهو أيضا من باب كلمته فاه الى في لانه اسم نائب عن مصدر في معنى الصفة كأنه قال بايعته مناقدة أى ناقدا الا أن معناها مختلف ولذلك لا يجوز في بايعته يدا بيد أن تقول بايعته يده بيد بالرفع ولا يجوز فيه غير النصب بخلاف كلمته فوه الى في لان المراد من قولك بايعته يدا بيد التمعيل والتقد وان لم يكن بينهما قرب في المكان والمراد بقولك كلمته فاه الى في القرب في المكان وأنه ليس بينهما واسطة فعناهما مختلف وان كان طريقيهما في تقدير الاعراب واحدا ، وأما قولهم « بعث الشاء شاة ودرهما » فشاء نصب على الحال وصاحب الحال

الشاء والعامل الفعل الذى هو بت والشاة وان كان اسما جامدا فهو نائب عن الصفة لانه وقع موقع مسعرا فإذا قلت بت الشاء شاة ودرهما فعناه بت الشاء مسعرا على شاة بدرهم وجعلت الواو في معنى الباء فبطل الخفض وجعل معطوفا على شاة فاقتصر الدرهم والشاة فالشاة مثنى والدرهم منه ، وأجاز الخليل بت الشاء شاة ودرهم بالرفع والمراد شاة بدرهم ابتداء وخبر والجملة في موضع الحال فأما اذا قال شاة ودرهم فتقديره شاة ودرهم مقرونان فالخبر محذوف كما تقول كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته لان في الواو معنى مع فصح معنى الكلام بذلك وكذلك بت الشاء شاة ودرهم لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر خبرا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان ، ومثله « بينت له حسابه بابا بابا » فبابا نصب على الحال لانه في معنى مصنفاً ومرتباً ، وهذه الاسماء التى في هذا الباب لا ينفرد منها شيء ولا بد من اتباعه بما بعده فلا يجوز كلمته فاه حتى تقول الى في لائق انما تريد مشافة والمشافهة لا تكون الا من اثنين وكذلك لا يجوز بآيمته يداً حتى تقول بيد لان المراد أخذ مني وأعطاني فهما من اثنين أيضاً وكذلك بينت له حسابه باباً باباً لو قلت باباً من غير تكرير لتوهم أنه رتبة بابا واحدا وليس المعنى عليه وإنما المراد به جملة أصنافا فأعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحققا أن تكون نكرة وذو الحال معرفة وأما ﴾ أرسلها المراك ﴾ ومررت به وحده وجاؤا قضهم بقضيتهم وفمائه جهدهك وطاقتك فصادر قد تكلم بها على نية وضعها في موضع ما لا تعريف فيه كما وضع فاه الى في موضع شفاها وعنى معتركة ومنفردا وقاطبة وجامدا ومن الاسماء المحذو بها حذو هذه المصادر قولهم مررت بهم الجساء الفقير ، وتشكير ذي الحال قبيح الا اذا قدمت عليه كقوله * لعزة موحشا طلل قديم *

قال الشارح : انما « استحققت الحال أن تكون نكرة » لانها في المعنى خبر نان ألا نرى أن قولك جاء زيد راكبا قد تضمن الاخبار بمجىء زيد وركوبه في حال مجيئه وأصل الخبر أن يكون نكرة لانها مستفادة وأيضاً فانها تشبه التمييز في الباب فكانت نكرة مثله ولانها تقع في جواب كيف جاء وكيف سؤال عن نكرة ، وإنما لزم أن يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من أنها خبر نان والخبر عن النكرة غير جائز ولانه اذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة ولا حاجة الى مخالفتها اياه في الاعراب اذ لا فرق بين الحال في النكرة والصفة في المعنى ، وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة وهى في تأويل النكرات فتها ما فيه الالف واللام ومنها ما هو مضاف فأما ما كان بالالف واللام فنحو قولهم « أرسلها المراك » قال لبيد

فأرسلها المراك ولم يذرها ولم يشفق على نقص الدخال

فنصب المراك على الحال وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكا وجعل المراك في موضع الحال وهو معرفة اذ كان في تأويل معتركة وذلك شاذ لا يقاس عليه وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر لان لفظها ليس بلفظ الحال اذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ولو صرحت بالصفة لم يميز دخول الالف واللام لم تقل العرب أرسلها المعتركة ولا جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال والتحقيق أن هذا نائب عن الحال

وليس بها وإنما التقدير أرسلها معتركة ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهة له فصار تعترك ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه يقال أورد إليه العراك إذا أوردتها جميعا الماء من قولهم اعترك القوم أى ازدحموا في المعترك ، وأما ما جاء مضافا فنحو قواك « مررت به وحده » ومررت بهم وحدهم فوحده مصدر في موضع الحال كأنه في معنى إيجاد جاء على حذف الزوائد كأنك قلت أوحده بمروري إيجادا أو إيجاد في معنى موجد أى منفرد فإذا قلت مررت به وحده فكأنك قلت مررت به منفردا ، ويحتمل عند سيبويه أن يكون للفاعل والمفعول وكان الزجاج يذهب إلى أن وحده مصدر وهو للفاعل دون المفعول فإذا قلت مررت به منفردا فكأنك قلت أفردته بمروري أفرادا ، وقال يونس إذا قلت مررت به وحده فهو بمنزلة موحدا أو منفردا وتبعه للمرور به ، وليونس فيه قول آخر أن وحده معناه على حياله وعلى حياله في موضع الظرف وإذا كان الظرف صفة أو حالا قدر فيه مستقر ناصب للظرف ومستقر هو الأول ، وأعلم أن وحده لم يستعمل إلا منصوبا إلا ما ورد شاذا قالوا هو نسيج وحده وعير وحده وجعش وحده وأما نسيج وحده فهو مدح وأصله أن الثوب إذا كان رفيعا فلا ينسج على منواله معه غيره فكأنه قال نسيج أفراده يقال هذا للرجل إذا أفرد بالفضل ، وأما عير وحده وجعش وحده فهو تصغير عبر وهو الحمار يقال الوحش والأهلي وجعش وحده وهو ولد الحمار فهو ذم يقال للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحدا في رأى ولا يدخل في معونة أحد ومعناه أنه يتفرد بخدمة نفسه ، وأما قولهم « جاؤا قضمهم بقضيضهم » أى جميعا ولما كان معناه التشكيك جاز أن يقع حالا قال الشماخ

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَاهُ بِقَضِيضِهَا * تَمَسَّحَ حَوْلِي بِالْبَقِيْعِ سَبَالَهَا

قضيضها منصوب على الحال وقد استعمل على ضربين منهم من نصبه على كل حال فيكون بمنزلة المصدر المضاف المفعول في موضع الحال كقولك مررت به وحده ومنهم من يجعل قضيضها تابعا مؤكدا لما قبله فيجريه مجرى كهم فيقول أتتني سليم قضيضها بقضيضها ورأيت سليما قضيضها بقضيضها ومررت بسليم قضيضها بقضيضها ومعناه أجمعين وهو مأخوذ من القضم وهو الكسر وقد يستعمل في موضع الوقوع على الشيء بسرعة كما يقال عقاب كاسر فكان معنى قضمهم وقع بعضهم على بعض ، وأما قولهم « فعلته جهديك وطاقتك » فهو مصدر في موضع الحال فهو وإن كان مفعلة فمعناه على التشكيك كأنه قال فعلته مجتهدا ، « وأما قولهم مررت بهم الجاه الغفير » فهما من الأسماء التي تعجب بها بحجى المصادر فالجاه اسم والغفير نعمت له وهو في المعنى بمنزلة قولك الجهم الكثير لأنه يراد به الكثيرة والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم من قولنا غفرت الشيء إذا غطيته ومنه المنفر الذي يوضع على الرأس لأنه يغطيه ونصبه على الحال لأنهما قد جمعا في موضع المصدر كالعراك كأنك قلت الجهم الغفير على معنى مررت بهم جامين غافرين ، وذهب يونس إلى أن الجاه الغفير اسم لا في موضع مصدر وأن الالف واللام في نية الطرح وهذا غير سديد إذ لو جاز مثل هذا لجاز مررت به القائم فنصبه على الحال وتنوى بالالف واللام الطرح وذلك غير جائز ، « وتذكير ذي الحال قبيل » وهو جائز مع قبحه لو قلت جاء رجل ضاحكا لتبجح مع جوازه وجعله وصفا لما قبله هو الوجه فإن قدمت صفة المذكورة نصبتها على الحال وذلك لا متناع

جواز تقديم الصفة على الموصوف لان الصفة تجري مجرى الصلة في الايضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول واذا لم يجوز تقديمها صفة عدل الى الحال وحمل النصب على - يواز جاء رجل ضاحكا وصار حين قدم وجه الكلام ويسميه التحويلون أحسن التبيين وذلك أن الحال من الذكرة قبيل و تقديم الصفة على الموصوف أقبح قال الشاعر

وَتَحَتَّ الْعَوَالِي بِالْقَنَاءِ مُسْتَظَلَّةٌ ظِلَاءُ أَعَارَتْهَا الْعِيُونُ الْجَاذِرُ

أراد ظباء مستظلة فلما قدم الصفة نصبها على الحال و شرط ذلك أن تكون الذكرة لها صفة تجري عليها ويجوز نصب الصفة على الحال والعامل في الحال شيء من تقدم ثم تقدم الصفة لغرض يعرض حينئذ تنصب على الحال ويجب ذلك لامتناع بقاءه صفة مع التقدم ؛ وأما ما أشده من قول الشاعر

* لمرّة موحشا طلل قديم * فالبيت لكثير وعجزه * عفا كل أسحم مستديم * والشاهد فيه تقديم موحش على الطلل ونصبه على الحال يصف آثار الديار واندراسها وتعفيه السحب اياها قاعره *

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب ﴿ والحال المؤكدة هي التي نجى على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لها لتوكيد خبرها وتقرير مؤداها ونفي الشك عنه وذلك قولك زيد أبوك عطوفا وهو زيد معروفا وهو الحق بينا ألا تراك كيف حققت بالمعطوف الابوة والمعروف والبين أن الرجل زيد وأن الامر حق وفي التنزيل (وهو الحق مصدقا) وكذلك أنا عبد الله أكلا كما يأكل العبيد فيه تقرير للبدنية وتحقيق لها وقول أنا فلان بطلا شجاعا وكرهنا جوادا فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك في نفسك ، ولو قلت زيد أبوك منطلقا أو أخوك أحمات الا اذا أردت التبيين والصدقة والعامل فيها أثبتة أو أحقه مضرا ﴾

قال الشارح : الحال على ضربين فالضرب الاول ما كان منتقلا كقولك جاء زيد راكبا فراكبا حال ولبس الركوب بصفة لازمة ثابتة انما هي صفة له في حال مجيئه وقد ينتقل عنها الى غيرها وليس في ذكرها تأكيد لما أخبر به وانما ذكرت زيادة في الفائدة وفضلة في الخبر ألا ترى ان قولك جاء زيد راكبا فيه إخبار بالمجيء والركوب الا ان الركوب وقع على سبيل الفضلة لان الاسم قبله قد استوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل ؛ وأما الضرب الثاني فهو ما كان ثابتا غير منتقل يذكر توكيدا للمعنى الخبر وتوضيحا له وذلك قولك « زيد أبوك عطوفا وهو الحق بينا وأنا زيد معروفا » فقولك عطوفا حال وهي صفة لازمة للابوة فلذلك أكدت بها معنى الابوة وكذلك قوله وهو الحق بينا أكد به الحق لان ذلك مما يؤكد به الحق اذ الحق لا يزال واضحا بينا وكذلك قوله « أنا زيد معروفا » فمعروفا حال أكدت به كونه زيدا لان معنى معروفا لاشك فيه فاذا قلت أنا زيد لاشك فيه كان ذلك تأكيد لما أخبرت به ، قال الله تعالى (وهو الحق مصدقا) فمصدقا حال مؤكدة اذ الحق لا ينفك مصدقا ، ومثله قول ابن دارة

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بَدَارَةُ يَا لِلنَّاسِ مِنْ هَارِ

ولا يجوز أن يقع في هذا الموضع الا ما أشبه المعروف مما يعرف ويؤكد لوقات « هو زيد منطلقا » لم يجوز لانه لو صح انطلاقه لم يكن فيه دلالة على صدقه فيما قاله كما أوجب قوله معروفا بها نسبي أنه ابنها ، ولو قلت « أنا عبد الله كرميا جوادا أو هو زيد بطلا شجاعا » لجاز لان هذه الصفات وما شاكلها مما يكون

مدحا في الانسان يعرف بها فجاز أن نحىء مؤكدة الخبر لأنها أشياء يعرف بها فذكرها مؤكدة لذاته ،
وتقول « أنى عبد الله » اذا صغرت نفسك لربك ثم تفسر حال العبيد بقولك « آكلا كما يأكل العبيد »
فقولك آكلا كما يأكل العبيد قد حقق أنك عبد الله فعلى هذا المعنى ونحوه يصح ويفسد فكل ما صح به
المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فهو مردود ، وقوله « نحىء على إثر جملة عقدها من اسمين لاعمل لها »
يعنى ان الحال المؤكدة تأتي بعد جملة ابتدائية الظاهر فيها اسم صريح ولا يكون فعلا ولا راجعا الى معنى
فعل لان الحال ههنا تكون تأكيدا للخبر بذكر وصف من أوصافه الثابتة والفعل لا ثبات له ولا يوصف ،
وقوله « ولو قلت زيد أبوك منطلقا أو أخوك أحلت » يعنى انه لا يكون أخاه أو أباه في حال دون حال أو
وقت دون وقت فان أردت انه أخوه من حيث الصداقة أو أبوه من حيث انه تبني به جاز لان ذلك مما
ينقل فيجوز أن يكون في وقت دون وقت ، وأما العادل في هذه الحال فهو عند سيئويه فعل مضمر
تقديره أعرف ذلك أو أخته ونحو ذلك بمسا دلت عليه الحال فيكون فيها توكيد الظاهر بأحق وأعرف
كتوكيده بالبين فاذا قلت أنا عبد الله معروفا فكأنك قلت لاشك فيه أو أعرفه أو أحقه وجري ذلك في
التأكيد بالجملة مجرى قولك أنا عبد الله والله ، وذهب أبو اسحق الزجاج الى أن العادل في الحال الظاهر
لنيابته عن مسمى أو مدعو ويجعل فيه ذكر من الاول والمذهب الاول *

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب في الجملة تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فان كانت
اسمية فالواو الا ماشد من قولهم كلمته فوه الى في وما عسى أن يمتد عليه في النبرة وأما فتيته عليه جبة
وشقي فعنه مستقرة عليه جبة وشي وان كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعا أو ماضيا فان كان
مضارعا لم يخل من أن يكون مثبتا أو منفيًا فالثبت بغير واو وقد جاء في المنفى الامران وكذلك في الماضي
ولا بد معه من قد ظاهرة أو مقدرة *

قال الشارح : اعلم « أن الجملة قد تقع في موضع الحال » ولا تخلو الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية
فقال الاسمية قولك مرتت بزيد دلى يده باز وجاء زيد وسيقه على كتفه أي جاء وهذه حاله ولا يقع بعد
هذه الواو الا جملة مركبة من مبتدأ وخبر واذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالا كانت في تضمينها
ضمير صاحب الحال وترك ذلك مخيرا فالتضمين كقولك أقبل محمد ويده على رأسه وجاء أخوك وثوبه
نظيف وترك التضمين كقولك جاء زيد وعمرو ضاحك وأقبل بكر وخاله يقرأ ، وانما جاز استثناء هذه الجملة
عن ضمير يعود منها الى صاحب الحال من قبل ان الواو أغت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها فلم تحتاج
الى ضمير مع وجودها فان جئت بالضمير معها لحيد لان في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها وأما اذا لم
تذكر هناك واوا فلا بد من ضمير وذلك نحو قولك أقبل محمد على رأسه قلنسوة ولو قلت أقبل محمد على
عبد الله قلنسوة وأنت تريد الحال لم يجوز لانك لم تأت برايا يربط الجملة بأول الكلام لا واو ولا ضمير
يعود من آخر الكلام الى أوله فيدل على انه معقود بأوله قل الشاعر

تَصَفَّ النَّهَارَ الْمَاءَ غَائِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي

يصف غائصاً غاص في الماء حتى انتصف النهار ورفيقه على شاطئ الماء لا يدري ما كان منه فيقول

انقصف النهار على الفائنس وهذه حاله والهاء في غايه ربطت الجملة بما قبلها حتى جرت حالا ، ومن ذلك قوله تعالى (يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) والمعنى والله أعلم يغشى طائفة منكم في هذه الحال ، وأما قول امرئ القيس

وقد أغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكلا

فوضع الشاعر أنه جعل الجملة التي هي والطير في وكناتها حالا مع خلوها من عائذ الي صاحب الحال اكتفاء بربط الواو فهذه الواو وما بعدها في موضع نصب على الحال بما قبلها من الواو التي يجوز بها نصب الحال ، وإذا قلت جاء زيد ونوبه نظيف في موضع جاء زيد نظيفا ثوبه فكأن نظيفا نصب بما قبله من الفعل فكذلك الجملة الواو موقفة في موضع منصوب والفاعل فيها ذلك الفعل ، فأما قوله « فإن كانت الجملة اسمية فالواو » فاشارة الى انه اذا وقعت الجملة الاسمية حالا فيلزم الاتيان بالواو فيها وليس الامر كذلك إنما يلزم أن تأتي بما يعاقب الجملة الثانية بالاولى لان الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه فاذا وقعت الجملة حالا فلا بد فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتوهم انها مستأنفة وذلك يكون بأحد أمرين إما الواو واما ضمير يعود منها الى ما قبلها على ما تقدم فمثال الواو جاء زيد والامير راكب وقولنا والامير راكب جملة في موضع الحال ومثال الضمير أقبل محمد يده على رأسه فقوله يده على رأسه جملة في موضع الحال ، فأما قوله « الا ماشد من قولهم كلمته فوه الى في » فإن أراد انه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرناه من وجود الرابط في الجملة الخالية وهو الضمير في فوه وان أراد انه قليل من جهة الاستعمال فغريب لان استعمال الواو في هذا الكلام أكثر لانها أدل على الفرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها ، فأما « لتيته عليه جبة وشى » فيحتمل الجار والمجرور فيه أمرين أحدهما أن يكون في موضع نصب على الحال ويتعلق حينئذ بمحذوف ويكون ارتفاع جبة وشى بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل وهذا لا خلاف في جوازه ههنا لاعتماده على ذى الحال والامر الثاني أن يكون جبة وشى مبتدأ والجار والمجرور الخبر وقد تقدم عليه وهو شاهد على جواز خلو الجملة الاسمية من الواو وصاحب الكتاب خرج على الوجه الاول لانه لا يرى خلو الجملة الاسمية من الواو اذا وقعت حالا ، وقد يقع الفعل موقع الحال اذا كان في معناه وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل تقول جاء زيد يضحك أي ضاحكا وضربت زيدا بركب أي راكبا قال الله تعالى (فجاءته لإحداهما تمشى على استحياء) أي ماشية وقال الشاعر

مضى تأتبه تمشوا الى ضوء ناره تيمد خير ناري عندها خير موقد

والمراد عاشيا ولا حاجة الى الواو لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة ، فأما الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال لانه لا يدل على الحال لا تقول جاء زيد سيرك ولا أقبل محمد سوف يضحك وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا لعدم دلالة عليها لا تقول جاء زيد ضحك في معنى ضاحكا فان جئت معه بقدر جاز أن يقع حالا لان قد تقر به من الحال ألا تراك تقول قد قلت الصلاة قبل حال قيامها ولهذا يجوز أن يقرن به الآن أو الساعة فيقال قد قام الآن أو الساعة فنقول جاء زيد قد ضحك وأقبل محمد وقد علاه الشيب ونحوه قال الشاعر

ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيئُ يُخْطِئُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَّا الْمُتَقَفَّةُ السَّمْرُ

فموضع قد نهلت نصب على الحال والتقدير ناهلة ، وربما حذفوا منه وقد وهم يريدونها فتكون مقدرة الوجود وإن لم تكن في اللفظ قال الشاعر

وَطَمَنَ كَفَمُ الزَّقِّ غَذَا وَالزَّقُّ مَلَانٌ

والمراد قد غذا وقد تأولوا قوله تعالى (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصْرَتٌ صَدُورُهُمْ) على تقدير قد حصرت ويؤيد ذلك قراءة من قرأ حصرة بالنصب ، وذهب الكوفيون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالا سواء كان معه قد أو لم تكن وإلى ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين واحتجوا لذلك بما تقدم من النصوص والمعنى بالنصوص قوله تعالى (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصْرَتٌ صَدُورُهُمْ) وقول الشاعر * وطمن كفم الزق الخ * ونحو قول الآخر
وَأَمَّا لَنَعْرُو نِي لِدِرْكَرِ الْفَضَّةِ كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ

وقوله حصرت من الآية حال وتؤيده قراءة من قرأ حصرة على ما تقدم وكذلك غذا من قوله غذا والزق ملآن وكذلك قوله بلله القطر في موضع حال ، وأما المعنى فإن الفعل الماضي يقع صفة للسكره وكل ما جاز أن يكون صفة فانه يجوز أن يكون حالا ألا ترى أنك تقول جاء زيد يضحك كما تقول جاء زيد ضاحكا لأنك تقول جاء رجل يضحك كما تقول جاء رجل ضاحك فيكون صفة للسكره ، وقد تقدم الجواب عن النصوص بأن قد مرادة فيها ولذلك حسن الحال بالماضي ، وأما ما ذكره من المعنى ففاسد والأمر فيه بالعكس فإن كل ما يجوز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للسكره وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للسكره يجوز أن يكون حالا ألا ترى أن الفعل المستقل يجوز أن يكون صفة للسكره فهو هذا رجل سيكتب أو سيضرب ولا يجوز أن يقع حالا فضاحك ونحوه إنما وقع حالا لانه اسم فاعل واسم الفاعل قد يكون للحال وليس كذلك الفعل الماضي ولا الفعل المستقل فلا يكون كل واحد منهما حالا ، واعلم أن الفصل الماضي إذا اقترن به قد والفعل المضارع إذا دخل عليه ناف ووقع كل واحد منهما حالا كنت مخبراً في الاتيان بأو الحال وتركها تقول جاء زيد قد علاه الشيب وإن شئت قلت وقد علاه الشيب ومثله قوله * وقد نهلت من المتقفة السمر * وذلك أن قد تقرب الماضي من الحال وتلاحقه بمحكمه وهذه أو الحال ولانه بدخول قد أشبه الجملة الاسمية من حيث أن الجزء الأول من الجملة ليس فعلا وكذلك الفعل المضارع إذا دخل عليه النافي جاز دخول الواو عليه وتركها لما ذكرناه من شبهها بالجملة الاسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل قال الله تعالى في قراءة ابن عامر (وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) بتخفيف النون وكسرهما فتقوله لا تتبعان في موضع الحال فهو مرفوع والنون علامة الرفع وليس بنهي لثبوت النون فيه ولا تكون نون التأكيدي لان نون التأكيدي الخفيفة لا تدخل فعل الاثنين عندنا والتقدير فاستقما غير متبعين ومثله قول الشاعر
بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَسْبَحُوا سِوَقَهُمْ وَلَمْ يَكْثُرِ الْقَتْلُ بَهَا حِينَ سَلَّتْ

وقال الله تعالى (فاضرب لهم طريقاً في البحر يساً لا تخاف دركا ولا تخشى) فقوله لا تخاف دركا ولا تخشى في موضع الحال فأتى بالواو في موضع ولم يأت بها في موضع فإذا أتى بها فلتشبه الجملة الفعلية بالاسمية

لمكان حرف اللني ومن لم يأت بها فلانه فعل مضارع *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وبجوز اخلاء هذه الجملة عن الراجع الى ذى الحال اجراء لها بجرى الظرف لانهقاد الشبه بين الحال وبينه تقول أتيك وزيد قائم ولقيتك والجيش قادم قال * وقد أغتدى والطير في وكناتها *﴾

قال الشارح : قد تقدم القول أن الغرض من الضمير في الجملة الحالية ويطها بما قبلها فاذا وجد إما الواو وإما الضمير وجد ما حصل به الغرض ، وقوله « اجراء لها بجرى الظرف » فيعني بالظرف اذ وقد شبه سيبويه واو الحال باذ وقدرها بها وذلك من حيث كانت اذ منتصبة الموضع كما أن الواو منتصبة الموضع وأن ما بعد اذ لا يكون الا جهة كما أن الواو كذلك وكل واحد من الظرف والحال يقدر بحرف الجر فاذا قلت جاء زيد وسيغه على عاتقه كأنك قلت جاء زيد في هذه الحال والحال مفعول فيها كما أن الظرف كذلك فكأن الجملة بعد اذ لا تفنقر الى ضمير يعود الى ما قبلها فكذلك ما بعد الواو وهذا معني قوله « لانهقاد الشبه بينهما » *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ومن انتصاب الحال بعامل مضمير قولهم للرنجل راشداً مهدياً ومصاحباً معاناً باضمار اذهب وللقادم مأجوراً مبروراً أى رجعت وان أنشدت شعراً أو حدثت حديثاً قلت صادقاً باضمار قال واذا رأيت من يتعرض لامر قلت متعرضاً لعنن لم يعنه أى دنا منه متعرضاً﴾
قال الشارح : اعلم أن الحال قد يحذف عامله اذا كان فعلاً وفي الكلام دلالة عليه اما قرينة حال أو مقال فمن ذلك أن ترى رجلاً قد أزمع سفراً أو أراد حجاً فتقول « راشداً مهدياً » وتقديره اذهب راشداً مهدياً ، ومثله أن تقول لمن خرج الى سفر « مصاحباً معاناً » وتقديره اذهب أو سافر مصاحباً معاناً فدلالة قرينة الحال على الفعل وأغنت عن اللفظ به ؛ ولو رفعت هذه الاشياء وقات راشداً مهدياً ومصاحباً معاناً لكان جيداً عربياً على معنى أنت راشداً مهدياً ومصاحباً معاناً فالرفع باضمار مبتدأ هو الظاهر في المعنى والنصب باضمار فعل ؛ وكذلك لو رأيت رجلاً قد قدم من سفر أو حج أو زيارة لقلت « مأجوراً مبروراً » والمعنى قدمت مأجوراً مبروراً أو رجعت مأجوراً مبروراً ، ومن ذلك ان حدث فلان بكذا وكذا قلت « صادقاً والله » أو أنشد شعراً فتقول صادقاً والله أى قاله صادقاً لانه اذا أنشد فكأنه قد

قال قال كذا قلت قال صادقاً فالرفع جائز على اضمار مبتدأ كما جاز في راشداً مهدياً ومصاحباً معاناً ، ومن ذلك أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرض له فتقول « متعرضاً لعنن لم يعنه » كأنه قال فعل هذا متعرضاً لعنن أو دنا من هذا الامر متعرضاً والعنن ما عن لك أي عرض لك والمعنى أنه دخل في شئ لا يعنيه *
قال صاحب الكتاب ﴿ومنه أخذته بدرهم فصاعداً أو بدرهم فزائداً أى فذهب الثمن صاعداً أو زائداً ومنه أتميمياً مرة وقسماً أخرى كأنك قلت أنحول ومنه قوله تعالى (بلى قادرين) أى نجمهما قادرين﴾
قال الشارح : أما قولهم « أخذته بدرهم فصاعداً وبدرهم فزائداً » فصاعداً وزائداً نصب على الحال وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال والتقدير أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً فالثمن صاحب الحال والفعل الذى هو ذهب العامل في الحال وكذلك أخذته بدرهم فزائداً تقديره أخذته

بدرهم فذهب الثمن زائدا كما نه ابتاع متاعا بأثمان مختلفة فأخبر بأدنى الأثمان ثم جعل بعضها يتلو بعضها في
الزيادة والصعود وصار بعضها مثلا بدرهم وقيراط وبعضها بدرهم ودانق وحسن حذف الفعل لأمن اللبس
ولا يحسن عطفه على الباء في قولك بدرهم لوجه منها أن صاعدا وزائدا صفة ولا يحسن عطفه على الدرهم
الموصوف والوجه الثاني أن الثمن لا يعطف بمضه على بعض الفاء لأنه لا يتقدم بمضه على بعض إنما يقع
دفعه واحدة فلا تقول اشتريت الثوب بدرهم فدانق إنما ذلك بالوإلا لأنها للجمع بين الشئيين من غير
ترتيب والوجه الثالث أن صاعدا صفة فلا يحسن أن تجعل ثمننا في موضع الاسم الموصوف ، ولا يقع في
هذا الموضع من حروف المعطف إلا الفاء وثم لوقلت أخذته بدرهم وصاعدا لم يجوز لأن الأثمان يتلو بعضها
بعضا والفاء وثم تدلان على ذلك لافادتهما الترتيب والوإلا تدل على ترتيب الفعل فلذلك لم يجوز إلا
الفاء وثم والفاء أكثر في كلام العرب لاتصالها بما قبلها ؛ وأما قولهم « أتميميا مرة وقيسيا أخرى » فإنه
منصوب على الحال وإن كان أمما جامدا غير مشتق من حيث كان منسوبا والنسب يخرج من حيز
الجمود إلى حكم المشتقات حتى يصير وصفا والعامل فيه فعل محذوف تقديره أنحول تميميا مرة وقيسيا
أخرى أو تنتقل كأنه رأي رجلا في حال يكون ويتحول من حال إلى حال لا يثبت على شئ فقال أتميميا
مرة وقيسيا أخرى والمعنى أنتخلق مرة بأخلاق تميم وتارة بأخلاق قيس ولا تعتمد على خلق واحد منهما
كأنه يثبت له هذه الحال ويؤخره عليها وليس يستترشده عما يجمله وإن كان بلفظ الاستفهام ؛ وحكي
سبويه أن رجلا من بني أسد قال يوم جيلة وهو يوم لبني تميم وعامر على بني أسد وذبيان وقد استقبله
بغير أعور فنظر الأسدي إلى قومه فقال يا بني أسد أعور وذا ناب أتى بلفظ الاستفهام ولم يرد أن يستترشدهم
ليخبروه عن عوره لكنه حقق ذلك حذره ولهمزمو قتل منهم والفعل الناصب لأعور وذا ناب محذوف
تقديره أنستقبلون ودل عليه الحال المشاهدة ، وهذه المسألة من قبيل قولهم أقائمنا وقد قعد الناس إلا أن
الاسم المنصوب هنا لم يكن مأخوذا من فعل فاحتجج إلى تقدير فعل من غير لفظه وقياسه لو قدر من
لفظه أنتم تميميا مرة وتقيس قيسيا أخرى كما قلت في قولك أقائمنا وقد قعد الناس ، ويجوز الرفع في
قولك أتميميا مرة وقيسيا أخرى فنقول أتميمي مرة وقيسي أخرى على معنى أنت تميمي مرة وقيسي أخرى
فيكون مبتدأ وخبرا وجاز الرفع بتقدير المبتدأ كما ترفعه لو ظهر ذلك المبتدأ المقدر ، فأما قوله تعالى
(أئحسب الإنسان أن لن نجسم عظامه بلى قادرين على أن نسوى بنانه) فانتصاب قادرين عند
سبويه بفعل مقدر تقديره نجسمها قادرين ودل على ذلك الفعل قوله تعالى (أن لن نجسم عظامه)
وتسوية البنان ضم بعضها إلى بعض ؛ وذهب الفراء إلى أن انتصابه باضمار فعل دل عليه الفعل المذكور
أولا وهو قوله أئحسب الإنسان وتقديره بلى فليحسبنا قادرين على أن نسوى بنانه فهذا لجمعه مفعولا
ثانيا ومفعولا حسبت وأخواتها لا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر ، وذهب بعضهم إلى أن تقديره بلى
تقدر قادرين وهو ضيف أيضا لأن اسم الفاعل إذا وقع حالا لم يجوز أن يعمل فيه فعل من لفظه لا
تقول قت قائما وأنت تريد الحال لأن الحال لا بد فيها من فائدة إذ كانت فضلة في الخبر وليس في
ذلك فائدة لأنك لا تقوم إلا قائما والوجه هو الأول وهو مذهب سبويه *

التمييز

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقال له التبيين والتفسير وهو رفع الابهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد احتمالاته فمثاله في الجملة طاب زيد نفساً وتصيب عرقاً وتفتأ شجماً ﴾ أبرحت جارا * وامتلاً الاناء ماء وفي التنزيل (واشتمل الرأس شيباً . وفجرنا الأرض عيونا) ومثاله في المفرد عندي راقود خلا ورطل زيتاً ومنوان سمناً وقفيزان برأ وعشرون درهماً وثلاثون نوباً وملء الاناء عسلاً وعلى التمرة مثلها زبداء وما في السماء موضع كفت سحاباً ، وشبه المميز بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كوقعه في ضرب زيد عمراً وفي ضارب زيداً وضاربان زيداً وضاربون زيداً وضرب زيد عمراً ﴾

قال الشارح : اعلم ان التمييز والتفسير والتبيين واحد والمراد به رفع الابهام وإزالة اللبس وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد الخطاب فيها فتنبه على المراد بالنص على أحد احتمالاته تبيناً للغرض ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً ، وهذا الابهام يكون في جملة ومفرد فالجملة قولك طاب زيد نفساً وتصيب عرقاً وتفتأ شجماً : ألا ترى ان الطيبة في قولك طاب زيد مسندة اليه والمراد شيء من أشياءه ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كسائه وقلبه ومنزله وغير ذلك وكذلك التصيب والتفتؤ يكون من أشياء كثيرة فجرت لذلك مجرى عشرين في احتماله أشياء كثيرة فكما ان إبانة العشرين بشكرة جنس كذلك إبانة هذه الجملة بشكرة جنس ، وأما المفرد فنحو قولك عندي راقود خلا ورطل زيتاً ومنوان سمناً فالتمييز في هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة وانما لبيان نوع الراقود اذ الابهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخل والخمر والعسل وغير ذلك مما نوعي والراقود وعاء كالطب ، وكذلك قولك عندي رطل زيتاً التمييز فيه لابهام الرطل اذ الرطل مقدار يوزن به ويحتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن ويقال فيه رطل ورطل بكسر الراء وفتحها فالكسر أقيس والفتح أفصح وكذلك المنوان ثلثية مثلاً وهو مقدار يوزن به وكذلك باقي الأمثلة وهذا معني قوله « رفع الابهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد احتمالاته » وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن وانما كان نكرة لانه واحد في معني الجمع ألا تراك اذا قلت عندي عشرون درهماً معناه عشرون من الدراهم فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة ، ووجه ثان أن التمييز يشبه الحال وذلك أن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الابهام ألا ترى انك اذا قلت عندي عشرون احتل أنواعاً من المعدودات فاذا قلت درهماً أو ديناراً فقد أزلت ذلك الابهام وانضح بذكره ما كان متردداً مبهماً كما انك اذا قلت جاء زيد احتل أن يكون على صفات فلما قلت راكباً فقد أوضحت وأزلت ذلك الابهام فلما استويا في الايضاح والبيان استويا في لفظ التنكير ، ووجه ثالث أن المراد ما بين النوعين بالنكرة لانها أخف الاسماء كما تختار الفتحة اذا أريد تحريك حرف لمعني لان الفتحة أخف الحركات إلا أن يعرض ما يوجب العدول عنها الى غيرها ، وكانت جنساً لان الغرض تخليص الاجناس بعضها من بعض وقدبرت بمن لانها لبيان الجنس فأتى بها لذلك وحذفت تخفيفاً وهي مرادة ، واعلم ان المميز يكون واحداً ويكون جماعاً فاذا وقع بمد عدد نحو

عشرين وثلاثين ونحوهما لم يكن المميز الا واحدا نحو قولك عندي عشرون ثوبا وثلاثون عمامة لان العدد قد دل على الكمية ولم يبق بنا حاجة الا الى بيان نوع ذلك المبلغ وكان ذلك مما يحصل بالواحد وهو أخف، وأما اذا وقع مفسراً لغير عدد نحو هذا أفوه منك عبداً وخير منك عملاجاز الافراد والجمع لاحتمال أن يكون له عبد واحد وعبيد فإذا قلت هو أفوه منك عبيدا أو خير منك أعمالا دلت بلفظ الجمع على معنيين النوع وأنهم جماعة قل الله تعالى (تل هل نبشكم بالاخسرين أعمالا) فهم من ذلك النوع وأنه كان من جهات شتى لا من جهة واحدة واذا أفردت فهم منه النوع لا غير ، وقوله « وشبه التمييز بالمفعول » يعني ان موقعه في هذه الامثلة كوقعه يعني ان التمييز يشبه المفعول من حيث ان موقعه آخر نحو طاب زيد نفسا وهذا راقود خلا كما ان المفعول كذلك فانه يأتي فضاة بعد تمام الكلام ونفى بقولنا فضلة أنه يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله كما أن المفعول كذلك ولذلك وجب أن يكون منصوبا كما ان المفعول كذلك « فان قيل » لم زعمت ان التمييز مشبه بالمفعول ولم تقل انه مفعول في الحقيقة قيل أما ما كان من نحو عشرين درهما وراقود خلا وشبهه فان العامل فيه معنى والمماثي لا تعمل في المفعول به وأما ما كان من نحو طاب زيد نفسا وتصيب عرقا وتفقأ شعرا فانه وان كان العامل فيه فعلا فان الفعل فيه غير متمم فطاب فعل غير متمم لانه اذا طاب في نفسه لا يفعل بغيره شيئا وأما تصيب وتفقأ فعلان لازمان لانهما المطاوعة فالتاء ههنا بمنزلة النون يقال صبيته فتصيب وتفقأه فتفقأ كما تقول صبيته فانصب وتفقأه فانفقأ ولذلك لا تقول تصيبته ولا تفقأته ويثبت بذلك انه مشبه بالمفعول وليس مفعولا لقولك طاب زيد نفسا بمنزلة ضرب زيد عمرا في وقوعه طورا بعد التمام كوقوع المفعول ورطل زينا ونحوه بمنزلة ضارب زيدا ونحوه من أسماء الفاعلين وذلك من حيث انه مفرد فاذا نونته نصبت ما بعده واذا أزلت التنوين خفضت ما بعده وهو يقتضى ما بعده من النوع المميز كما ان اسم الفاعل اذا نونته نصبت به نحو ضارب زيدا واذا حذف التنوين خفضت نحو ضارب زيد وهو يقتضى ما بعده من المفعول فلذلك وجب أن يعمل الراقود والرطل وان كانا من الاسماء الجامدة ومنوان وقبزان بمنزلة ضاربان من الجهة المذكورة وعشرون وثلاثون ونحوهما بمنزلة ضاربون من حيث انه مجموع بالواو والنون كما ان ضاربون كذلك وتسقط نونه للاضافة ويقتضى المفسر بعدها على ما تقدم ، وتوالت « ملء الاتاء ماء ومثلها زيدا وموضع كف سحابا » بمنزلة المصدر المضاف الى الفاعل نحو أعجبنى ضرب زيد عمرا فالمضاف اليه حال بينه وبين المميز فامتنع من الاضافة كما حال التنوين في رطل زينا والنون في عشرون درهما فاهرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا ينتصب المميز عن مفرد الا عن تام والذي يتم به أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة وذلك علي ضربين زائل ولازم فلزائل التمام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول عندي رطل زيت ومنوا سمن واللازم التمام بنون الجمع والاضافة لانك لا تقول ملء عسل ولا مثل زيد ولا عشرو درهم ﴾

قال الشارح : يريد ان المميز اذا كان بعد مفرد فلا بد أن يستوفي ذلك المفرد جميع ما يتم به ويؤذن بانفصاله مما بعده بحيث لا يصح اضافته الى ما بعده اذ المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فاذا

لم يكن هناك ما يمنع الاضافة كان في حكم الناقص الذي لا يتم معناه الا بما بعده من المضاف اليه ،
 « والذي يتم به الاسم أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة » لان هذه الاشياء تفصل
 ما تدخل عليه عما بعده وتؤذن بانتهائه ، وجملة الامر أنك اذا قلت عندى راقود خلا ورطل زيتاً فلا
 يحسن أن يجرى وصفا على ما قبله فنقول راقود خل ورطل زيت لانه اسم جامد غير مشق من فعل فلا
 يكون وصفا كالشتقات وكانت الاضافة غير ممتنعة بحكم الاسمية فقلت عندى راقود خل ورطل زيت
 وتكون اضافته من قبيل اضافة النوع الى الجنس والبعض الى الكل نحو هذا ثوب خز وجبة صوف
 والمعنى من خز ومن صوف فاذا دخل التنوين الاسم المميز نحو رطل وراقود أو نون التثنية نحو قولك
 رطلان ومنوان أو نون الجمع نحو عشرين وثلاثين ونحوهما من الاعداد آذن ذلك باكتفاء الاسم وتامه
 وحال بينه وبين الاضافة وكذلك الاضافة في نحو ملء الاناء عسلا ومثلها زبدا وموضع كف سحبا حالت
 بين المميز والمميز ومنعته من الاضافة منع التنوين والنون فنصب على الفضلة تشبيها بالمفعول وتنزيلا
 للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من الجهة التي ذكرناها فعمل التنصب وانحط عن درجة اسم الفاعل فاختص
 عمله في الشكوة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا جرى على خبر من هو
 له وجب ابراز ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو ، وأما قوله « وذلك على ضربين زائل ولازم »
 يريد أن هذه الاشياء التي يتم بها الاسم المميز حتى ينصب ما بعده منها ما يزول وأنت فيه مخير إن شئت
 أثبتته ونصبت ما بعده وإن شئت حذفته وخففت ما بعده وذلك التنوين ونون التثنية نقول هذا راقود
 خلا ورطل سمنا وأوقية ذهباً ثبتت للتنوين وتنصب المميز وإن شئت حذف التنوين وخففت فقلت
 راقود خل ورطل سمن وأوقية ذهب لان التنوين معاقب للاضافة ، وكذلك نون التثنية أنت في حذفها
 وانباتها مخير نقول عندى منوان سمنا ورطلان عسلا تنصب سمنا وعسلا بعد النون ولك حذفها وانخفاض
 نحو منوا سمن ورطلا عسل ، « وأما اللازم فنحو نون الجمع » في نحو عشرين وثلاثين الى التسعين والنون
 فيه لازمة والتمييز بعدها منصوب ولا يجوز حذف النون منه و اضافته الى المميز لان نصبه ما بعده بالحل
 والشبه باسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك ضاربون وحسنون ولم يبق قوتها فيتصرف
 تصرفهما وإنما اضعف شبهه ألزم طريقة واحدة في التفسير والبيان فان أضفته الى مالك نحو عشرون وعشرو
 زيد جاز حذف النون كما جاز اضافة المركب وإن كان مبنياً نحو قولك ثلاثة عشر كعشرك وخمسة عشر ك
 « وكذلك التمييز بعد الاضافة يقع لازماً » نحو ملء الاناء عسلا وعلى التمرة مثلاً زبدا لان المضاف والمضاف
 اليه معا هو المقدار المبهم الذي وقع التفسير له فلم يجز أن تقول ملء عسل ولا مثل زيد قاعره •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقدارا كيلا كقفيزان أو وزنا
 كنوان أو مساحة كوضع كف أو عددا كعشرون أو مقياسا ككلوه ومثلها ، وقد يقع فيما ليس اياها نحو
 قولهم وبجھ رجلا والله دره قارسا وحسبك به ناصراً »

قال الشارح : « تمييز المفرد أكثر ما يجيء بعد المقادير » والمقدار هو المقابل للشيء ببدله من غير
 زيادة ولا نقصان والمقادير أربعة أضرب مكيل وموزون ومسوح ومعدود فالكيل نحو قولك مكوكان

دقيقاً وتميزان برأ والموزون منوان سماً وورطلان عسلاً والمسوح بلغت أرضنا خمسين جريباً وما في السماء موضع كف سحاباً والممدود نحو عشرين درهما وكلها محتاجة الى اياتها بالانواع لانها تقع على أشياء كثيرة فاذا قلت مكوكان احتمل أن يكون خنطة أو شعيراً أو غيرهما مما يكال واذا قلت منوان احتمل أشياء كثيرة مما يوزن نحو السمن والعسل واذا قلت بلغت أرضنا وأردت المساحة احتمل أشياء من المقادير المتماشع بها نحو الجريب والذراع والمدي ونحو ذلك وكذلك اذا قلت عندى عشرون احتمل دنانير ودرهم وثياباً وعبيداً وغيرهما من الممدودات فوجب لذلك اياتها بالانواع ، وحق النوع المفسر أن يكون جمعاً معرفاً بالاناف واللام نحو عشرين من الدراهم أما كونه جمعاً فلا أنه واقع على كل واحد من ذلك النوع فكان واقعاً على جماعة وأما كونه معرفاً باللام فلتعريف الجنس فاذا قلت عشرون من الدراهم كنت قد أثبت بالكلام على وجهه ومقتضى القياس فيه وإن أردت التخفيف قلت عشرون درهما فتحذف لفظ الجمع وحرف التعريف واكتفيت بواحد من ذلك منكور لان الواحد المذكور شائع في الجنس فلشباعه جرى مجرى الجمع ، وأما قوله « أو مقياساً » فالقياس المقدار يقال قست الشيء بالشيء اذا قدرته به وقوله « ماؤه ومثلها » فإشارة الى قولهم ملء الاناء عسلاً وعلى التمرة مثلها زبدا والفرق بين المقياس وغيره من المقادير المذكورة أن تلك المقادير المذكورة أشياء محقة محدودة والمقياس مقدار على سبيل التقريب لا التحديد ألا ترى أن ملء الاناء ومثل التمرة ليسا بكيال معروف ولا ميزان ولا مساحة وإنما هو تقريب لمقداره ، وأما قوله « وقد يقع فيما ليس اياها » يريد أن التمييز قد يأتي بعد مفرد ليس مقدارا من المقادير المذكورة نحو قولهم « ويجه رجلاً والله دره فارساً وحسبك به ناصراً » فويجه من المصادر التي لم ينطق لها بفعل ومعناه الترحم والله دره فارساً جملة اسمية ومعناها المدح والمراد لله عمله ومثله حسبك به ناصراً فهذه الاشياء مبهمه لانه لا يعلم المدح من أى جهة فالنكرة فيها منصوبة على التمييز وهي الممدوحة في المعنى ونحوه هو أشجع الناس فارساً اذا أردت أنه هو الممدوح بالشجاعة والمضاف اليه المجرور ههنا بمنزلة النون في عشرين والتنوين في رطل في منعه الاضافة الى المميز كما منعت النون في عشرين والتنوين في رطل من ذلك والتقدير ويجه من رجل والله دره من فارس وحسبك به من ناصراً ، « فان قيل » كيف جاز دخول من ههنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على افرادها فقلت من رجل ومن فارس ومن ناصراً وحسن ذلك وأنت لا تقول هو أفوه منك من عبداً ولا عندى عشرون من درهم بل ترده عند ظهور من الى الجمع نحو من العبيد ومن الدراهم فالجواب أن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز ألا ترى أنك اذا قلت ويجه رجلاً والله دره فارساً وحسبك به ناصراً جاز أن تعني في هذه الحال فلما كان قد يقع فيه ليس مشتبهين فصل بينهما بدخول من *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولقد أبى سيبويه تقديم المميز على عامله وفرق أبو العباس بين النوعين فأجاز نفساً طاب زيد ولم يجوز لى سمناً منوان وزعم أنه رأى المازنى وأشد قول الشاعر ﴿ وما كاد نفساً بالفرق تطيب ﴾ *

قال الشارح : اعلم أن « سيبويه لا يرى تقديم المميز على عامله » فعلا كان العامل أو معنى لا يجوز أن

تقول عرقاً تصيب زيد ولا نفساً طبت وكذلك لا يجوز سمناً عندى منوان ولا برأً عندى قفزان على تقدير عندى منوان سمناً وقفزان برأً ، أما إذا كن العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقديم معموله عليه ظاهر لضعف عامه وكذلك يتمتع تقديم الحال على العامل المعنوى فلا تقول قائماً فى الدار زيد على ارادة فى الدار زيد قائماً ، وأما إذا كن العامل فعلاً متصرفاً ففضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامه الا أنه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً فى المعنى من حيث كان الفعل مسنداً اليه فى المعنى والحقيقة ألا ترى أن التصيب فى قولك تصيب زيد عرقاً وتفقاً شحماً فى الحقيقة للعرق والتفقؤ للشحم والتقدير تصيب عرق زيد وتفقاً شحمه فلو قدمناها لا وقعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعل لأن الفاعل اذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً وكذلك اذا قدمناه لا يصح أن يكون فى تقدير فاعل ثقل ههنا الفعل اذا كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل ؛ « فان قيل » فأنت اذا قلت جاء زيد راكباً نصبت راكباً على الحال وجاز لك تقديمه فتقول راكباً جاء زيد والمنصوب هنا هو المرفوع فى المعنى فما الفرق بينهما قيل نحن اذا قلنا جاء زيد راكباً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنى وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه وأما اذا قلنا طاب زيد نفساً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ولم يستوفه من جهة المعنى لذلك لم يجوز تقديم المنصوب كما لم يجوز تقديم المرفوع ، وقد ذهب أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرور وجماعة من الكوفيين الى جوازه واحتجوا لذلك ببيت أشدوه وهو

أَهْجُرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

أراد وما كاد تطيب نفساً بالفراق ولا حجة فى ذلك لقولته وشذوذه مع أن الرواية وما كاد نفسى بالفراق تطيب هكذا قال أبو اسحق الزجاج *

فصل قال صاحب الكتاب * وإعلم أن هذه المديزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها ألا تراها اذا رجعت الى المعنى متصفة بما هى منتسبة عنه ومنادية على أن الاصل عندى زيت رجل وسمين منوان ودرهم عشرون وعسل ملء الاثاء وزبد مثل النمرة وسحاب موضع كيف وكذلك الاصل وصف النفس بالطيب والعرق بالتصيب والشيب بالاشتعال وأن يقال طابت نفسه وتصيب عرقه واشتعل شيب رأى لان الفعل فى الحقيقة وصف فى الفاعل والسبب فى هذه الازالة قصدهم الى ضرب من المبالغة والتأكيده **قال الشارح** : اعلم أنك اذا أردت أن تخبر أن عندك جنساً من الاجناس وله مقدار معلوم إما كيل وإما بوزن وإما غيرهما من المقادير جعلت المقدار وصفاً لذلك الجنس لتوضحه وتبين كميته لان الاوصاف توضح الموصوفين وتزيل ابهامها فتقول عندى خل راقود ونوب ذراع ودرهم عشرون ومن ذلك قول العرب أخذ بنو فلان من بنى فلان ابلاً مائة قال الاعشى

لَإِنْ كُنْتُ فِي جُبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرَقِيتْ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ

وسلخ ذلك لان المقادير اذا انفردت كانت معنا لما قبلها لما تضمن لفظها من الطول والقصر والقسلة والكثرة فإذا قال رأيت نوباً ذراعاً فكأنه قال قصيراً وإذا قال رأيت نوباً خسين ذراعاً فكأنه قال طويلاً وإذا قال مررت بابل مائة فكأنه قال كثيرة وكذلك تقول مررت ببر قفبز وبسل رجل فيكون جميع ما

مررت به من البر قفيزاً واحداً وجميع ما عررت به من العسل رطلاً واحداً الا أنهم قد يقدمون الوصف الذى هو المقدار لضرب من المبالغة وتأكيده العناية به فيقولون عندي راقود خلا ورطل عسلاً ولم يحسن أن يجعل وصفاً لما قبله من المقدار اذ كان جوهره ليس فيه معنى فعل وكانت اضافة الاول اليه سائفة اذ كان منه فتقول راقود خل ورطل عسل والمعنى من خل ومن عسل كما تقول نوب خز وخاتم ذهب والمراد نوب من خز وخاتم من ذهب وان شئت نونت ونصبت على التمييز على ما تقدم واذا قلت عندي عسل رطل وخل راقود فقد أتيت به على الاصل واذا قدمت وقلت عندي رطل عسلاً وراقود خلا فقد غيرتهما عن أصلهما لما ذكرناه من ارادة المبالغة والتأكيده في الاخبار عن مقدار ذلك النوع فهذا المراد من قوله « ألا تراها اذا رجعت الى المعنى منتصبة بما هي منتصبة عنه » يريد أنها منتصبة بالمقادير التي قبلها لشبهها بأسماء الفاعلين على ما تقدم وهذه المقادير الناصبة لها أوصاف في الحقيقة على ما بينا أن الاصل في قولك عندي راقود خلا ورطل زيتاً عندي خل راقود وزيت رطل ؛ وقوله « ومنادية على أن الاصل كذا » يريد أنه مفهوم منها معنى الوصفية وان لم يكن اللفظ على ذلك وكذلك القول في قولك طاب زيد نفساً وتصيب عرقاً وتفقا شحماً المعنى على وصف النفس بالطيب والعرق بالتصيب والشحم بالتفقو والشيب بالاستعمال فاذا قلت طاب زيد نفساً فتقديره طابت نفس زيد واذا قلت تصيب عرقاً فتقديره تصيب عرقه واذا قلت تفقا شحماً زيد فتقديره تفقا شحم زيد وانما غيرت بأن ينقل الفعل عن الثاني الى الاول فارتفع بالفعل المنقول اليه وصار فاعلاً في اللفظ واستغنى الفعل به فانتصب ما كان فاعلاً على التشبيه بالمفعول اذ كان له به تعلق والفعل ينصب كل ما تعلق به بعد رفع الفاعل ، وقوله « لان الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل » يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث وذلك وصف في الفاعل فاذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالاً نحو قولك تكلم الحجر وطار الفرس فالحجر لا يوصف بالكلام ولا الفرس بالطيران الا أن تريد المجاز كذلك قولك طاب زيد وتصيب وتفقا لا يوصف زيد بالطيب والتصيب والتفقو فعمل بذلك أن المراد المجاز وذلك أنه في الحقيقة اشياء من سببه وانما أسند اليه مبالغة وتأكيده ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً الى جزء منه فصار مسنداً الى الجميع وهو أبلغ في المعنى ؛ والتأكيده أنه لما كان يفهم منه الاسناد الى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ الى زيد تمكن المعنى ثم لما احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض وأن يطيب لسانه بأن يمدب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلأوه تبسين المراد من ذلك بالشيء التي هي فاعل في المعنى فقبل طاب زيد نفساً وكذلك الباقي فهذا معنى قوله « والسبب في هذه الازالة قصدهم الى ضرب من المبالغة والتأكيده » فاعرفه *

المنصوب على الاستثناء

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ المستثنى في اعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بالآ من كلام موجب وذلك جاء في القوم الا زيدا ﴾ قال الشارح : اعلم ان الاستثناء استفعال من ثناء عن الامر ينفيه اذا صرفه عنه فالاستثناء صرف

اللفظ عن عمره باخراج المستثنى من أن يتناوله الاول وحقيقته تخصيص صفة عامة فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء فإذا قلت قام القوم الا زيدا تبين بقولك الا زيدا أنه لم يكن داخلًا تحت الصدر إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازًا وهذا معنى قول النحويين الاستثناء اخراج بعض من كل أى اخراجه من أن يتناوله الصدر فلا تخرج الثانى مما دخل فى الاول فهو شبه حرف النفي فقولنا قام القوم الا زيدا بمنزلة قام القوم لا زيد الا ان الفرق بين الاستثناء والعطف أن الاستثناء لا يكون الا بعضاً من كل والمعطوف يكون غير الاول ويجوز أن يعطف على واحد نحو قولك قام زيد لا عمرو ولا يجوز فى الاستثناء أن تقول قام زيد الا عمرا والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة وهما بمنزلة اسم مضاف فإذا قلت جاءنى قومك الا قليلا منهم فهو بمنزلة قولك جاءنى أ كثر قومك فكأنه اسم مضاف لا يتم الا بالاضافة، وأصل المستثنى أن يكون منصوباً لانه كاللمول وإنما يعدل عنه لغرض يدكر بعد، ولتقدم الكلام على العامل فى المستثنى ثم على أقسامه، وفى «العامل فى المستثنى» أقوال منها قول سيبويه أن العامل فيه الفعل المقدم أو معنى الفعل بواسطة إلا «فان قيل» الفعل المتقدم لازم غير متعد فكيف يجوز أن يعمل فى المستثنى النصب قيل لما دخلت عليه الا قوته وذلك أنها أحدثت فيه معنى الاستثناء كما بقوى بحرف الجر فى مررت بزيد، «فان قيل» «فلا أعمالوا الا فيما بعدها كما أعمالوا حروف الجر لما أوصلت الفعل الى ما بعدها فالجواب ان إلا إنما لم تعمل جراً ولا غيره من قبل انها لم تخلص للاسماء دون الافعال والحروف ألا تراك تقول ما جاءنى زيد تظ الا يقرأ ولا مررت بمحمد قط الا يصل ولا أقيت بكرا الا فى المسجد ولا رأيت خالدا الا على الفرس فلما لم تخلص للاسماء بل باشرت بها الافعال والحروف كما باشرت بها الاسماء لم يجوز لها أن تعمل جراً ولا غيره وذلك لان العامل يبنى أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه فلما لم يكن إلا اختصاص بالاسم لم يجوز لها أن تعمل فيه، وإذا قلت قام القوم اقتضى ذلك كل من يدخل تحت عموم اللفظ فإذا أتيت بالاستثناء بينت ان مدلول الاول وعمومه ليس مراداً فاقضى البيان فنصب المستثنى لاقتضائه إياه على حد اقتضاء العشرين ما بعدها اذا قلت عندى عشرون درهما، وذهب أبو المباس المبرد وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين الى ان الناصب المستثنى الا نياية عن أستثنى فإذا قال أتانى القوم الا زيدا فكأنه قال أتانى القوم أستثنى زيدا وهو ضعيف لانك تقول أتانى القوم غير زيد فنصب غيرا ولا يجوز أن تقدر بأستثنى غير زيد لانه يفسد المعنى وليس قبل غير حرف تقيمه مقام الناصب ولان فيه إعمال معنى الحرف وإعمال معانى الحروف لا يجوز ألا ترى انك لا تقول ما زيدا قائماً على معنى نفيت زيدا قائماً وإنما لم يجوز ذلك لانهم إنما أتوا بالحروف نائبات عن الافعال لمجازاً واختصاراً فإذا أخذت تعمل معانى هذه الحروف كان فيه تطمع الى الافعال وفيه تقض للغرض وتراجع عما اعتزموه فلم يجوز ذلك كما لم يجوز الادغام فى مثل جلبب ومهد لان فيه إبطال غرضهم وهو الالحاق، وذهب الفراء وهو المشهور من مذهب الكوفيين الى أن الامركبة من حرفين إن التى تنصب الاسماء وترفع الاخبار ولا التى للعطف فصار إن لا تخففت النون وادغمت فى اللام فأعملوها فيما بعدها عملين فنصبوا بها فى الايجاب اعتباراً بان وعطفوا بها فى النفي

اعتباراً بلا فإذا رفعوا في المنى فقد أعمالوها عمل لا فجعلوها عاطفة وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعمالوها عمل ان وزيدا اسمها وقد كفت لا من الخبر والتأويل ان زيدا لم يقم وهو قول فاسد أيضاً لاننا نقول ما أتاني الا زيد فترفع زيدا وليس قبله مرفوع يعطف عليه ولم يحز فيه النصب فيبطل تأخير الحرفين معاً، وحكى عن الكسائي انه قال انما نصبنا المستثنى لان تأويله قام القوم الا أن زيدا لم يقم وقد رده الفراء بأن قال لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل لكان مع لا في قولك قام زيد لا عمرو كذلك وقيل قول الكسائي يرجع الى قول سيبويه وانما هذا القول لتقرير معنى الاستثناء لا لتحقيق نفس العامل، فأما قول صاحب الكتاب « المستثنى في اعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بالا من كلام موجب وذلك جاء في القوم الا زيدا » فانه على ما ذكر وذلك أن المستثنى في اعرابه على خمسة أضرب منها ما هو منصوب أبداً فلا يجوز غيره من الاعراب وهو ثلاثة أشياء أحدها ما استثنى بالا من كلام موجب وإلا أم حروف الاستثناء وهي المستولية على هذا الباب، وقوله من كلام موجب فالموجب من الكلام ما ليس معه حرف نفي والمثبت من الافعال ما وقع وحدث فقولك قام زيد موجب مثبت موجب لانه ليس بمنفى ولا جار مجرى المنفى بأن يكون معه حرف نفي أو استفهام ومثبت من حيث انه قد وقع وكان فكل مثبت موجب وليس كل موجب مثبتاً فقولك يقوم زيد موجب امدم النافي أو ما يجري مجراه وليس بمنفى والعبرة في الاستثناء بالموجب سواء كان مثبتاً أو غير مثبت فالمستثنى من الموجب منصوب أبداً نحو قولك أتاني القوم الا زيدا ورأيت القوم الا زيدا ومررت بالقوم الا زيدا ليس فيه الا النصب وانما كان منصوباً لشبهه بالمفعول ووجه الشبه بينهما أنه يأتي بعد الكلام التام فضلة وموقعه من الجملة الآخر كوقعه وانما قلنا أنه مشبه بالمفعول ولم نقل أنه مفعول لان المستثنى أبداً بعض المستثنى منه والمفعول غير الفاعل وكذلك قلنا في خبر كان أنه مشبه بالمفعول ويؤيد ما قلناه أنه يعمل في المستثنى المعاني نحو قولك القوم في الدار الا زيدا والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه الا لفظ الفعل اما ظاهراً واما مضمرًا فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وبعداً وخلا بعد كل كلام وبعضهم يجر بخلا وقيل بهما ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد ﴾

قال الشارح : ومن ذلك « المستثنى بخلا وعدا » فان المستثنى بهما لا يكون الا نصباً سواء كان الاستثناء من موجب أو منفي تقول قام القوم خلا زيدا وعدا عمرا وما قام أحد خلا زيدا وعدا عمرا وما بعدهما مخرج مما قبلهما فهو بعد الموجب منفي وبعد المنفى موجب مثبت وانما كان المستثنى بهما منصوباً لانهما فعلاّن ماضيان وفاعلهما مضمر مستتر فيهما لا يظهر في تشنية ولا جمع فقول قام القوم خلا زيدا وخلا الزيدين وخلا الزيدين وكذلك عدا والتقدير خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم الزيدين وعدا بعضهم الزيدين وكذلك في الجمع والفاعل المضمر المقدّر ببعض موحّد أبداً وان كان المستثنى منه منفي أو مجموعاً لان البعض يقع على الاثنين والجمع على حسب المستثنى منه فانتهاب ما بعدهما بأنه مفعول فأما خلا فانه فعل لازم في أصله لا يتعدى الا في الاستثناء خاصة وأما عدا فهو متعد

في أصله من عداه الامر بعدوه اذا جاوزه وانما استثنى بهما وان لم يكن لفظهما جعداً لما فيهما من معنى الجاوزة والخروج عن الشيء فجرباً في هذا المكان مجرى ليس ولا يكون وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع في التقدير كما كان كذلك في ليس ولا يكون ، « وبعض العرب يجعل خلا حرف خفض » فيخفف المستثنى على كل حال كما أن حاشي كذلك فيكون لفظها مشتركا بين الحرف والفعل فان اعتقدت فيها الحرفية جررت ما بعدها وان اعتقدت فيها الفعلية نصبت بها وصارت كالنصب على مشتركة بين الحرف والفعل وهذا لا خلاف فيه ، وأما عدا فهي فعل ولم يحك سيبويه ولا أبو العباس المبرد فيها الحرفية وانما حكاهما أبو الحسن الاخفش فعدها مع خلا مما يحجر *

قال صاحب الكتاب * فأما ما عدا وما خلا فلانصب ليس الا وكذلك ليس ولا يكون وذلك جاءني القوم أو ما جازني عدا زيدا وخلا زيدا وما عدا زيدا وما خلا زيدا قال لبيد
 * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وليس زيدا ولا يكون زيدا وهذه أفعال مضمرة فاعلوها *
 قال الشارح : أما « ما خلا وما عدا » فلا يقع بعدهما الا منصوب لان ما فيهما مصدرية فلا تكون صلتهما الأفعال وفاعلهما مضمرة مقدر بالبعض على ما تقدم وما بعدها في موضع مصدر منصوب فإذا قلت قام القوم ما خلا زيدا وما عدا بكرأ كأنت قلت خلو زيد وعدو بكر كأنت قلت قام القوم مجاوزتهم زيدا وذلك المصدر في موضع الحال كما قالوا رجع عوده على بدته ونظاره كثيرة ، فأما قول لبيد
 ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

الشاهد فيه نصب اسم الله تعالى بقوله ما خلا على ما قدمناه ومعنى البيت ظاهر ، وكذلك « الاستثناء بليس ولا يكون » لا يكون المستثنى بهما الا منصوباً متفياً كان المستثنى منه أو موجبا وذلك قولك في الموجب قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا وتقول في المنفى ما قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا واتصاف المستثنى هنا بأنه خبر ليس ولا يكون واسمها مضمرة والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا ولا يظهر هذا الاسم المقدر على ما تقدم في خلا وعدا لان هذه الأفعال أنشئت في الاستثناء عن الافعال لا يكون بعد الا في الاستثناء الا اسم واحد فكذلك لا يكون بعد هذه الأفعال الا اسم واحد لانها في معناها ، والكوفيون يقولون التقدير لا يكون فعلهم فعل زيد أضمرت الفعل وهو المضمرة المجهول ووضعت الاسم المنصوب موضع الفعل ، وما ذهب اليه البصريون أمثل لانه أقل اضماراً فكان أولى ، وقد يكون ليس ولا يكون وصفين لما قبلهما من التكرار تقول اتقني امرأة لا تكون هندا فوضع لا تكون رفع بأنه وصف لامرأة وكذلك تقول في النصب والجر رأيت امرأة ليست هندا ولا تكون هندا ومررت بامرأة ليست هندا ولا تكون هندا ، ولا يوصف بخلا وعدا كما وصف بليس ولا يكون لا تقول أنتني امرأة خات هندا وعدت جملاً وذلك أن ليس ولا يكون لفظهما جعد تخالف ما بعدهما ما قبلهما فجرباً في ذلك مجرى غير فوصف بهما كما يوصف بغير وأما خلا وعدا فليسا كذلك وانما يستثنى بهما على التأويل لانهما جعد ولما كان معناهما المجاوزة والخروج عن الشيء فهم منهما مفارقة الاول فاستثنى بهما لهذا المعنى ولم يوصف بهما لان لفظهما ليس جعداً فيجرباً مجرى غير ، « فان قيل » فما موضع ليس

ولا يكون من الاعراب في الاستثناء قيل بحتل وجهين أحدهما أن لا يكون لواحد منهما موضع من الاعراب بل يكون كلاماً مستأنفاً خصص به ذلك العام كما يقول القائل جاءني الناس وجاءني زيد عقيب كلامه بجملة من غير الكلام الاول بين بها خصوص الجملة الاولى ومثله قوله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلاؤه الثلث) ثم قال (فان كان له أخوة فلاؤه السدس) فجري ذلك مجرى الا أن يكون له أخوة ، والوجه الثاني أن يكونا في موضع الحال فاذا قلت جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا فتقديره جاءني القوم وليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا كما تقول جاءني زيد وليس معه عمرو ويجوز اسقاط الواو فتقول جاءني زيد ليس معه عمرو فيلزم اسقاط الواو في الاستثناء لان ليس ولا يكون نائبان عن إلا ولا يكون مع الا الواو فكذلك في ليس ولا يكون ويكون التقدير جاءني القوم خالين من زيد وعادين عن زيد وتكون الجمتان كلاماً واحداً فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما قدم من المستثنى كقولك ما جاءني الا أخاك أحد قال

وما لي إلا آل أحمد شيعة ﴾ وما لي إلا مشعب الحق مشعب ﴾

قال الشارح : هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها الا منصوباً وذلك المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه نحو قولك ما جاءني الا زيدا أحد وما رأيت الا زيدا أحدًا وما مررت الا زيدا بأحد وأما لزم النصب في المستثنى اذا تقدم لانه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان البديل والنصب فالبديل هو الوجه المختار على ما سيذكر بعد والنصب جائز على أصل الباب فلما قدمته امتنع البديل الذي هو الوجه الراجح لان البديل لا يتقدم البديل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد وليس قبله ما يكون بدلا منه فتعين النصب الذي هو المرجوح للضرورة ومن النحويين من يسميه أحسن التبيينين ونظير هذه المسألة صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها قائما رجل لا يجوز في قائم الا النصب لانك اذا أخرته فقلت فيها رجل قائم جاز في قائم وجهان الرفع على النعت والنصب على الحال لأن الحال أضعف لان نعت النكرة أجود من الحال منها فاذا قدم بطل النعت واذا بطل النعت تعين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان جائزا مرجوحا مختارا ، فأما « قول الشاعر الذي أنشده » فان البيت للكميت ومشعب الحق طريقه والشيمة الاعوان والاحزاب والاصل فالى شيعة الا آل أحمد وما لي مشعب الا مشعب الحق : وقال الآخر وهو كعب بن مالك

وَالنَّاسُ أَرْبُ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَزَرُّ

يُخَاطَبُ النَّبِيَّ ﷺ وَالْأَلْبَابُ الْمُنَاطِبُونَ الْمُجْتَمِعُونَ وَالْوَزَرُ الْمَلْبَأُ وَأَصْلُهُ الْجَبَلُ *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما كان استثناءه منقطعا كقولك ما جاءني أحد الاحرار وهي اللغة المجازية ومنه قوله عز وجل (لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم) وقولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر ﴾ قال الشارح : هذا هو الوجه الثالث مما لا يكون المستثنى فيه الا منصوبا وهو ما كان المستثنى فيه من غير نوع الاول ويسمى « المنقطع » لا تقطاعه منه اذ كان من غير نوعه وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه لان استثناء الشيء من جنسه اخراج بعض ما لولاه لتناوله

الاول ولذلك كان تخصيصاً على ما سبق ، فأما اذا كان من غير الجنس فلا يتناول اللفظ واذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج الى ما يخرج منه اذ اللفظ اذا كان موضوعاً براءً شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه واذا كان كذلك قائماً يصح بطريق المجاز والحمل على لكن في الاستدراك ولذلك قدرها سيويوه بسكن وذلك من قبل ان لكن لا يكون ما بعدها الا مخالفاً لما قبلها كما ان إلا في الاستثناء كذلك الا ان لكن لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها بخلاف الا فإنه لا يستثنى بها الا بعض من كل فعلى هذا تقول « ما جاءني أحد الاحرار » وما بالدار أحد الا وتداً فهذا المستثنى وما كان مثله منصوب أبداً وذلك لتعذر البديل اذ لا يبدل في الاستثناء الا ما كان بعضاً للاول واذا امتنع البديل تعين النصب على ما ذكرنا في الاستثناء المقدم ، وهذا الاستثناء على ضربين أحدهما ما النصب فيه مختار والآخر واجب فالاول نحو قولك ما جاءني أحد الاحرار وما بالدار أحد الدابة فهذا وشبهه فيه مذهبان مذهب أهل المجاز وهي اللغة الفصحى وذلك نصب المستثنى على كل حال لما ذكرناه من الاعتلال ومذهب بني نعيم وهو أن يجيزوا فيه البديل والنصب فالنصب على أصل الباب والبديل على تأويلين أحدهما انك اذا قلت ما جاءني أحد الاحرار فكأنك قلت ما جاءني الاحرار ثم ذكرت أحدًا توكدًا فيكون الاستثناء من القدر الذي وقعت الشركة فيه بين الاحدين والحار وهي الحيوانية مثلاً أو الشيشية ويكون تقديره ما جاءني حيوان أو شيء أحد أو غيره الاحرار ، الثاني من التأويلين أن تجعل الحار يقوم مقام من جاءك من الرجال على التمثيل كما يقال عتابك السيف وتحببك الضرب كما قال

وَحَيْلٌ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِحَيْلٍ تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجَمِيعُ
وقال الآخر ليس بَيْنِي وَبَيْنَ عِتَابٍ غَيْرَ طَعْنٍ الْكُلِّيَّ وَضَرْبِ الرَّقَابِ

أى هذا الذى ألقاه مقام التحية والعتاب ، ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى (ما لهم به من علم الا اتباع الظن) وقوله تعالى (وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولسوف يرضى) وبنو نعيم يقرؤونها برفع يجعلون اتباع الظن عليهم وابتغاء وجهه سبحانه نعمة لهم عنده ، ومنه قول الشاعر وبلدة ليس لها أنيس إلا اليعافير والأيديس^(١)

جعل اليعافير أنيس ذلك المكان ومثله قول النابغة

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانًا أَسْأَلُهَا حَيْثُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْحِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْإَوَارِيُّ لَا يَأِيَّ مَا أُيْدِنُهَا وَالشَّوْئِيُّ كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلَمَةِ الْجَلْدِ^(٢)

(١) هذا البيت من شواهد سيويوه . وقد استشهد به في كتابه مرتين الاولى لجواز اظهار حرف الجر فان التقدير (ورب بلدة) وليست الولو عنده عوضاً من رب كما هي عند غيره بل هي حرف عطف الا أنها دالة على رب . والثانية لرفع اليعافير وليس بدلاً من الانيس على الاتساع والمجاز اذ جعلها أنيساً . ويجوز فيها النصب . والرفع والنصب اثنان أما بنو نعيم فيرفعون وأما أهل المجاز فينصبون . واليعافير أولاد الغنم واحدها يعمور واليعيس بقر الوحش . وأصل اليعيس البيضاء سميت به البقر ابيضاً . وأصله في الايل فاستدير للبقر . وهذا البيت من أروضة لجران البود فيما ذكره الصنع ولم ينسبه الاعلام (٢) وهذا البيت من شواهد سيويوه أيضاً وقد استشهد به للنصب على الاستثناء المنقطع لانها من غير جنس الاحدين . وقد علمت أنه يجوز الرفع على البديل والتقدير وما بالربع أحد الا الاراري على أن تجعلها من

ينشد برقع الأورى ونصبها فن رفع جعلها من إحدى ذلك المكان والوجه النصب وعليه أكثر الناس ، وأما الضرب الثاني وهو ما لا يجوز فيه إلا النصب فقط وذلك نحو قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) فن في موضع نصب لانه من غير الجنس لان عاصم فاعل ومن رحم معصوم أى من رحمه الله والفاعل ليس من جنس المفعول ، ومنهم من يجعله استثناء متصلا فيكون عاصم فاعلا بمعنى مفعول أى ذو عصمة نحو قوله تعالى (من ماء دافق) أى مدفوق وقوله تعالى (فى عيشة راضية) أى مرضية ومنه قول الشاعر * أناثر لازالت يمينك أثره * (١) بمعنى مأشورة أى مقطوعة وهو ضعيف لانه خلاف الظاهر وإنما يصار الى مثله ما لم يوجد عنه مندوحة ؛ ويجوز أن يكون متصلا من وجه آخر وذلك أن يكون من رحم هو الله تعالى لانه هو الراحم والمعنى لا يعصم من أمر الله إلا الله ، ومن ذلك ما حكاه صيبويه عن أبي الخطاب « ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ماضر » فما الأولى نافية وما الثانية مع الفعل بعدها فى موضع مصدر منصوب وفى زاد ضمير يعود الى المذكور وكذلك فى نفع والمعنى ما زاد النهر إلا النقصان وما نفع زيد إلا الضرر أقلم النقصان مقام الزيادة والضرر مقام النفع كما يقال الجوع زاد من لا زاده ، فهذا وأشباهه لا يجوز فى المستثنى فيه إلا النصب على لغة بني تميم وغيرهم لتعذر البديل اذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسم الاول وإيقاع المستثنى موقعه كما أمكن ذلك اذا قلت ما فيها أحد الاحار فلا يقال لا اليوم من أمر الله إلا من رحم ، وكذلك اذا رددت المحذوف الذى هو خبر عاصم لم يجوز أيضاً لو قلت فى لا عاصم لم اليوم من أمر الله إلا من رحم لا لهم اليوم من أمر الله إلا من رحم لم يجوز البديل وذلك لانه يبقى الجار والمجرور الذى هو الخبر بلا مخبر عنه وذلك لا يجوز ولا معنى لذلك ، والنسكتة فيه أن الاستثناء من الجنس تخصيص وفى هذا الباب استدراك فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * والثانى جائز فيه النصب والبديل وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كقولك ما جازى أحد الا زيدا والا زيد وكذلك اذا كان المستثنى منه منصوبا أو مجرورا والاختيار البديل قال الله تعالى (ما نفعه الا قليل) وأما قوله عز وجل (الا امرأتك) فيمن قرأ بالنصب فمستثنى من قوله (فأمر بأهلك) *

قال الشارح : قوله الثانى يريد النوع الثانى من القسم الاول وهى الانواع الخمسة وهذا « المستثنى

جنس الاحدين توسماً ومجازاً . ويروى فى البيت الاول (وقتت فيها أصيلاكى أسألكها) ويروى بدل أصيلا (طويلا) ويروى (وقتت فيها أصيلا لا أسألكها) ويروى أصيلا كما هنا فأما من روى أصيلا أو طويلا فروايتيه ظاهرة وأما من روى أصيلا - بالنون - فتحتمل هذه وجهين أحدهما أن يكون الاصيلان تصغير أصلان - بضم الهمزة - وهو جمع أصيل كزغيف وزغفان وليس يخفى أن تصغير الجمع إنما يجوز اذا كان من أوزان جوع القلة والوجه الثانى أن يكون أصيلا - تصغير أصلان - بضم الهمزة كزمان - وهو مفرد بمنزلة غفران وتكلاان والاورى - ومنه الاواغى - محابس الغيل واحدها أرى . واللاوى البطء . والنوى حاجز من تراب يعدل حول الغياه ليدفع عنه الماء ويمدده . والمظلومة أرض حفر فيها الحوض لغبر اقامة . والجلد الارض الغليظة الصلبة من غير حجارة وإنما ذكر الجلد لان الحفر يصعب فيها فيكون ذلك أشبه شئ بالنوى والبيتان من معلقة النابغة الذبياني وقبلهما

يا دار ميسة بالامياء فالسند أنرت وطال عليها سالف الامد

(١) استشهد بهذا على أن فاعلا يأتى بمعنى مفعول وقال فى القاموس : وأما الخشب بالنشر شفه والآشرة المأشورة اه

من كل كلام غير موجب تام ، وغير الموجب ما كان فيه حرف ناف أو استغناء أو نهى نحو قولك
 ماجاني من أحد الا زيدا وهل في الدار أحد الا زيدا ولا يقيم أحد الا زيد فهذا يجوز في المستثنى فيه
 النصب والبدل أما النصب فعلى أصل الاستثناء على ما تقدم وأما البدل وهو الوجه فعلى أن تجعل زيدا
 بدلا من أحد فيصير التقدير ماجاني الا زيد لان البدل يحل محل المبدل منه ألا ترى ان قولك مررت
 بأخيك زيد انما هو بمنزلة مررت بزيد لانك لما نحييت الاخ قام زيد مقامه فعلى هذا تقول ماجاني أحد
 الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت بأحد الا زيد ، وإنما كان البدل هو الوجه لان البدل
 والنصب في الاستثناء من حيث هو اخراج واحد في المعنى وفي البدل فضل مشاكلة ما بعده الالفتا قبها
 فكان أولى ، وكان الكسائي والفراء يجعلان ماجمله سيديه ههنا بدلا من تبديل العطف ، وقال أبو العباس
 تعلب كيف يكون بدلا وأحد منى وما بعد الا موجب والجواب انه بدل منه في عمل العامل فيه وذلك
 أنا اذا قلنا ماجاني أحد فالرافع لاحد هو جاني واذا لم نذكر أحدا وقلنا ماجاني الا زيد فالرافع لزيد
 هو جاني أيضا فكل واحد من أحد وزيد يرتفع بجاني اذا أفردته فاذا جمعنا بينهما فلا بد من رفع
 الاول منهما بالفعل لانه يتصل به ويكون الثاني تابعا له كما يتبعه اذا قلت جاني أخوك زيد اذ الفعل
 لا يكون له فاعلان ، وأما اختلافهما في النفي والایجاب فلا يخرجهما عن البدل لانه ليس من شرط البدل
 أن يعد في موضع الاول اذا قدرزو اله بل من شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل في الاول في موضعه الذي
 رتب فيه وقد يقع في العطف والصفة نحو ذلك وهو أن يكون الاول موجبا والثاني منفيا فالعطف نحو
 جاني زيد لاعرو ومررت بزيد لاعرو ورأيت زيدا لاعروا فالثاني معطوف على الاول وهما مختلفان في المعنى
 من حيث النفي والاثبات وكذلك تقول في الصفة مررت برجل لا كريم ولا عالم فكريم مخفوض لانه نعت
 لرجل وأحدهما موجب والآخر منفي واذا جاز ذلك في العطف والنعت جاز مثله في البدل لانه مثلها من حيث
 هو أتابع ؛ « فان قيل » فلم لا جاز البدل في الايجاب كما جاز في النفي قللت جاني القوم الا زيد كما قلت
 في طرف النفي والا فالفارق بينهما قيل لان عبرة البدل أن يحل محل المبدل منه وفي النفي يصح
 حذف الاسم المبدل منه قبل الا ولا يصح ذلك في الموجب لا يقال أتاني الا زيد وإنما كان كذلك من قبل ان
 النفي الذي قبل الا قد وقع على مالا يجوز اثباته من الاشياء المتضادة ألا ترى أنا اذا قلنا ما أتاني أحدكنا
 قد فنيّا اثبات كل واحد على سبيل الاجتماع والافتراق ولو أخذنا ثبتت اثباتهم على هذا الحد لكان
 محالا لانك توجب لهم الاتيان على هذه الاحوال المتضادة والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول ما زيد
 الا قائم فثبت عنه القعود والاضطجاع وأثبت له القيام ولا تقول زيد الا قائم فتوجب له كل حل الا
 القيام اذ من المحال اجتماع القعود والاضطجاع فلذلك ساغ البدل في المنفي ولم يسغ في الموجب ، فلما
 قوله تعالى (ما فعلوه الا قليل منهم) فشهد على اختيار البدل في النفي وذلك لاجتماع القراء على رفع قليل الا
 أهل الشام فانهم نصّبوه على أصل الباب ؛ وأما قوله تعالى (الا امرأتك) فان الجماعة قرؤا بالنصب الا أبا عمرو
 وابن كثير فانهما قرؤا امرأتك بالرفع وإنما كان الاكثر النصب ههنا لانه استثناء من موجب وهو قوله
 (فأسر بأهلك) ولم يجعلوه من أحد لانها لم يكن مباحا لها الاتفات ولو كانت مستثناة من المنهى لم

تكن داخلة في جملة من نهى عن الالتفات ويدل على انه لم يكن مباحا لها الالتفات قوله تعالى (مصيبها ما أصابهم) فلما كان حالها في العذاب كحالهم دل على انها كانت داخلة تحت النهي دخولهم ، وأما من قرأ بالرفع فقرة ضميعة وقد أنكرها أبو عبيد وذلك لما ذكرناه من المعنى ومجازها على أن يكون اللفظ نهياً والمعنى على الخبر كما جاء الامر بمعنى الخبر كقوله تعالى (فليمدد له الرحمن مداً) ألا ترى انه لا معنى للامر ههنا وإنما المراد مده الرحمن مداً ومنه (أسمع بهم وأبصر) وهو كثير في كلامهم *

قال صاحب الكتاب ﴿ والثالث مجرور أبداً وهو ما استثنى بغير وحاشا وسوى وسواء والمبرد يجيز النصب بحاشا ﴾

قال الشارح : أصل الاستثناء أن يكون بإلا وإنما كانت الاهی الاصل لانها حرف وإنما ينقل الكلام من حد الى حد بالحروف كما نقلت ما في قولك ما قام زيد من الايجاب الى النفي وكذلك حرف الاستفهام ينقل من الخبر الى الاستخبار في قولك أقام زيد وكذلك حرف التعريف ينقل من التسمية الى المعرفة فلي هذا تكون الاهی الاصل لانها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص وتكتفي من ذكر المستثنى منه اذا قلت ما قام الا زيد ، وما عداها مما يستثنى به فوضع موضعها ومحول عليها لمشابهة بينهما فن ذلك غير وسوى وحاشا « فأما غير » فمحولة على الا ومشبهة بها لان غيرا يلزمها أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في النفي والاثبات ألا ترى انك اذا قلت مررت بغير زيد فالذي وقع به المرور ليس زيدا وزيد لم يقع به المرور ولو قلت ما مررت بغير زيد امكن الذي نفى عنه المرور ليس بزيد ولم ينف المرور عن زيد فلما كان في غير من مخالفة الاسم الذي بعدها مثل مخالفة ما قبل الا لما بعدها حملت عليها وجعلت هي وما أضيفت اليه بمنزلة الا وما بعدها الا ان ما بعد غير لا يكون الا مخفوضاً لانها تلزم الاضافة لفرط ابهامها ، وأما سوى فظرف من ظروف الامكنة ومعناه اذا أضيف كمنى مكانك فاذا قلت جاءني رجل سواك فكأنك قلت رجل مكانك أي في موضعك وبدل منك فنصب سواك على كل حال لانه ظرف ، وفي سوى ثلاث لغات فتح السنين وكسرهما وضمهما فاذا فتحت مددت واذا ضمنت قصرت واذا كسرت جاز فيه الامران واذا مددت تبين فيه الاعراب وظهر النصب واذا قصرت كان النصب منصوباً كما يكون في عصا ورجي ، والذي يدل على ظرفيتها أنها تقع صلة فتقول جاءني الذي سواك ورأيت الذي سواك ومررت بالذي سواك كما تقول جاءني الذي عندك ، ومما يدل على ظرفيتها أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ولا يكون ذلك في شيء من الاسماء الا ما كان ظرفاً قال اميد

وابنُكُلْ سَوَامَ الْمَالِ ! نَ سَوَاءَهَا دُهْمًا وَجَوْنَا ^(١)

فنصب سواءها على الظرف ودھماً وجوناً اسم ان وتخطاه العامل الى ما بعده كما تقول ان عندك زيدا

(١) اميد هو ابن ربيعة العامر من عامر بن صعصعة بن معاوية وقد استشهد بالبيت على أن سواء تكون ظرفاً وهو مذهب سيبويه والجمهور فهي عندهم لا تخرج عن النصب على أنها ظرف مكان . وابن مالك والراجح على أنها بمعنى غير فقع صفة واستثناء . وسوام المال — بتشديد الميم على فواعل — ومثله السائمة الابل الراعية . والدهم جمع الادهم وهو من البعم الشديد الورقة حتى يذهب اليها وهو من أطيب الابل لحماً لا سيراً وعملًا . والجون — بضم الجيم — جمع الجون بفتحها وهو من الابل والخيل الادهم .

قال الله تعالى (ان لدينا أنكلا وجحبا) الا ان فيه معنى الاستثناء كما كان في غير ألا ترى ان الذي هو مكانه وبدل منه غيره وليس اياه فلذلك تقول مررت بالقوم سواك وجاؤني سواك ورأيتهم سواك فما بعد سوي مجرور وليس داخلا فيها قبلها كما كان في غير كذلك الا ان بين غير وسوي فرقا وذلك ان سوي لانضاف الى معرفة وهي باقية على تنكيرها وكما كانت غير كذلك لان سوي ظرف فاضافته كما ضافة خافك وقدامك فوجب لذلك أن يكون معرفة ، « فان قيل » فأنتم تصفون النكرة بسوي كما تصفونها بغير فتقولون مررت برجل سواك كما تقولون بغيرك فما بالكم فرقم بينهما قبل الوصف بسوي لا على حد الوصف بغير لانه لا يجري عليه في اعرابه انما هو منصوب على الظرف والعامل فيه الاستقرار وذلك الاستقرار هو الصفة كما تقول مررت برجل عندي ، وذهب الكوفيون الى أنها اذا استثنيت بها خرجت عن حكم الظرفية الى حكم الاسمية فصارت بمنزلة غير في الاستثناء واستدلوا على ذلك بجواز دخول حروف الجر عليها كما تدخل على غير نحو قول الشاعر

تَجَانَّفُ عَنْ جَوِّ الِيمَامَةِ نَاقِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا سِوَايَكَا (١)

وقال أبو دؤاد

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُحْطِطُهُ مُكَلَّلٌ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ (٢)

ولا دلائل في ذلك لقلته وشذوذه وامتناعه من سعة الكلام وحال الاختيار فهو من قبيل الضرورة ، « وأما حاشا » فهو حرف جر عند سيبويه يجر ما بعده وهو وما بعده في موضع نصب بمأقوله وفيه معنى الاستثناء كما ان حني حرف يجر ما بعده وفيه معنى الانتهاء تقول أتاني القوم حاشا زيد وما أتاني القوم حاشا زيد والمعنى سوي زيد قال الشاعر

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنْ بِهِ ضِيْنَا عَنْ الْمَلْحَةِ وَالشَّمِّ (٣)

(١) هذا البيت للاعشى ميمون وقد استشهد به سيبويه مرتين الاولى (ج ١ ص ١٣) على أن دخول اللام على سواء ضرورة سبها وقوعها في موقع غير لان من حق سواء ألا تستعمل في الكلام الا ظرفا . والثانية في باب ما ينصب من الاماكن والوقت لانها ظروف (ج ١ ص ٢٠٣) قال ومن ذلك أيضا هذا سواك وهذا رجل سواك فهذا بمنزلة مكانك اذا جعلته في معنى بذلك ولا يكون اسما الا في الشعر اه ويقصد أنه لا يخرج عن الظرفية الا للضرورة فيقال بمنزلة غير . والتجانف الانحراف . يريد أنه انما عول في قصده على هذا المدح دون خاصة أهله وجعل الفعل لثاقه مجازا (٢) أبو دؤاد هو حارثة بن الخجاج بن أياد بن نزار : وقد استشهد به الشارح لمذهب الكوفيين من أن سواء اذا استثنيت بها خرجت عن الظرفية وصارت اسما بدليل أن حرف الجر يدخل عليها . وحل الاستشهاد قوله (سواء) وقد

علت أن سيبويه يجعل ذلك وأمثاله ضرورة تجوز للشاعر ولا تجوز لغيره وهذا عنده وقول المرار المجلي ولا ينطق الفحشاء من كان منهم * اذا جلسوا منا ولا من سواننا مثل قول خطام الجاشعي :

وصاليات ككها يؤتقين حيث أدخل حرف الجر على الحرف حين اضطر فجعل الثاني بمعنى مثل

(٣) هذا البيت من قصيدة للجميح وهو منقذ بن الطماح بن قيس بن طريف . ونسبه صاحب تاج العروس لسيرة ابن عمرو الأسدي وذلك خطأ . واعلم أن النجاة هكذا ينشدونه كما ذكره الشارح وهو خطأ فانهم افقوا بيتا واحدا من بيتين وهما كما ورد في رواية المضليات :

حاشا أبي ثوبان ان أبا * ثوبان ليس بكلمة قدم عمرو بن عبدالله ان به * ضنا عن الملحاة والشَّمِّ
والبكمة الابكم : والقدم اغني المبي . والضن - بكسر الضاد - البخل - والملحاة - بنتع الميم - مصدر ميملي
بمعنى الملاحة وهي المنازعة . وأبو ثوبان : كنية رجل يؤخذ من البيهقي أن اسمه عمرو بن عبدالله

وزعم الفراء ان حاشا فعل ولا فاعل له وأن الاصل في قولك حاشا زيد حاشا لزيد فخذت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها وهذا فاسد لان الفعل لا يخو من فاعل ، وذهب أبو العباس المبرد الى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيبويه وتكون فاعلاً ينصب ما بعده واحتج لذلك بأشياء منها أنه يتصرف فتقول حاشيت أحاشي قال النابغة

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّسَائِسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ (١)

واللتصرف من خصائص الافعال ومنها أنه يدخل على لام الجر فتقول حاشا لزيد قال الله تعالى (حاشا لله) ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله ومنها أنه يدخله الحذف نحو حاش لزيد وقد قرأت الفراء الا أبا عمرو حاش لله وليس القياس في الحروف الحذف إنما ذلك في الاسماء نحو أخ ويد وفي الافعال نحو لم يك ولا أدر وهو قول متين يؤيده أيضاً ما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب ، وحكي أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال سمعت أعرابياً يقول اللهم اغفر لي ولن سمع حاشا الشيطان وابن الاصمغني نصب بحاشا فإذا يكون حالها كحال خلا ، وقال أبو اسحق حاشا لله في معنى براءة الله مأخوذ من قولهم كنت في حشا فلان أي في ناحيته من قول الشاعر * بأى الحشا أمسى الخليط المياين (٢) * فإذا قال حاشا لزيد فمعناه تباعد فعلهم وصار في حشا منه أي في ناحيته كما أنك اذا قلت قد تنحى معناه قد صار في ناحية منه فاعرفه *

قال صاحب الكتاب (٣) والرابع جائز فيه الجر والرفع وهو ما استثنى بلا سبب وقول امرئ القيس

* ولا سبباً يوم بدارة جليل * ويروى مجروراً ومرفوعاً وقد روى فيه النصب *

قال الشارح : « لا سبباً » كلمة يستثنى بها ويقع بعدها المرفوع والمخفوض فن خفض جمل ما زائدة مؤكدة وخفض ما بعدها باضافة السى اليه كأنه قال ولا سبباً زيد أى ولا مثل زيد ومن رفع جمل ما بمعنى الذى ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف والمعنى سى الذى هو زيد وهو العائد الى الذى ومثله قوله تعالى (تماماً على الذى أحسن) يرفع أحسن على تقدير الذى هو أحسن وكقراءة من قرأ مثلاً ما بعوضة وهو قبيح جداً لحذف ما ليس بفضلة ، والسى منصوب بلا وليس بمعنى لانه مضاف الى ما بعده ولا يبنى ما هو مضاف لان المبني مشابه للحروف ولا يصح اضافة الحروف مع أن فيه جمل ثلاثة أشياء بمنزلة شئ واحد وذلك اجحاف والسى المثل قال الخطيئة

فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنٍ وَادٍ هُمُوزُ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بَيْسِي (٣)

(١) استشهد هذا البيت للمبرد من أن حاشا كما تكون حرفاً تكون فعلاً بدليل تصرفها في مثل هذا البيت ولهذا المعنى يبيته استشهد الرضى بهذا البيت : والضمير البارز المتصل في قوله يشبهه راجع الى الزهمان بن المنذر ممدوح النابغة والبيت من قصيدة له يمدحه ويستغفر له

(٢) استشهد به على أن الحشا في اللغة الناحية . وقال في القاموس (وأنا في حشاه كمنه ناحيته)

(٣) الخطيئة هو جرول بن أوس : والبيت من قصيدة له يمدح بها بنى عمى بن فزارة وقوله فأبلغ عامراً عنى رسولاً * رسالة ناصح بكم حتى وعامر هو ابن الطفيل والرسول الرسالة بينهما وهوموز الناب مأخوذ من همزه اذا دقته . قال أبو الحسن السكرى (السى المعدل يقال فلان سى فلان اذا كان مثله) ولهذا المعنى استشهد الشارح بالبيت

والثنية سيان قال أبو ذؤيب

وَكَانَ سَيَانُ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعَمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَغَبِرَتْ السُّوحُ (١)

ولا يستغني بسبا الا ومعه جحد لو قلت جاءني القوم سبا زيد لم يجوز حتى تأتي بلا ولا يستغني بلا سبا الا فيما براد تعظيمه فأما بيت امرئ القيس

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ كَانَ مِنْهُمْ صَالِحٌ وَلَا سَيْمًا يَوْمٌ بَدَأَ رِقْرَقُ جَلْبُلٍ (٢)

فانه روى بجر يوم ورفعه على ما ذكرناه وقد روى منصوبا على الظرف وهو قليل شاذ

قال صاحب الكتاب * والخامس جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء وذلك ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد *

قال الشارح : اذا استثنيت بالا من كلام منفي غير تام وذلك بأن يكون ما قبل الاحتجاج الى ما بعدها ومثال ذلك « ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد » وما ذهب الا عمرو فهنا لا يكون فيه الا الرفع لان للفعل المفعول لما بعد الا أن يعمل فيه والاصل أن تقول ما جاءني أحد وما ذهب أحد أو شيء ليصح معنى الاستثناء لان الاستثناء تخصيص صفة عامة على ما ذكرنا الا أنك حذفته الفاعل استثناء عنه لعموم النفي وأنت تريدنا ونسنا نفي أنه مضمر وأن المذكور بعد الا بدل منه وانما نفي أن المعنى على ذلك ولما حذف ما كان يجب أن يشغل به الفعل المنفي لم يجوز ترك الفعل بلا فاعل أو ما ينوب عن الفاعل فلم يكن بد من اسناد هذا الحديث الى محدث عنه وشغل هذا الفعل بشيء يرتفع به كما لم يكن بد من شغل الفعل بالمفعول اذا لم يسم الفاعل فرفعت به ما بعد الا وأقدمته مقام من لم يذكر اذ كان بعضه ، ولم يكن ذلك بأبعد من اقامة المفعول مقام الفاعل وليس منا وأقدمته مقام الفاعل وشغلت الفعل به لفظاً دل الاستثناء على المحذوف من جهة المعنى كما دل تغيير بنية الفعل في ما لم يسم فاعله بعد اقامة المفعول . مقام الفاعل على أن ثم فاعلا لهذا للفعل غير المذكور ، والذي يدل على أن الفعل عامل فيما بعد الا ومسند اليه أمران أحدهما أن هنا فعلا لا بد له من فاعل وليس هنا فاعل سوى الموجود ولا يقال الفاعل محذوف اذ الفاعل لا يجوز حذفه والثاني أنه قد يؤنث الفعل لتأنيث المستغني فيقال ما قامت الا هند قال ذو الرمة

(١) استشهد بالبيت على أن ثنية مى سيان . قال ابن هشام (وثنيته سيان ويستغني حيشذ عن الاضافة كما استغنت عنها مثل في قوله والشر بالشر عند الله مثلان . واستغنوا بثنيته عن ثنية سواء فلم يقولوا حوا ان الا شاذاً كقوله : فيارب ان لم تقسم الحب بيننا سواهم فاجعلني على حبها جالداً اه . وشرح نعمه من باب منع اسماها . والنم الابل والاسود ومثله الساج جمع ساحة وهي الناحية أو الفضاء بين دور الحى

(٢) اسرؤ القيس هو حنجل بن حجر حامل لواء الشمره وساجهم . وقد ذكر الرواة أنه يروى بالخرجات الثلاث في يوم . قال ابن هشام (يجوز في الاسم الذي يقع بعد السيماء الجر والرفع مطعاً ويجوز النصب أيضاً اذا كان نكرة وقد روى ابن ولأسيما يوم الخ) اه . وقال التبريزي (ويروى ولأسيما يوم ويوم بالجر والرفع فن حرم جمل ما زائدة للتوكيد وهو الجيد ومن رفعه جبل ما بمعنى الذي وأضمر متداً والمعنى ولا سيما هو يوم وهذا أقبح جداً لانه حذف اسماً منفصلاً من صلة وليس هذا بمنزلة قولك الذي أسكت خبر لان الهاء متصلة فحسن حذفها) اه . ولم يذكر التبريزي رواية النصب وعلمنا ابن هشام تمبيراً قل (والنصب يقع على وجه التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو قوله تعالى (ولو جئنا مثله مدداً) اه . ودائرة جلجل - بضمين بينهما سكنون - موضع

بَرَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُورُ الْجَرِاشِمُ (١)

ومن ذلك قراءة الحسن وجماعة من القراء غير السبعة فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم فأنت وإن كان القياس التذكير لانه من مواضع العموم والتذكير اذ التقدير فما بقي شيء ولا يرى شيء فإذا قلت ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد فهو بمنزلة قام زيد ورأيت زيدا ومرت بزيد في أن الفعل عامل في الفاعل والمفعول بعد الا كما يعمل اذا لم يكن الا مذكورا وهذا معنى قوله « جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء » وفائدة الاستثناء في قولك ما قام الا زيد اثبات القيام له ونفيه عن سواه ولو قلت قام زيد لا غير لم يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * والمشبّه بالمفعول منها هو الاول والثاني في أحد وجهيه وشبهه به لمحجته فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط حرف *

قال الشارح : قوله « والمشبّه بالمفعول منها هو الاول » يريد المستثنى من الموجب نحو قولك قام القوم الا زيدا لان الاستثناء جاء بعد ما تم الكلام بالفاعل كما يأتي المفعول كذلك نحو قولك ضرب زيد عمرا قوله « والثاني في أحد وجهيه » يريد به ما يجوز من النصب والبديل في المستثنى من النفي التام نحو قولك ما جاءني أحد الا زيد فانه يجوز فيه النصب على أصل الباب وهو المشبه بالمفعول والبديل ، وللفرق بين البديل والنصب في قولك ما قام أحد الا زيد أنك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى فضلة فنصبه كما تنصب المفعول به واذا أبدلته منه كان معتمد الكلام ايجاب القيام لزيد وكان ذكر الاول كالنوطنة كما ترفع الظاهر لانه معتمد الكلام وتنصب المحال لانه تابع المعتمد في نحو زيد في الدار قائماً ، وقوله « وله شبه خاص بالمفعول معه » يريد أن الفعل كما لم يتعد الى المفعول معه الا بواسطة الواو وتقويته كذلك الا تقوية للفعل قبلها لا يتمدى الى المستثنى الا بواسطة وليس واحد منهما عاملا فيما دخلا عليه فاعرفه *

فصل * قال صاحب الكتاب * وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم ونحوه في البديل والنصب في غير الموجب ، وقالوا إنما عمل فيه غير المتعدي لشبهه بالظرف لاجتماعه * قال الشارح : لما كانت الا حرفا لا يعمل شيئا ولا يعمل فيه عامل وكان ما قبلها مقتضيا لما بعدها تخطى عمل ما قبلها الى ما بعدها فعمل فيه كقولنا ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد « وغير » اسم تعمل فيه العوامل وما بعدها لا يعمل فيه سواها لان اضافتها اليه لازمة فصار الاهراب

(١) ذو الرمة هو غيلان بن عتبة بن مسعود ويكنى أبا الحارث وهو من بني عدي بن عبدمناة بن أد . وذو الرمة لقب قبته به صاحبه مية وتقول براه السفر والايين أي هزله وأضعفه . والنحز مأخوذ من قولهم يسير ناحز ونحيز وناقحة مخزعة أي أسابها النحاز - بوزن غراب - وهو داء الابل في رؤها تسهل به شديدا . والاجراز يحتمل أن يكون بكسر الهمزة مصدرا من قولهم أجززت الناقة فهي مجرزة أي هزلة ويحتمل أن يكون بفتح الهمزة جمعا لقولهم أرض جرز - بضمين أو بضم فسكون - وأمرز اذا كانت لا تثبت أو أكل نباتها أو لم يصيبها مطر . والغروض جمع الغرض - بفتح معجمة مفتوحة فراء ساكنة - وهو للرحل بمنزلة الخزام للسرير والمراد به مكانة الذئ يشد عليه . والجراشم جمع حرشم - بوزن قنفذ - وهو اعظم من الابل والحيل والمشي أن هذه الناقة قد هزها الارض وأضعفها حتى لم يبق منها الا صدرها العظيم

الواجب الاسم الواقع بعد الا حاصلا في نفس غير فاذا استثنيت بها من موجب نصبت نحو قولك قام القوم غير زيد كما نصبت ما بعد الا نحو قام القوم الا زيدا وكذلك اذا كان الثاني منقطعا ليس من جنس الاول كقولك جاءني القوم غير حمار كما تقول الا حمارا وكذلك اذا تدمته على المستثنى منه نحو قولك ما جاءني غير زيد أحد كما قلت ما جاءني الا زيدا أحد وتقول ما جاءني أحد غير زيد فيجوز في غير الرفع والنصب كما كان ذلك - بانثرا مع الا ، « فان قيل » كيف جاز أن تقول قام القوم غير زيد فننصب غيرا بالفعل قبله وهو لازم غير متعدد فليجواب أن غيرا ههنا لما كانت مشابهة لسوى بما فيها من الابهام ألا نرى أنك اذا قلت مررت برجل غيرك فهو غير متميز كما أن سوى كذلك فكما يتعدى الفعل اللازم الى سوى بنفسه كذلك يتعدى الى غير لانه في معناه وهذا معني قوله « وقولوا انما عمل فيه الفعل غير المتعدي لشبهه بالظرف » يريد سوى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واهل أن إلا وغيرا بتقارضان ما لكل واحد منهما ، فالذي لغير في أصله أن يكون وصفاً بمسأله اعراب ما قبله ومعناه المغايرة وخلاف الماثلة ، ودلالته عليها من جبهتين من جهة الذات ومن جهة الصفة تقول مررت برجل غير زيد قاصدا الى أن مرورك كان بانسان آخر أو بمن ليست صفته صفته ، وفي قوله عز وجل (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله) الرفع صفة للقاعدون والجرح صفة للمؤمنين والنصب على الاستثناء ، ثم دخل على الا في الاستثناء ﴾ قال الشارح : قوله « يتقارضان ما لكل واحد منهما » يعني أن كل واحد منهما يستعبر من الآخر حكما هو أخص به فحكم غير الذي هو مختص به الوصفية أن يكون جاريا على ما قبله تحلية له بالمغايرة فأصل غير أن يكون وصفاً والاستثناء فيه عارض معار من الا ويوضح ذلك ويؤكد أنه أن كل موضع يكون فيه غير استثناء يجوز أن يكون صفة فيه وليس كل موضع يكون فيه صفة يجوز أن يكون استثناء وذلك نحو قولك عندي مائة غير درهم اذا نصبت كانت استثناء وكنت مخبرا ان عندك تسعة وتسعين درهما واذا رفعت كنت قد وصفته بأنه مغاير لها وكذلك اذا قلت عندي درهم غير دائق وغير دائق اذا استثنيت نصبت واذا وصفت رفعت وتقول عندي درهم غير زائف وزجل غير عاقل فهذا لا يكون فيه غير الا وصفاً لا غير لان الزائف ليس بعضاً للدروهم ولا العاقل بعض الرجل وحقيقة الاستثناء اخراج بعض من كل والفرق بين غير اذا كانت صفة وبينها اذا كانت استثناء أنها اذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئا ولم تنف عنه شيئا لانه مذكور على سبيل التعريف فاذا قلت جاءني رجل غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم الماثلة ولم تنف عن زيد المجيء وانما هو بمنزلة قولك جاءني رجل ليس بزيد وأما اذا كانت استثناء فانه اذا كان قبلها ايجاب فما بعدها نفى واذا كان قبلها نفى فما بعدها ايجاب لانها ههنا محمولة على الا فكان حكمها حكمها ، وقوله « بمسأله اعراب ما قبله » يشير الى أنه وصف يتبع ما قبله في اعرابه كما تتبع سائر الصفات فتقول هذا رجل غيرك فترفعه لان موصوفه مرفوع فتقول رأيت رجلا غيرك ومررت برجل غيرك كما تقول هذا رجل عالم ورأيت رجلا عالما ومررت برجل عالم فيكون اعراب عالم كاعراب الرجل من حيث هو نعمت له ، وقوله « ودلالته عليها من وجهين من جهة

الذات ومن جهة الصفة « يريد أنه قد دل على شيئين على الذات الموصوفة وهو الانسان مثلاً وعلى الوصف الذي استحق به أن يكون غيراً وهو المغايرة كما أنك اذا قلت أسود فقد دل على شيئين على الذات والسواد الذي استحق به أن يكون أسود فهما شيان حامل ومحمول فالخامل الذات والمحمول السواد وكذلك ضارب دل على الضرب وذات الضارب ؛ فأما « قوله تعالى (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر) الخ » فقد قرئ - بالرفع والجر والنصب - بالرفع على النعت للقاعدون ولا يكون ارتقاؤه على البديل في الاستثناء لانه يصير التقدير فيه لا يستوي الا أولو الضرر وليس المعنى على ذلك انما المعنى لا يستوى القاعدون الأصحاء والمجاهدون والجر على النعت للمؤمنين والمعنى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون والمعنى فيهما واحد والنصب على الاستثناء ، وقوله « ثم دخل على إلا في الاستثناء » يريد أن أصل غير أن يكون صفة لما ذكرناه ثم دخل على الا المضارعة بينهما فاستثنى به كما يستثنى بالا •

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد دخل عليه الا في الوصفية وفي التنزيل (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) اى غير الله ومنه قوله

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَنتِ إِلَّا الْمَرْقَدَانِ

ولا يجوز اجراؤه مجرى غير الا تابعا لو قلت لو كان فيهما الا الله كما تقول لو كان فيهما غير الله لم يجوز وشبهه سيبويه (١) بأجمعون •

قال الشارح : « وقد حملوا الا على غير في الوصفية » فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة وأنه ليس اياه او من صفته كصفته ولا براد به إخراج الثانى مما دخل في الاول فتقول جاءنى القوم الا زيدا فيجوز نصبه على الاستثناء ورفعه على الصف للقوم واذا قلت ما أتانى احد الا زيد جاز ان يكون الا وما بعدها بدلا من احد وجاز ان يكون صفة بمعنى غير قال الله تعالى « (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) والمراد غير الله فهذا لا يكون الا وصفاً ولا يجوز أن يكون بدلا يراد به الاستثناء لانه يصير في تقدير لو كان فيهما الا الله لفسدتا وذلك فاسد لان لو شرط فيما مضى فهى بنزلة إن في المستقبل وأنت لو قلت ان أتانى الا زيد لم يصح لان الشرط في حكم الموجب فكما لا يصح أتانى الا زيد كذلك لا يصح ان أتانى الا زيد فلو نصبت على الاستثناء فقلت لو كان فيهما آلهة الا الله لجاز ، ومن ذلك قول الشاعر عمرو بن معدى كرب • وكل أخ مفارقة أخوه الخ • (٢) فلا وما بعدها بمعنى غير صفة لكل ولوجهه وصفاً لأخ خلفض وقال الا الفرقدين لان ما بعد الا في الوصف يكون اعرابه تابعا لأعراب

(١) حيث قال (ج ١ ص ٣٧٥) ونظير ذلك من كلام العرب أجمعون لا يجرى في الكلام الا على اسم ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار اه

(٢) ذكر المصنف تكلته ونسبه الى عمرو بن مديكرب قال الاعلام (وبروى لسوار بن المغرب) اه وهذا البيت من شواهد سيبويه استشهد به لوقوع الا صفة لكل كما تقع غير . ولهذا استشهد به المؤلف هنا وتقدير الكلام وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه . قال الاعلام (وهذا على مذنب الجاهلية كما قال هذا قبل الاسلام ، ويحتمل أن يرادى مدة الدنيا) اه • والفرقدان تثنية فرقد - بوزان جعفر - وهو النجم الذى يمتدى به ومثله فرقود - بوزن عصفور -

ما قبلها والمراد كل أخ مفارقة أخوه غير الفرقدين فانهما لا يفترقان في الدنيا كافتراق الاخوين ، واعلم انه لا يجوز أن تكون الاصفة الا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد في معني الجمع إما نكرة منفية وأما فيه الالف واللام لتعريف الجنس لان هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي وغير فتقارضا ولم تكن بمنزلة في غير هذا الموضع لانها لم تجتمعا فيه لو قلت مررت برجل الا يزيد على معني غير زيد لم يجوز لان الا موضوعه لان يكون ما بعدها بعضا لما قبلها وليس زيد بعضا لرجل فامتنع لذلك ، وقوله « لا يجوز اجراؤه مجرى غير الا تابعا » يريد ان الا وما بعدها انما تكون صفة اذا كان قبلها اسم مذكور ولا يجوز حذف الموصوف ، فيه واقامة الصفة مقامه كما جاز ذلك مع غير لان غيرا اسم متمكن تعمل فيه العوامل فيجوز أن يقام مقام الموصوف فاذا قلت مررت بمثلك وان كان تقديره برجل مثلك فليس خفضه هنا بحكم التبعية بل بالحرف الخافض وكذلك اذا قلت قام غيرك فارتفعه بالفعل قبله كما كان ارتفاع الموصوف لو ذكره وكذلك النصب في قولك رأيت غيرك هو منصوب بوقوع الفعل عليه لا بحكم أنه صفة تابع فلا انما وصف بها حملا على غير واذا كانت غير نفسها اذا حذف موصوفها لا تبقى نعمنا اذ النعت يقتضى منعوتاً متقدماً عليه كان ماحل عليه وهو حرف لا يعمل فيه عامل لارتفاع ولا ناصب ولا خافض أشد امتناعاً فلم يجوز لذلك حذف الموصوف وإقامته مقامه فلا تقول ما قام الا يزيد وأنت تريد الصفة كما جاز ما قام غير زيد « وقد شبهه سيبويه بأجمعون » في التأكيد من حيث انه لا يكون الا تأكيداً كالتعريف ولا يجوز حذف المؤكد واقامته مقام المؤكد فلا يكون الا بعد مذكور كما ان الا في الصفة كذلك •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول ما جاءني من أحد الا عبد الله وما رأيت من أحد الا زيدا ولا أحد فيها الا عمرو فتحمل البديل على محل الجار والمجرور لاعلى اللفظ وتقول ليس زيد بشيء الا شيئاً لا يعاب به قال طرفة »

أَبْيَ أَبْيَيْ لَسْتُ بِبَيْدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ (١)

وما زيد بشيء الا شيء لا يعاب به بالرفع لا غير •

قال الشارح : اعلم أن من الحروف ما قد تزداد في الكلام لضرب من التأكيد وتختص زيادتها بموضع دون موضع فن ذلك من قد تزداد مؤكدة وتختص بالنفي والدخول على النكرة لاستغراق الجنس فتارة تفيد الاستغراق بعد أن لم يكن وثارة تؤكد فمثال الاول قولك ما جاءني من رجل فمن أفادت العموم واستغراق الجنس لانك لو قلت ما جاءني رجل جاز أن يكون نائفاً لحجي رجل واحد وقد جاءك أكثر

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه استشهد به في باب ما دخل على موضع التاميل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب (ح ١ من ٣١٢) ولم ينسب الأعلام لأحد ونسبه المصنف هنا لطرفة وكذلك نسبة الشارح فيما يأتي قريباً . ورواية سيبويه والأعلام (إلا بي بيبي لستما يدا) الخ . والشاهد فيه نصب ما بعد إلا على البديل من موضع البناء وما عملت فيه والتقدير لستما يدا الا يدا لا عضد لها ولا يجوز الجر على البديل من المجرور لأن ما بعد الأماوجب البناء مؤكدة للنفي . ويزوي : (الا يدا بحجولة الضم) والخيل الفساد والمشي انما أو أنتم في الضمف وقلة التمتع كيد بطل عضدها فلا غناء بها ولا ملقمة

ومثال الثاني قولك ما أتاني من أحد والمعنى ما أتاني أحد لا أحداً عام من غير دخول من كطوري وعريب
وانما أكدت ، فإذا قلت « ما أتاني من أحد الا زيد » جاز في اعراب زيد وجهان النصب على الاستثناء
والرفع على البديل من الموضع لان موضعه لو لم يكن الخافض رفع لان من لو لم تدخل لقلت ما أتاني أحد
الا زيد ولا يجوز خفض زيد على البديل من اللفظ لان خفضه بمن ولا يجوز دخول من هذه على
موجب وما بعد الا ههنا موجب لانه استثناء من منفى والمستثنى من المنفى موجب فامتنع البديل من
اللفظ ههنا لذلك ولو قلت ما أخذت من أحد الا زيد لجاز الخفض فيما بعد الا على البديل من المحفوض
لان من هذه من صلة أحد فهي تدخل على المنفى والموجب بخلاف الاولى ، وتقول « لأحد فيها الا
زيد » ولا إله الا الله بالرفع على البديل من موضع لأحد لانه في موضع اسم مبتدأ ولا يجوز حمل ما بعد
الا على النصب الذي توجه لا النافية لان لا انما تعمل في منفى وما بعد الا هنا موجب ولان المنفى
ههنا مقدر بمن والمعنى لا من أحد وذلك وجب بناؤه فلم يصح البديل منه لانه لا يصح تقدير من هذه
بعد الا ، ومن ذلك قولك « ليس زيد بشيء الا شيئاً لا يعياً به » ولا يجوز فيه الا النصب على البديل
من المحل لان محله نصب والتقدير ليس زيد شيئاً الا شيئاً لا يعياً به ولا يجوز الخفض على البديل من
اللفظ لان خفضه بتقدير الباء وهذه الباء تأتي زائدة لتأكيد النفي ولا تكون مع الموجب وما بعد الا
هنا موجب فلذلك لم يجز خفضه ، قال الشاعر * أبني لبيبي الخ * البيت لطرفة بن العبد والشاهد
انه نصب بدا الثانية لوقوعها بعد الا بدلا من محل الجار والمجرور لتعذر حمله على لفظ المحفوض لان
ما بعد الا موجب والباء مؤكدة للنفي ويروي محبولة العضد والخيل الفساد والمعنى أنتم في الضعف وقلة
الانتفاع كيد لا عضد لها ، وتقول « ما أنت بشيء الا شيء لا يعياً به » بالرفع لا غير وذلك لان الجار
والمجرور عند بني تميم في موضع رفع لانهم لا يعملون ما لعدم اختصاصها وإذا كان في موضع رفع تعذر
حمله على اللفظ الذي هو الجر لما ذكرناه من ان هذه الباء لا تزداد مع الموجب وما بعد الا هنا موجب
فحمل على الموضع وهو الرفع ، وعند أهل الحجاز أن الجار والمجرور في موضع نصب لانهم يحملون ما
على ليس لشبهها بها من جهة النفي فإذا دخلت الا بطل عملها لا انتقاض النفي وصاروا الى أقيس اللغتين
وهي لغة بني تميم فلذلك رفعت ، ومثله ما كان زيد غلاماً الا غلاماً صالحاً بنصب الغلام لانه بدل من
محل الغلام الاول ومحله نصب بأنه خبر كان ويدل على ذلك انك لو حذف الاسم المستثنى منه لقلت
ما أنت الا شيء لا يعياً به بالرفع وما كان زيد الا غلاماً صالحاً بالنصب ، وقد أجاز الكوفيون فيما بعد الا
الخفض اذا كان نكرة ولا يجوز في المعرفة فتقول على هذا ما أتاني من أحد الا رجل وما أنت بشيء
الا شيء لا يعياً به ولو قلت الا زيد وما أنت بشيء الا الشيء التافه لم يجز والصواب المذهب الاول
وهو رأى سيديوه لما ذكرناه من أن حرف الخفض في هذا الموضع انما دخل لتأكيد النفي ولا يتعلق
بموجب وما بعد الا موجب فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وان قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان
أحدهما وهو اختيار سيديوه أن لا تكثرث للصفة ونحمله على البديل والثاني أن تنزل تقديره على الصفة

منزلة تقديمه على الموصوف فنصبه وذلك قولك ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد أو تقول إلا أبك وإلا عمراً ﴿

قال الشارح : « إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان » أحدهما مذهب سيدييه وهو اختيار أبي العباس المبرد أن تبدله مما قبله لأن الاعتبار بتقديم المبدل منه وهو الاسم ولا تكثرث للصفة لأنها فضلة والثاني أن تنصبه على الاستثناء وهو اختيار أبي عثمان المازني وذلك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد وإذا كانا كالشيء الواحد كان تقديمه على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف فكما يلزم النصب بتقديمه على المستثنى منه كذلك يلزم النصب بتقديمه على الصفة ، وبما يدل أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم) ألا تري أنه أدخل الفاء في الخبر ههنا لوصفك إياه بالذي كما تدخل إذا كان الخبر عنه الذي وكان موصولاً بالفعل أو ما يجري مجرى الفعل من ظرف أو جار ومجرور ، مثال ذلك قولك « ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد » فقولك خير من زيد وصف لاحد المستثنى منه والاب هو المستثنى وقد تقدم على الصفة وأبدلته منه وإن شئت نصبت وقلت إلا أبك ، وتقول « ما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد » فقولك خير من زيد نعمت أحد وعمرو مخفوض لأنه بدل منه وإن شئت نصبت على الاستثناء *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول في تثنية المستثنى ما أتاني إلا زيد إلا عمراً وإلا زيداً إلا عمرو ترفع الذي أسندت إليه وتنصب الآخر وليس لك أن ترفعه لأنك لا تقول تركوني إلا عمرو ، وتقول ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد منصوبين لأن التقدير ما أتاني إلا عمراً أحد إلا بشراً على إبدال بشر من أحد فلما قدمته نصبته ﴿

قال الشارح : إذا قلت « ما أتاني إلا زيد إلا عمراً أو إلا زيداً إلا عمرو » فلا بد من رفع أحدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعهما جميعاً ولا نصبهما وذلك نظراً إلى اصلاح اللفظ وتوفية ما يستحقه وذلك أن المستثنى منه محذوف والتقدير ما أتاني أحد إلا زيداً إلا عمراً لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرغاً بلا فاعل ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ فرفع أحدهما بأنه فاعل ولما عرفت أحدهما بأنه فاعل لم يجوز رفع الآخر لأن المرفوع بعد إلا إنما يرفع على أحد وجهين إما أن يرفع بالفعل الذي قبله إذا فرغ الفعل ولما أن يرفع لأنه بدل من مرفوع قبله ولا يسوغ ههنا وجه من الوجهين المذكورين لأن أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له ولا يكون بدلاً لأن الثاني ليس الأول ولا بعضه ولا مشتملاً عليه مع أنه ليس المراد أن يثبت للثاني ما نفي من الأول فيبدل منه وإنما المعنى على أنهما لم يدخل في نفي الاثنيان ، وقوله « لأنك لا تقول تركوني إلا عمرو » إشارة إلى أن الثاني مستثنى من الأول والأول موجب والمستثنى من الموجب لا يكون مرفوعاً ، « فإن قيل » كيف استثنيت منه وليس بعضاً له قيل لأن زيداً بعض القوم فجاز الاستثناء منه من حيث هو بعض والبعض يقع على القليل والكثير ، ولم يجوز نصبهما جميعاً لأن الفعل لا ينصب مفعولين ، غير فاعل فلما امتنع رفعهما معاً ونصبهما معاً تعين رفع أحدهما ونصب الآخر ، والامتنان جميعاً مستثنيان فعناهما في ذلك واحد وإن اختلف اعرابهما وبما يدل على أنهما

مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثنى منه وقدمتهما عليه لكننت تنصبهما نحو قولك « ما أثنى الا زيد
الا عمرا أحد » والذي يوضح ذلك قول الكمي

فَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرُكَ نَاصِرُ (١)

نفى كل ناصر سوى الله وسوى الخاطب وهذا واضح *

فصل قال صاحب الكتاب * وإذا قلت ما مررت بأحد الا زيد خير منه كان ما بعد الا جملة
ابتدائية واقعة صفة لاحد والا لنو في اللفظ معطية في المعنى فائدتها جملة زيد خيرا من جميع من مررت بهم *
قال الشارح : اعلم أن الا تدخل بين المبتدأ وخبره وبين الصفة وموصوفها وبين الحال وصاحبه فمثال
دخولها بين المبتدأ وخبره قولك ما زيد الا قائم فقائم خبر زيد فكأنك قلت زيد قائم لكن فائدة
دخول الا اثبات الخبر الاول ونفى خبر غيره عنه والمستثنى منه كأنه مقدر والتقدير ما زيد شيء الا
قائم فشيء هنا في معنى جماعة لان المعنى ما زيد شيء من الاشياء الا قائم ، ومثال دخولها بين الصفة
والموصوف قولك ما مررت بأحد الا كريم وما رأيت فيها أحدا الا عالما أدلت بالا اثبات مرورك بقوم
كرام وانتفاء المرور بغير من هذه صفتهم وكذلك أثبت رؤية قوم علماء ونفيت رؤية غيرهم ، وتقول في
الحال ما جاء زيد الا ضاحكا فنفي مجيئه الا على هذه الصفة ، وقد تقع الجملة موقع هذه الاشياء بعد
الا كما تقع موقعها في غير الاستثناء فتقول ما زيد الا أبوه منطلق فأبوه منطلق جملة من مبتدأ وخبر في
موضع خبر المبتدأ الاول الذي هو زيد وتقول في الصفة « ما مررت بأحد الا زيد خير منه » فقولك
زيد خير منه جملة من مبتدأ وخبر في موضع مخفوض نعت لاحد كأنك قلت مررت بقوم زيد خير منهم
وأفادت الا انتفاء مرورك بغير من هذه صفتهم ، وتقول في الجملة اذا وقعت حالا ما مررت بزيد الا أبوه
قائم وما مررت بالقوم الا زيد خير منهم فالجملة في موضع الحال لوقوعها بعد معرفة وقد يجوز في قولك ما
مررت بأحد الا زيد خير منه أن تكون الجملة في موضع الحال أيضا لان الحال من النكرة جائز وان
كان ضعيفا ويجوز أن تدخل عليه الواو فتقول ما مررت بأحد الا وزيد خير منه وما كلمت أحدا الا
وزيد حاضر فزيد حاضر في موضع الحال ولا يجوز حذف الواو من ههنا كما جاز حذفها من الاول لخلو
الجملة من العائد الرابط وانما الواو هي الرابطة وليس الاول كذلك لان فيه ضميرا رابطا فان أتيت بالواو
كان تأكيدا للارتباط وان لم تأت بها فالضمير كاف ، ولا تقع الجملة في هذه المواضع الا أن تكون اسمية
من مبتدأ وخبر ولا تكون فعلية لان الا موضوعة لخراج بعض من كل فاذا تقدم الا الاسم فلا يكون
بعدها الا الاسم لانهما جنس واحد فيصح أن يكون بعضا له فلو قلت ما زيد الا قام على أن تجعل قام
خبرا وما أثنى أحد الا قم أخوه ونحو ذلك لم يجوز لما ذكرتك لك ، ولو قلت ما زيد الا يقوم أو ما أثنى

(١) الكمي هو ابن زيد بن خنيس الأسدي من تلمذة بن دودان بن أسد وهو شاعر . قدم عالم بلغات العرب خير بأباه
من شذراء مضر وأستما والمنصبين على الخطاطبة القارين المقارئين اشهر ائهم العلماء بالكتاب والايام الفاضلين بها .
والبيت من شواهد سيويه في باب تنبيه المستثنى أي تكراره { ج ١ ص ٢٧٢ } والشاهد فيه تكرير المستثنى بالا وغيره والتقدير
وما لي ناصر الا الله غيرك الله بدل من ناصر وغيرك نصب على الاستثناء فاما تقدما على المستثنى متودد ناصر لهما انصب
من جهة أن البدل لا يتقدم على المبدل منه

أحد الا يضحك لكان جيدا لان الفعل المضارع مشابه للاسم فكان له حكمه ، وقوله « والا لغو في اللفظ معطية في المعنى فاندتها جاعلة زيدا خيرا من جميع من مرت بهم » يعني أنه ليس في اللفظ مستثنى منه وانما مذكور في ما زيد الا قائم مبتدأ وخبر وفي قولك ما مرت بأحد الا زيد خير منه صفة وموصوف أو حال وذو حال فجري مجرى العامل المفعول من نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا زيدا من حيث أن ما قبل الا يقتضى ما بعدها اقتضاء لا يتم المعنى الا به الا أنها من جهة المعنى تفيد الاستثناء من حيث جعلت زيدا خيرا من جميع ما مرت به في قولك ما مرت بأحد الا زيد خير منه ونفيت زيدا أن يكون شيئا الا قائما في قولك ما زيد الا قائم *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم نشدتك بالله الا فعلت والمعنى ما أطلب منك الا فعلك وكذلك أقسمت عليك الا فعلت وعن ابن عباس بالابواء والنصر الا جلستم وفي حديث عمر عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا بمعنى الا ضربت ﴾
قال الشارح : « قد أوقع الفعل موقع المصدر المستثنى » لدلالة الفعل على المصدر فقالوا « نشدتك الله الا فعلت » والمراد فلك وذلك أن نشد فعل قد استعمل على وجهين أحدهما أن يكون متعديا الى مفعول واحد والآخر أن يكون متعديا الى مفعولين فالمعنى الى مفعول واحد قولهم نشدت الضالة اذا طلبتها وأنشدوا لنصيب

ظَلَمْتُ بِذِي دَوْرَانَ أَنْشَدُ نَاقَتِي وَمَالِي عَلَيْهَا مِنْ قُلُوصٍ وَلَا بَكْرٍ (١)

والناشد الطالب وأنشد الاصمعي عن أبي عمرو

يُصَيِّحُ لِلتَّبَاقِ أَسْمَاهُ إِصَاخَةَ النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ (٢)

الإصاخة الاستماع والناشد الطالب والمنشد المحرف

الضرب الآخر أن يتعدى الى مفعولين من باب نشدت وذلك قولهم « نشدتك الله الا فعلت » هكذا حكاه سيبويه وهو كلام محمول على المعنى كأنه قال ما أنشد الا فعلك (٣) أى ما أسألك الا فعلك ومثل ذلك شرأهر ذائب وشيء ماجاء بك ، وجاز وقوع فعلت ههنا بعد الا من حيث كان دالا على

(١) نصيب هو ابن رباح مولى عبد العزيز بن سروان وكان شاعرا فحلا فصيحاً مقدما في النسب والمديح ولم يكن له حظ في البهجة وكان عفيفا وكان يقال أنه لم ينسب قط الا بأمراته وقد استدل الشارح بهذا البيت على أن نشد - من باب نصر - يتعدى الى مفعول واحد وقال في القاموس : « نشد الضالة نشدا ونشدة ونشدا ن بكسرهما - طلبها وعرفها » اه ورواية غير هذا الكتاب « وقت بني دوران أنشد ناقتي ومالي عليها من قُلُوصٍ ولا بكرة » وبهذه « وما أنشد الرعيان الا تلمة بواضحة الأنياس طيبة النشر » وذو دوران - بفتح فسكون - موضع بين قديد والحفة والقاموس - بفتح الغاف من الابل الشابة او الباقية على السير أو أول ما يركب من أفتانها الى ان تنق ثم هي ناقة والنكر - بالفتح - الفتية من الابل والجمع بكرا - بكسر الباء - .

(٢) استشهد بهذا البيت لبيان معنى كلمة كالذي مضى قبله وقد عرفت ان الناشد يأتي بمعنى الطالب والمعرف ، فأما المنشد فهو مأخوذ من قولهم أنشد فلان الضالة اذا عرفها أو استرشد عنها فهو يقع على الضدين كما ان الناشد كذلك (٣) ونقول ذكر ابن الأثير عن الفراء ان نشدتك الله وكذا أقسمت وأحاف أقوال يصلح معها تقدير المجد لانها جواب وفيها معنى تحريج والتعريض يدل على المجد المنوي

مصدره كأنهم قالوا ما أسألك الا ففعلك ونحوه ما أشده أبو زيد

فقالوا ما تشاء فقلتُ أَنَّهُوَ إلى الإصباح آثَرَ ذِي أُثِيرِ (١)

فأوقع الفعل على مصدره لدلالته عليه فكأنه قال في جواب ما تشاء اللهو ، وإذا ساغ أن تحمل شرأه ذا ناب على معنى المنفى كان معنى النفي في شدتك الله الا ففعلت أظهر لقوة الدلالة على النفي لدخول الا لدلالته عليه ألا ترى أنهم قالوا ليس الطيب الا المسك فجاز دخول الا في قول أبي الحسن بين المبتدأ والخبر وان لم يحز زيد الا منطلق لما كان عاريا من معنى النفي ، ومثله من الحمل على المعنى قول الآخر * وانما * يدافع عن أعراضهم أنا أو مثلى * (٢) والمراد ما يدافع عن أعراضهم الا أنا ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى ما يدافع الا أنا ولولا هذا المعنى لم يستقم لانك لا تقول يقوم أنا فكما جاز يدافع أنا لانه في معنى ما يدافع الا أنا كذلك جاز أسألك الا ففعلت لانه في معنى لا أسألك الا ففعلك ، وأما « أقسمت عليك الا ففعلت » فقياسه لو أجري على ظاهره أن يقال لتفعلن لانه جواب القسم في طرف الإيجاب بالفعل فتلزمه اللام والنون لكنهم حملوه على شدتك الله الا ففعلت لان المعنى فيهما واحد ، قال سيبويه سألت الخليل عن قولهم أقسمت عليك لما ففعلت والا ففعلت لم جاز هذا وانما أقسمت ههنا كقولك والله فقال وجه الكلام لتفعلن ولكمهم أجازوا هذا لانهم شبهوه بقولهم شدتك الله الا ففعلت اذ كان المعنى فيها الطلب ، وأما « قول ابن عباس بالايواء والنصر الا جالستم » فهو حديث مشهور ذكره التوحيدى في كتاب البصائر وذلك أن ابن عباس دخل على بعض الانصار في وليمة فقاموا فقال بالايواء والنصر الا جالستم وأراد بالايواء والنصر قوله تعالى (والذين آووا ونصرنا) فاستعظمهم بما ورد فيهم وما هو من خصائصهم ، وأما حديث عمر « عزمت عليك لما ضربت كتابك سوطا » ففي هذا الحديث رواية أخرى عن يحيى بن أبي كثير أن كتابا لابي موسى كتب الى عمر بن الخطاب من أبو موسى فكتب اليه عمر اذا أتاك كتابي هذا فاضربه سوطا واعزله عن عملك ، فقوله لما ضربت كتابك بمعنى الا ضربت أى لا أطالب الا ضربه وقوله عزمت عليك من قسم الملوك وكانوا يظفون عزم الامراء *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمستثنى يحدف تخفيفا وذلك قولهم ليس الا وليس غير ﴾

قال الشارح : قد حذفوا المستثنى بعد الا وغير وذلك مع ليس خاصة دون غيرها مما يستثنى به من ألفاظ الجعده لعم الخاطب بمراد المتكلم وذلك قولك « ليس غير وليس الا » والمراد ليس الا ذاك وليس غير ذاك ولو قلت بدل ليس لا يكون الا أو لم يكن غير لم يحز فاذا قالوا ليس الا وليس غير فأنهم حذفوا المستثنى منه اكتفاء بمعرفة الخاطب نحو ما جاء في الا زيد والمراد ما جاء أحد الا زيد ومثل

(١) يقال فعل فلان هذا الامر آثر نى أثير - بكسر التاء المثلثة - وأثيرة نى أثير وأثيرة ذى أثير بضم الهمز - بوزان غرفة والكل بمعنى فعله أول كل شيء

(٢) هذا من بيت للفردق وكان قد نذر ألا يهاجى أحدا ووضع نفسه في قيد فلج جرير في هجائه والنيل منه وقذف نساء. فقال قصيدة بهجوها جريرا منها

فان يك قيدي كان نذراً نذرته

أنا الزائد الحامى الدمار وانما

فألى عن احساب قومي من شغل

يدافع عن احسابهم أنا أو مثلى

والذائد : الطارد المدافع والذمار : ما يلزمك حفظه وحمايته وهو بوزان كتاب

ذلك ما منهم الا قد قل ذلك يريد ما منهم أحد الا قد قل ذلك وإذا قلت ليس غير فاسم ليس مستتر فيها على ما تقدم وغير الخبر وهي منتصبة وانما لما حذف منها ما أضيفت اليه وقطعت عن الاضافة بنيت على الضم تشبيها بالغايات ، وقل أبو الحسن الاخفش اذا أضفت غيرا فقلت غيرك أو غير ذلك جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول جاءني زيد ليس غيره وليس غيره فإذا رفع فعلى انه اسم ليس وأضر الخبر كأنه قال ليس غيره صحيحا وإذا نصب فعلى انه الخبر وأضر الاسم كأنه قال ليس الجاهلي أو ليس الامر غيره وإذا لم يضفها أجاز في غير الفتح والضم وشبهها بباب تميم تميم عدى وزعم ان تميم الاول قد حذف منه المضاف اليه وبقي على لفظ ما هو مضاف من غير تنوين اذ كانت الاضافة منوية فيه ، وقد أجاز بعضهم تنوين غير اذا حذف منها المضاف اليه نظراً الى اللفظ كما ينون كل وبعض اذا لم يضافا وان كانت الاضافة فيهما منوية مرادة من نحو قوله تعالى (وكل أتوه داخرين) ونحو ذلك *

الخبر والاسم في بابي كان وان

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ لما شبه العامل في البابين بالفعل المتعدي شبه ما عمل فيه بالفعل والمفعول ﴾ قال الشارح : لما حضر المنصوبات وجب عليه أن يعيد ذكر كان وأخواتها وان وأخواتها ههنا لان لكل واحد منهما منصوباً كما أن له مرفوعاً فغير كان وأخواتها واسم ان وأخواتها من المنصوبات على التشبيه بالمفعول وذلك أنه شبه كل واحد من كان وان بالفعل المتعدي لاقتضاء كل واحد منهما اسمين بعده وقد تقدم بيان مشابهة ان الفعل في المرفوعات بما أغني عن عادته ، وأما كان وأخواتها فهي من أفعال العبارة واللفظ لانه تدخلها علامات الافعال من نحو قد والسين وسوف وتتصرف تصرف الافعال نحو كان يكون فهو كائن وكن ولا تكن وليست أفعالا حقيقة لان الفعل في الحقيقة مادل على حدث وزمان ذلك الحدث وكان وأخواتها موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها فهي بمنزلة اسم من أسماء الزمان يؤتى به مع الجملة للدلالة على زمن وجود ذلك الخبر فقولك كان زيد قائماً بمنزلة قولك زيد قائم أمس وقولك يكون زيد قائماً بمنزلة زيد قائم غدا فثبت بما قلناه أنها ليست أفعالا حقيقة اذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وانما هي مشبهة بالافعال لفظا وإذا كانت أفعالا من جهة اللفظ كان مرفوعها كالفاعل ومنصوبها كالمفعول ويؤيد عندك أن مرفوعها ليس فاعل وأن منصوبها ليس مفعولا على الحقيقة أن الفاعل والمفعول قد يتغيران نحو ضرب زيد عمراً فزيد غير عمرو والمرفوع في باب كان لا يكون الا المنصوب في المعنى نحو كان زيد قائماً فالقائم ليس غير زيد فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويضمر العامل في خبر كان في مثل قولهم الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر والمرء مقتول بما قتل به ان خنجرا فخنجر وان سيفا فسيف أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير وإن كان شرا فجزاؤه شر ، ومنهم من ينصبهما أي ان كان خيرا كان خيرا والرفع أحسن في الآخر ، ومنهم من يرفعهما ويضمر الرفع أي ان كان معه خنجر فالذي يقتل به خنجر قال النعمان ابن المنذر * قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا ﴾

قال الشارح : اعلم أن كان قد تحذف كثيرا وهي مرادة وذلك لكثرة استعمالها في الكلام فن ذلك قولهم
 « الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر » فلك في هذه المسألة أربعة أوجه من الاعراب
 أن تنصبهما جميعاً وأن ترفعهما جميعاً وأن تنصب الاول وترفع الثاني وأن ترفع الاول وتنصب الثاني فإذا
 نصبتهما جميعاً قلت الناس مجزيون بأعمالهم « إن خيرا فخير » وانتصبهما بفعلين مضميرين أحدهما شرط
 والآخر جزاء حذفاً للدلالة إن عليهما إذ لا يقع بعدهما إلا فعل والتقدير إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه
 خيراً أو فهو يجزي خيراً فالاول خبر كان المحذوفة والثاني خبر كان الثانية إن قدرت كان أو مفعول ثان
 إن قدرت يجزي ، وإذا رفعتهما قلت « إن خير فخير » وإن شرفشر فالاول مرفوع بفعل محذوف
 والتقدير إن كان في عمله خير فجزاؤه خير ولا يرتفع الا على هذا التقدير لوقوعه بعد ان الشرطية وحرف
 الشرط لا يقع بعده مبتدأ لان الشرط لا يكون بالاسم فيكون ارتفاع خبر الاول على أنه اسم كان والخبر
 محذوف وهو الجار والجرور وهو عربي جيد ويجوز أن يكون المضمرة كان التامة فلا يحتاج الى خبر وأما
 خبر الثاني فمرتفع لانه خبر مبتدأ محذوف لان الجزاء قد يكون بالجلل الاسمية اذا كان معها الفاء نحو
 قولك ان أتاني زيد فله درهم ، وإذا نصبت الاول ورفعت الثاني قلت « ان خيرا فخير » وهو الوجه
 المختار فيكون انتصاب الاول بتقدير فعل كأنك قلت ان كان عمله خيراً على ما ذكرنا في الوجه الاول
 ويكون ارتفاع خبر الثاني على أنه خبر مبتدأ وتقديره فجزاؤه خير على ما ذكرنا في الوجه الثاني وإنما كان هذا
 الوجه المختار لان ان من حيث هي شرط تقتضي الفعل لان الشرط بالاسم لا يصح فلم يكن بد من تقدير فعل
 إما كان أو نحوها فإذا نصبنا كذا قد أضمرنا كان والفعل لا بد له من فاعل وهما كاشيء الواحد وإذا رفعتنا
 أضمرنا كان وخبرها لها أو شيئاً في موضع الظاهر والظهير بمنزلة المفعول والمفعول منفصل من الفعل أجني منه
 فهما شيان وكلا كثير الاضمار كان أضعف واختير رفع الثاني لدخول الفاء في الجواب والفاء إنما أتت بها
 في الجواب اذا كان مبتدأ وخبراً فأما اذا كان فعلاً لم يحتاج الى الفاء نحو قولك ان أكرمتني أكرمتك وان
 تكرمني أكرمتك ولو قلت ان أكرمتني لك درهم أو ان أتيتني زيد مقيم عندي لم يجز حتي تأتي بالفاء
 فنقول ان أكرمتني لك درهم وان أتيتني فزيد مقيم عندي ، وإذا رفعت الاول ونصبت الثاني قلت
 « ان خير فخير » وإن شرفشر فترفع الاول بأنه اسم كان على ما تقدم وتنصب الثاني على ما ذكرنا
 ويكون التقدير فهو يجزي خيراً ، واعلم أن هذا الحذف والاضمار لا يسوغ مع كل حرف لا يقع بعده الا
 الفعل وإنما ذلك مسموع منهم تضرع حيث أضمرنا ونظروا حيث أظهرنا وقف في ذلك حيث وقفوا فأما قوله
 قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً وما اعتذارك من شيء إذا قيلاً (١)

(١) البيت من شواهد سيبويه في باب ما يضرع فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف {ج ١ ص ١٣١} والشاهد
 فيه نصب حق وكذب باظهار فعل يقتضي النصب ويطلبه حرف الشرط والتقدير ان كان ذلك حقاً وان كان كذباً والرفع
 جائز على تقدير ان وقع فيه حق أو كذب ومنه قول هدية بن خشرم

فان لك في أمواتنا لافضن بها فراغا وان صبر فنصبر للصبر

غير أن الرواية فيما زعم يونس في بيت هدية بالرفع . قال سيبويه : « والنصب فيه جيد بالغ والرفع على قوله وان وقع صبر
 أو ان كان فينا صبر فانا نصبر » اهـ والبيت المذكور في الشرح قصة زويها باختصار وذلك ان الربيع بن زياد العبدي

قانه يجوز فيه الوجوه الاربعة فالنصب على ما ذكرناه أولا والرفع على تقدير ان وقع حق وان وقع كذب أو على ان كن فيه حق وان كان فيه كذب ، والبيت للثمن بن المنذر قوله للربيع بن زياد العبسي حين دخل عليه لبيد بن ربيعة والربيع واكله فقال

مَهْلًا أَبَيْتَ اللَّحْنَ لَا تَأْكُلْ مَعَهُ إِنَّ اسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَعَةٍ

فأمسك الثمن عن الاكل فقال الربيع أبيت اللحن ان لبيدا كاذب فقال الثمن

• قد قبل ذلك ان حقاً وان كذباً • البيت فقال قوم هو له وقبل هو لغيره وانما بمنى به •

قال صاحب الكتاب • ومنه ألا طعام ولو تمرا وائتى بداية ولو حمارا وان شئت وفتته بمعنى ولو يكون تمر وحمار وادفع الشر ولو اصبعاً ومنه أما أنت منطلقاً انطلقت والمعنى لأن كنت منطلقاً وما مزيدة معوضة من الفعل المضمر ومنه قول الهذلي • أبا خراشة أما أنت ذا نفر • وروي قوله

إِمَّا أَقْسَمْتُ وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَسْكَلُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

بكرس الاول وفتح الثاني •

قال الشارح : قوله « ومنه » أى ومن المنصوب باضمار فعل ، وقوله « ولو تمرا » يريد ولو كان تمرا فتمرا منصوب لانه خبر كان واسمها مضمر فيها والتقدير ولو كان الطعام تمرا لكن حذف الفعل لعلم بموضعه اذ كانت لولا يقع بعدها الا فعل لانها شرط فيها معنى كما أن إن شرط فيما يستقبل فلا يقع بعدها الا فعل ، ولورفعت التمر قلت ولو تمرا جاز أيضاً على تقدير فعل رافع كأنك قلت ولو كان عندنا أو ولو سقط الباء تمرا ، ومثله « اتنى بداية ولو حمارا » على ذلك أى ولو كان حمارا ولو رفعت وقلت ولو حمار لكان جائزا حسنا على تقدير ولو وقع حمار ولو خفضت الحمار لجاز أيضاً على تقدير الباء كأنك قلت ولو أتيتنى بحمار وهو ضعيف لانك تضرر فعلا والباء وكلما كثر الاضمار كان أضعف ، ومثله « ادفع الشر ولو اصبعاً » نصبت اصبعاً على معنى ولو كان الدفع اصبعاً أى قدر اصبع بمعنى يسيراً ، وأما قولهم « أما أنت منطلقاً انطلقت معك » فمنطلقاً منصوب بفعل مضمر وأصل أما ههنا أن وهى المصدرية ضمت اليها ما زائدة مؤكدة ولزمت الزيادة ههنا عوضاً من الفعل المحذوف والمعنى لان

كان نديما للثمن بن المنذر وكان الثمنان يقدمه على من سواه وكان بين قومه بن عباس وبين بني عامر قوم لبيد جهاء فكان الربيع اذا خلا بالثمنان يطعن في بني عامر ويذكر مما يبهيم فدخلوا عليه يوماً فرأوا منه جهاء وقد كان قبل ذلك يكرههم ويقيم مجلسهم فخرجوا من عنده غضاباً وهوماً بالانصراف ولبيد يومئذ صغير ، وكان مقيماً في رجالهم يحفظ أمتهم ويرعى أباهم فلم الأمر فقال لهم هل تقدرون أن تجمعوا بنى وبينه ثداً حين يعقد الملك فارجه رجراً مضاً ، ولما لا يلتفت اليه الثمنان بعده أبداً فاحتقروا شأنه وما زال به حتى حلقوا رأسه وتركوا له ذواتين وألبسوه حلة وشدوا به معهم فدخلوا على الثمنان فوجدوه ينفذ مع الربيع فلما فرغ انهم فدخلوا عليه والربيع الى جانبه فقام لبيد وقد دهن أحد شق رأسه وأرغى مثره واتبل نعل واحد وكذلك كانت تفعل الثمراء في الجاهلية اذا أودأت البعلاء قتل بين يديه فقال رجراً منه

مهلاً أبيت اللحن لا تأكل معه

ان أسته من برص مله

يدخله حتى يورى أهجه

وأنه يدخل فيها أصبه

كأنما يطلب شيئاً ضيقه

فحاول الربيع بعد ذلك أن تمود له مكانته وأن يجود آثار منالة لبيد في فاستمعى ذلك عليه . وقال له الثمنان قد قبل ما قبل ان صدقاً وان كذباً فا اعتذارك من قول اذا قبلا

كنت منطلقا انطلقت معك أي لا انطلاقك في الماضي انطلقت معك وإنما قدرناها في الماضي لانك أوليتها الماضي ولو أوليتها المستقبل لقدرتها بالمستقبل وحسن حذف الفعل لاحاطة العلم بأن أن هذه الخفيفة لا يقيم بعدها الاسم مبتدأ وصار لذلك بنزلة ان الشرطية في دلالتها على الفعل وأنت مرتفع بالفعل الذي صار ما عوضا عنه وهو كان وأن من أما في موضع نصب بانطلقت والمعنى انطلقت لان كنت منطلقا فلما أسقطت اللام وصل الفعل فنصب وليست أما هذه جزء ، قل سيبويه وسأنته يعني التحليل أما أنت منطلقا أنطلق معك فرفع وهو قول أبي عمرو ويونس ولو كان جزءا لجزءه ، والكوفيون يذهبون الى ان أن المفتوحة هنا في معنى الشرط وما زائدة والفعل الناصب محذوف على ما ذكرنا حكي ذلك أبو عمر الجري عن الاصمعي ويحملون قوله تعالى (أن تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى) على ذلك وتؤيده قراءة حمزة ان تضل احداهما بكسر الهمزة المعنى عندهم واحد ؛ وأما قوله

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ (١)

فان البيت لعباس بن مرداس والشاهد فيه نصب ذانفر على أن كان ذانفر فحذفت كان وجعلت زيادة ما لازمة عوضا من الفعل المحذوف ولأجل أن الثاني مستحق بالأول دخلت الفاء في الجواب، والضعع ههنا السنة أي لأن كنت كثير القوم عزيزا فان قومي موفورون لم تنالكم السنون فأما أن في البيت فموضعها نصب بفعل يدل عليه قوله لم تأكلهم الضبع تقديره بقيت أو سلمت ونحوهما مما يدل عليه قوله لم تأكلهم الضبع ولا يكون منصوبا بنفس لم تأكلهم الضبع لأنه في خبر ان وما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ، واعلم ان البيت يقوى مذهبه الجزاء في أما لأنه ليس معك ما يتعلق به أن كما كان معك في قوتهم أما أنت منطلقا انطلقت معك ، ولا يجوز اظهار الفعل بعد أما هنا لما ذكرناه من كون مانائية عنه وان أظهرت الفعل لم تكن اما الا مكسورة نحو قوائك اما كنت منطلقا انطلقت معك فيكون شرطا محضا ولا يجوز حذف الفعل بعد إما المكسورة كما لم يجوز اظهاره بعد أما المفتوحة وذلك أن أما المفتوحة كثر استعمالها حتي صارت كالمثل الذي لا يجوز تغييره ، فأما قول الشاعر * إما أفت وأما أنت مرتحلا الخ * فالشاهد فيه إما أفت بكسر الهمزة وقد روى في اما أفت وأما أنت مرتحلا واما كنت فن رواه كنت كسر اما في الاول والثاني اظهر الفعل معهما ومن رواه وأما أنت كسر اما الاولى لظهور الفعل معها وفتح الثانية لحذف الفعل ، ولا يتنعم عند المبرد وغيره اذا حذفت ما وأتيت بالفعل أن تفتح وتكسر والاول أجود *

(١) البيت من أبيات لعباس بن مرداس السلمي يخاطب بها أبا خراشة خفاف بن ندة السلمي في ملاحاة وقت بينهما قال المني « وأصله لان كنت فحذفت اللام من لان بقي اذ كنت ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال ثم حىء بالضمير المنفصل خفاء عن المتصل ثم عوض عن كان ما الزائدة قبل الضمير والتزم حذفها (كان) مثلا يجمع العوض والموضع ثم أدمم نونها في الميم فصار أما أنت ... وقال ابن يسون أما ههنا مركبة من ان وما أتى تدخل للتأكيد وقال أبو علي وأبو النجم ما في أما هي الرافعة الناصبة لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب يعني كان فمات عمله في الرفع والنصب » اه وروي « أما كنت ذا نفر » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .. والبيت من شواهد سيبويه في باب ما ينتصب على افعال الفعل المتروكة اظهاره في غير الاسم والنهي (ج ١ ص ١٤٨) قال الاعام « ومعنى الكلام على الشرط ولذلك دخلت الفاء جوابا لاما » اه

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿هي كما ذكرت محمولة على ان فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر وذلك اذا كان المنفي مضافا كقولك لا غلام رجل أفضل منه ولا صاحب صدق موجود أو مضارعا له كقولك لا خيرا منه قائم هنا ولا حافظا للقرآن عندك ولا ضاربا زيدا في الدار ولا عشرين درهما لك﴾ قال الشارح : اعلم أن لا من الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فحكمها أن لا تعمل في واحد منهما غير انها عملت في النكرات خاصة لمة عارضة وهي مضارعها ان كما عملت ما في لغة أهل الحجاز لمضارعها ليس والاصل أن لا تعمل وقد تقدم الكلام عليها وبيان مضارعها لان وذكرنا أن حكم النكرة المفردة بعد لا البناء على الفتح نحو لا رجل عندك ولا غلام لك وهي حركة بناء نائية عن حركة الاعراب وأوضحنا الخلاف فيه في فصل المرفوعات بما أغنى عن اعادته ، فان كانت النكرة بعد لا مضافة أو مشابهة للمضاف تبين النصب فظهر الاعراب فالنكرة المضافة قولك « لا غلام رجل لك ولا صاحب صدق موجود » من قبل ان الاضافة تبطل البناء لانك لو بنيت نحو لا غلام رجل لجملت ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك مجحف معدوم ألا ترى انك لا تجد اسمين جملا اسما واحداً وأحدهما مضاف انما يكونان مفردين كحضر موت وخمسة عشر وبيت بيت فهما كالشيء الواحد ألا ترى ان قولهم يا ابن أم لما جعل أم مع ابن اسما واحدا حذف ياء الاضافة ، والنكرة المشابهة للمضاف قولك « لا خيرا من زيد ولا ضاربا زيدا ولا حافظا للقرآن ولا عشرين درهما » فهذه الاسماء مشابهة للمضاف وجارية مجراه لانها عاملة فيما بعدها كما ان المضاف عامل فيما بعده والمعمول من تمام المضاف ققولك من زيد من تمام خير لانه موصول به وزيدا من تمام ضاربا لانه مفعوله والقرآن في موضع مفعول حافظا ودرهما من تمام عشرين لانه منتصب به ، فانتصاب النكرة المضافة بعد لا انتصاب صريح كانتصابها بعد أن ويدل على ذلك قولهم لا خيرا من زيد فكما انتصب خير وثبت فيه التنوين ثباته في المرب كذلك تكون الفتحة في لا غلام رجل فتحة اعراب لا فتحة بناء لا امتناع بناء المضاف مع غيره وجملهما كالشيء الواحد فعلى هذا تقول لا مرور يزيد ان جمعت الجار والمجرور خبرا وعلقته بمحذوف كان المرور مبنيا مع لا ولا يجوز تنوينه وكان تقديره لا مرور ثابت أو واقع يزيد وان عقلت الجار والمجرور بنفس المرور كان من صلته وكان منصوبا معربا ووجب تنوينه وأضمرت الخبر ويكون تقديره لا مروراً يزيد واقم أو موجود وان شئت أظهرته ، وقوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله) من قبيل لا رجل في الدار فالجار والمجرور الذي هو من أمر الله في موضع رفع بأنه الخبر ويتعلق بمحذوف والظرف يتعاق به وقد تقدم عليه وتهديره لا عاصم كائن من أمر الله اليوم ، ومثله قوله تعالى (لا تنريب عليكم اليوم) فقوله عليكم في موضع الخبر وتعلقه بمحذوف واليوم متعلق بالجار والمجرور ، وأما قوله (لا بشري يومئذ للمجرمين) فيحتمل أن يكون من قبيل لا رجل في الدار ويكون الظرف متعلقا بالجار والمجرور وقد تقدم عليه والجار والمجرور في موضع الخبر ويكون بشري مبنيا مع لا ويحتمل أن يكون من قبيل لا خيرا من زيد ويكون الظرف متعلقا بشري

ويكون بشرى منصوباً في تقدير المنون الا انه لا ينصرف لمكان ألف التأنيث المقصورة فاعرفه •
قال صاحب الكتاب ﴿ فاذا كان مفرداً فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك لا رجل أفضل منك ولا
أحد خير منك ويقول المستفتح ولا إله غيرك ﴾

قال الشارح : اذا قلت « لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ولا إله غيرك » كان مبنياً مفتوحاً
لوجود علة البناء وهو تضمنه معنى الحرف الذى هو من على ما تقدم اذ المراد العموم واستغراق الجنس
ولم يوجد ما يمنع من البناء ، فأما المضاف والمشا به له نحو لا غلام رجل عندك ولا خيراً من زيد فى الدار
فانه وان كانت العلة المقنضية للبناء موجودة وهو تضمنه معنى من فانه وجد مانع من البناء وهو الاضافة
وطول الاسم فعدم البناء فيهما لم يكن لعدم تمكنه بل لوجود مانع منه •

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما قوله • لا نسب اليوم ولا خلة • فعلى اضاها فعل كأنه قال ولا أرى خلة كما
قال الخليل فى قوله • ألا رجلاً جزاه الله خيراً • كأنه قال ألا تروني رجلاً وزعم يونس انه نون مضطراً ﴾
قال الشارح : أما قوله

لا نَسَبَ اليومَ ولا خَلَّةَ لَأَسْعَ الخَرْقُ على الرابع (١)

البيت لانس بن العباس والكلام فى نصب الخلة وتنوينها يحتمل أمرين أحدهما أن تكون لا مزيدة
لتأكيد النفى دخولها كخروجها فنصب الثاني ونونته بالعطف على الاول بالواو وحدها واعتمد بلا
الاولى على النفى وجعل الثانية مؤكدة للجحد كما يكون كذاك فى ليس اذا قلت ليس لك غلام ولا
جارية فيكون فى الحكم كقوله

ولا أَبَ وابناً مِثْلَ مَرْوَانَ وابنيه اذا هو بالمجدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرَا (٢)

الثانى أن تكون نافية عاملة كالاولى كأنه استأنف بها النفى فيكون حينئذ فى تنوين الخلة إشكال فذهب
سيبويه والخليل الى أنها معربة منتصبة باضمار فعل محذوف كأنه قال لا نسب اليوم ولا أرى خلة ومثله قوله
أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ على مَحْصَلَةِ تَبَيُّتِ (٣)

(١) البيت من شواهد سيبويه فى باب ترجمته هذا باب النصب بلا ، ولا تعمل نيما بعدها فنصبه بغير تنوين
{ ج ١ ص ٣٤٩ } واشتهد به لنصب المعطوف وتنوينه على الفاء لا الثانية وزيادتها لتأكيد النفى والتقدير لا نسب
وخلة اليوم كالذى ذكره الشارح فى الوجه الاول وانما نون المعطوف لان المعطوف عليه والمعطوف لا يجمعان شيئاً واحداً
كيف وهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء . ولو رفعت الخلة عطفاً على محل اسم لا لجاز .. والبيت لانس بن العباس السامى
يصف حاله ويذكر أنه لشدة ما أصابه قد تبرأ منه الولي والجهم وضرب اتساع الخرق مثلاً لفراق الاسر واشتداد الخطب
وفداحته . وقطع الهزة من اتسم وانما هى هزة وصل للضرورة وساغ له ذلك لان الشطر الاول من البيت يوقف
عند انتهائه فهو يسيل أن يستأنف فى الشطر الثانى فيبتدىء به

(٢) البيت لرجل يمدح به مروان بن الحكم وابنه عبد الملك وقد جعلها لشهرة مجدهما كاللاسين له المتردين به ،
وانما جعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصاراً اعلم السامع ... وهو من شواهد سيبويه فى باب النصب بلا { ج ١
ص ٣٤٩ } والشاهد فيه شطף ابن على المنصوب بلا وتنوينه للعلة التى ذكرناها فى البيت السابق

(٣) البيت من شواهد سيبويه فى باب ما اذا لحقت له لم تغيره عن حاله التى كان عليها قبل أن تلحق { ج ١ ص ٣٥٩ }
والشاهد فيه نصب رجل وتنوينه لانه حمله على اضاها فعل فهو منقول له وجعل الحرف تحفيض والتقدير الا تروني
رجلاً اذ لو كانت الا هذه هى التى للتنى اسكان الاسم بعدها منصوباً بغير تنوين فلما نون دل على أنها ليست للتنى •

واختصابه في قول الخليل بفعل محذوف تقديره ألا تروني رجلاً ، وذهب يونس الى ان انتصابه من قبيل الضرورة والذي دعاه الي ذلك أن ألف الاستفهام اذا دخلت على لا فلها معنيان أحدهما الاستفهام والآخر التثني واذا كانت استفهاماً فخالها كخالها قبل أن تلحقها ألف الاستفهام فتقول ألا رجل في الدار وألا غلام أفضل منك كما كنت تقول لأرجل في الدار ولا غلام أفضل منك فتفتح الاسم المنكسر بعدها وترفع الخبر لافرق بينهما في ذلك قال الشاعر * حار بن كعب ألا أحلام تزجركم * (١) واذا كانت تثنياً فلا خلاف في الاسم أنه مبنى مع لا كما كان انما الخلاف في الخبر فأكثر النحويين لا يجيزون رفع الخبر وهو رأى سيبويه والخليل والجري وانما ينصبونه لانه قد دخله معنى التثني وصار مستغنياً كما استغني اللهم غلاماً ومعناه اللهم هب لي غلاماً ولا يحتاج الى خبر ومعناه معنى المفعول ، وذهب أبو عثمان المازني الى انه يبقى على حاله من نصب الاسم ورفع الخبر ويكون على مذهب الخبر وان كان معناه التثني كما ان قولك غفر الله له ورحمه الله اللفظ خبر ومعناه الدعاء ، واذا كان ما بعد ألا في كلا وجهيهما لا يكون الا مبنياً على الفتح أشكل الامر في قول الشاعر * ألا رجلاً جزاه الله خيراً * فحمله الخليل على تقدير فعل كأنه قال أروني رجلاً جعله من قبيل هلا خيراً من زيد و * لولا الكي المقنعة * (٢) وحمله يونس على ان تنوينه ضرورة وهو مذهب ضعيف لانه لا ضرورة هنا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وحقه أن يكون نكرة قال سيبويه واعلم ان كل شيء حسن لك أن تعمل فيه رب حسن لك أن تعمل فيه لا وأما قول الشاعر * لاهينم الأيلة للطي * وقول ابن الزبير الاسدي

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمِيَّةً بِالْبِلَادِ

هذا تقدير الظليل وسيبويه . ورأى يونس أن الا هي التي للتثني وانما نون للضرورة قال الاعلم * وتقدير سيبويه والخليل أولى لانه لا ضرورة فيه وحروف التحضيض مما يحسن اضرار الفعل بعدها * اه بتعرف . والمحصلة المرأة التي تحصل الذهب من تراب المدن وتخلصها

(١) هذا صدر بيت لحسان بن ثابت الانصاري رضى الله عنه ومجزه : * عني وأنتم من الجوف الجاخير * وبه : لا بأس بالقوم من طول يوم من قصر جسم البغال وأحلام المصافير .

من كلمة يهجو بها بني الحارث بن كعب وهم رهط النجاشي . وكانت بينهما مهاجرة وملاحاة . والجوف جمع أجوف وهو العظيم الجوف . والجاخير جمع جخور وهو الضعيف . وأفرد الجسم وهو يريد الجمع كقوله في حلقةكم عظم وقد شجيتا يريد في حلوقكم . وهذا البيت من شواهد سيبويه في باب ما يجري من الشتم يجري التنظيم { ج ١ ص ٣٥٤ } والشاهد عنده في قوله جسم البغال حيث رفع على اضرار مبتدأ وتقدير الكلام أجسامهم أجسام البغال وأحلامهم أحلام المصافير . والأحلام العقول . واستشهد به الشارح لفتح أحلام بعد الا لكونها دالة على الاستفهام كما ذهب اليه يونس

(٢) هذه قطعة من بيت لجري وهو : تمدون عقر النيب أقصأ مجدكم بني ضوطرى لولا الكتي المقنعة . والنيب جمع ناب وهي الناقة المستنة والضوطرى الحقي ، والكمي الشجاع الذي يكى شجاعته أى يخفيها ، والمقنعة الذي يلبس المغر والبيضة . وهما من أدوات الحرب ، وكان غالب أبو الفزدق قد فاخر سجع بن وثيل الرابي في نحر الابل والاعلام حتى نحر مائة ناقة فتحر صميم ثلثائة وقال للناس شأنكم بما فقال على بن أبي طالب هذه مما أهل به لغير الله فلا يأكل منها أحد شيئاً فأكلتها السباع والطيور والكلاب فكان الفرزدق يفتخر بذلك في شعره . فذلك قول جرير تمدون عقر النيب الخ يريد أن الفخر انما هو بقتل الشجعة وانما لا يبطال لا بقر الجمال . ولولا هذا لكانت يبيع والتقديم وهي المختصة بالفعل الماضي *

وقولهم لا بصرة لكم وقضية ولا أبا حسن لها فعلى تقدير التنكير ، وأما لاسمها زيد فمثل لا مثل زيد ﴿ قال الشارح : وقوله « وحقه أن يكون نكرة » يعنى الاسم الذي تعمل فيه لا فانه لا يكون الا نكرة من حيث كانت تنفى نفيّاً عاماً مستغرقاً فلا يكون بعدها معين فلا في هذا المعنى نظيرة رب وكم في الاختصاص بالنكرة لان رب للتقليل وكم للتنكير وهذا الابهام أولى بها ، وقد جاءت أسماء قليلة ظاهرها التعريف والمراد بها التنكير فن ذلك قول الشاعر * لا هيثم الليلة للمطى * (١) أنشده سيديويه والشاهد فيه نصب هيثم بلا وهو اسم علم وهى لا تعمل الا في نكرة وجاز ذلك لانه أراد أمثال هيثم من يقوم مقامه في جودة الحذاء المطى ، ونحوه قول ذى الرمة

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيَّ لَهَا هَلِكُ جِبْرَةٍ لَيَالِي لَا أُمُثَالُهَا لَيَالِيَا (٢)

فلما قدر بمثل تنكر لان مثلاً نكرة وان أضيفت الى معرفة ، وقد يطلق مثل ويكون المراد به ما أضيف اليه كما يقول القائل لمن يخاطبه منك لا يتكلم بهذا ومثلك لا يفعل القبيح وعليه قوله تعالى (جزء مثل ما قتل من النعم) في قراءة الجماعة غير أهل الكوفة بخفض مثل والاضافة ألا ترى انه انما يلزمه جزء المقتول لاجزاء مثله ، وأما قوله « ولا أمية في البلاد » فهو لعبد الله بن زبير بن فضالة بن شريك الوالى من أسد بن خزعة والزبير بفتح الزاى (٣) وكسر الباء والشاهد فيه نصب أمية بلا وهو علم على ارادة ولا أمثال أمية كذا فى قبله ، يقول هذا لعبد الله بن الزبير حين أنه مستمعاً فلما بين يديه قال له انه نفدت نفقتى وبقيت راحتى فقال أحضرها فأحضرها فقال أقبل بها فأقبل ثم قل أدبر بها فأدبر فقال ارقعها بسبت واخضعها بهلب وأنجد بها يبرد خفها ، السبت جلود البقر تدبغ بالقرظ تحذى منه النعال والهلب شعر الخنزير الذي يخرز به ، فقال له ابن فضالة اننى أتيتك مستحسلاً مستوصفا فلعن الله نائة حلتنى اليك فقال ابن الزبير ان ورا كبتها وانصرف عنه وكان مبعجلاً فذمه ومدح بنى أمية فقال

(١) أنشده سيديويه في باب ما لا تنفى فيه لا الاسماء عن حالها الا كانت عليها قبل أن تدخل لا { ج ١ ص ٣٥٤ } وقال « واعلم أن المارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب لان لا تعمل في معرفة أبداً فاما قول الشاعر

* لا هيثم الليلة للمطى * فانه جملة نكرة كأنه قال لا هيثم من الهيثم ومن ذلك لا بصرة لكم ... وتقول قضية ولا أبا حسن لها بحمله نكرة . قلت فكيف يكون هذا وانما أراد دليلاً عليه السلام . فقال لانه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة وانما تعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لها وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين على فان قلت انه لم يرد أن ينفى كل من اسمه على فانما أراد أن ينفى منكرين كالم في قضيته مثل على كأنه قال لا أمثال على لهذه القضية ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها » اهـ

(٢) هو من شواهد سيديويه في باب ما جرى على موضع المنفى لعل الحرف الذى عمل فى المنفى { ج ١ ص ٣٥٣ } والشاهد فيه قوله لا أمثالها لاياليا فنصب أمثالها بلا لان المثل نكرة وان كان مضافاً الى معرفة وانما نصب لايالى على التبيين لامثالها على مثال قولك لا مثلك رجلاً فرحل تبين للمثل على اللفظ . ويجوز نصب لايالى على التمييز كما تقول لا مثلك رجلاً بتقدير من رجل وفى نصبه على التمييز قبح . والمعنى ان هذه الدار كانت لمة داراً زمن المرتبة وتجار الاحباء وفضل تلك الليالى ، لما نال فيها من التمتع بالوصال واجتماع الشمل

(٣) الزبير - بوزان أمير وبلازى المعجمة - قال صاحب القاموس الزبير كاسم - ابن عبد الله الشاعر وجد الزبير وعبد الله هو القائل لعبد الله بن الزبير - بضم الزاى لما حرمه : لعن الله نائة حلتنى اليك فقال له : أن وراكها » اهـ

أَقُولُ لِيَلْمَنِي شُدُّوا رِكَابِي أَجَاوِزَ بَطْنِ مَكَّةَ فِي سَوَادِ
فَمَالِي حِينَ أَقْطَعُ ذَاتَ عِرْقٍ أَلِي ابْنُ الْكَاهِلِيَّةِ مِنْ مَعَادِ
أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ تَكِيدُنْ وَلَا أُمِّيَّةَ فِي الْبِلَادِ (١)

قوله ابن الكاهلية يعني أمه وكانت من كاهل وهو حي من هذيل ولما بلغ عبد الله هذا الشعر قال علم أنها ثمر أمهاتى فعبّرني بها وهي خير عثانه، وأبو خبيب عبد الله بن الزبير وخبيب ابنه وهو أكبر أولاده وكان يكنى به (٢) قال الراعي

مَا إِنْ أَتَيْتُ أَبَا خُبَيْبٍ وَافِدًا إِلَّا أَرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلًا

وقوله نكدن أى ضغن وبعدن والنكد ضيق العيش وأراد بالبلاد ما كان من بلاد عبد الله وفي طاعته زمن خلافته، وأما قوله « لا بصرة لكم » فالمراد لا مثل بصرة لكم والبصرة هنا أحد العراقيين، وقولهم « قضية ولا أبا حسن لها » فالمراد على بن أبي طالب رضوان الله عليه أى مثل أبي الحسن كأنه نفى منكورين كلهم في صفة على أى لا فاضل ولا قاضى مثل أبي الحسن فالمراد بالنفى هنا العموم والتشكيك لانفى هؤلاء المعرفين وعلم المخاطب انه قد دخل هؤلاء في جملة المنكورين وليس المعنى على نفى كل من اسمه هيثم أو أمية أو على وإنما المراد نفى منكورين كلهم في صفة هؤلاء فالعلم اذا اشتهر بمعنى من المعاني ينزل منزلة الجنس العدل على ذلك المعنى فالمعنى الذى يقال هذا الكلام عنده هو الذى يسوغ التشكيك وذلك أنه انما يقال لانسان يقوم بأمر من الامور له فيه كفاية ثم يحضر ذلك الامر ولم يحضر ذلك الانسان ولا من كفى فيه كفايته فاعرفه، وأما « لاسيا زيد » فالسى المثل فكأنه لا مثل زيد فهو نكرة من جهة المعنى •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول لأب لك قال نهار بن توعة البشكري ﴾

أَبِي الْإِسْلَامُ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا اقْتَحَرُوا بَيْتِي أَوْ قِيمِ

ولا غلامين لك ولا ناصرين لك؛ وأما قولهم لا أبا لك ولا غلامى لك ولا ناصرى لك فشبّه في الشدوذ باللامح والمذاكير ولدن غدوة وقصدهم فيه الى الاضافة وانبات الالف وحذف النون لذلك وانما أقصحت اللام المضيفة توكيدا للاضافة ألا تراهم لا يقولون لأبا فيها ولا رقيبى عليها ولا مجبرى منها وقضاء من حق المنفى في التشكيك بما يظهر بها من صورة الانفصال •

قال الشارح : اذا كان بعد الاسم المنفى لام الاضافة نحو لا غلام لك ولا ناصر لزيد فك في الاسم المنفى وجهان أحدهما أن يبنى مع لا ويكون حذف التنوين معه كحذفه مع خمسة عشر وبابه وتكون

(١) تقول : نكد زيد حاجة عمرو - بزنة فرح - اذا منه ايها كما تقول نكد فلان فلانا اذا منه الذى سأله أو لم

يسطه الا أنه

(٢) أقول وكان يلقب خبيبا كذلك قال في القاموس : « والحبيبان أبو خبيب عبد الله بن الزبير وابنه أو وأخوه

مصعب » اه وقال حميد بن الارقط :

قدنى من نصر الحبيبين قدى ليس الامام بالشعيع الملعبد

فن رواء على التثنية فقد أراد ما ذكره صاحب القاموس ومن رواء على صورة الجمع فقد أراد الثلاثة جميعا

اللام في موضع الخبر أو في موضع الصفة للاسم ويكون الخبر محذوفا وهذا الوجه هو الاصل والقياس والوجه الثاني أن يكون مضافا الى ما بعد اللام وتكون اللام زائدة مقحمة ويكون حذف التنوين منه كحذفه من قولك لا غلام رجل عندك ويكون المنفى مبربا غير مبني منفصلا عن لا النافي وليس كذلك الواحد ، فعلى هذا تقول « لا أب لك » ولا أخ لعمرو فيكون الاسم المنفى مبنيا مع النافي ويكون الجار والمجرور في موضع الخبر أو في موضع الصفة والخبر محذوف فإذا كان صفة جاز أن يكون محله نصباً على اللفظ وجاز أن يكون محله رفعاً على الموضع ويجوز أن يكون الجار والمجرور بياناً لصفة ولا خبراً على تقدير أهني قل الشاعر * أبي الاسلام لا أب لي سواء الخ * (١) الشاهد فيه قوله لا أب على البناء وتركيب النافي والمنفى وجعلهما شيئاً واحداً وممنه ظاهر قول اني لأفتخر بأبائي وانتهائي الى قبائل العرب من قيس وتيم ونحوهما كما يفعل غيري وانما افتخاري بالاسلام وكفى به نفراً ، ويجوز أن تقول لا أباً لزيد ولا أخاً لعمرو قل الشاعر

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ هُمُ (٢)

فيكون لفظ الاسم بعد لا كلفظ الاسم المضاف ولا علامة فيه غير مبنية معه كأنك أضفت الاسم المنفى الى المجرور فقلت لأباك ولا أخك وهذا تنبيل ولا يتكلم به وربما جاء في الشعر قل الشاعر

وقدمات شَمَّخُ ومات مَزَرْدُ وأى كريم لا أباك نُحَلِّدُ (٣)

وقال الآخر أبا لوت الذي لا بُدَّ أني ملاق لا أباك تُخَوِّفني

ثم دخلت اللام لتأكيد الاضافة كما كانت كذلك في قوله * يا بؤس للحرب * (٤) الا ان النية في

(١) هو من شواهد سيبويه في باب المنفى المضاف بلام الاضافة (ج ١ ص ٢٤٨) والمنفى اذا اعتزى غيري الى قومه وانتمى في الشرف اليهم فأنا بمنزلة الاسلام منتدب له منتدب في الشرف اليه وانما قال ذلك لان يتكلم من قبائل بكر بن وائل وهي في غير البيت وموضع الشرف

(٢) البيت لجريز بن عطية يخاطب تيم بن عبد مناة وهم دهم وعمر بن لجأ التيمي الخواص وعدي هذا هو عدي ابن عبد مناة فأضاف تيماً اليه خوف التباسه وكانت بين جريز وبين عمر هذا هاجاة فلما توقع جريز قومه أتوه به موتفاً وحكموه فيه فأعرض عن هجومهم ومعنى لا يلقينكم في سواء لا نعالقهم ولا تناصروهم على فأقارصكم ياربجو فتلقوا منه في سواء وشين والسواء : القلة القبيحة ومعنى لا أبالكُم : المظلة في الخطاب والخطأ وأصله أن ينسب الرجل مخاطبه الى غير أب معلوم شتماً واحتقاراً لشأنه ثم كثرت في الاستعمال حتى جعلت في كل خطاب يفاظ به على المخاطب والبيت من شواهد سيبويه وقد استشهد به مرتين أحدهما في باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول (ج ١ ص ٢٦) والثانية في باب يكره في الاسم في حال الاضافة ويكون الاول بمنزلة الآخر (ج ١ ص ٣١٤) والشاهد فيه انعام تيم الثاني بين الاول وما اضيف اليه والتقدير ياتيم عدي تيمها فحذف الضمير من تيمها اختصاراً وتيم تيماً فاتصل بعدي فوجب له النصب وقد كان تيم الاول مضافاً فيبقى على نصبه وجاز هذا لان النداء كثير الاستعمال فاحتل التثنية . وعمل الشاهد عند الشارح هنا قوله لا أبالكُم حيث نصب المنفى بلا وحذف تنوينه للاضافة كما يحذف في لا غلام رجل عندك

(٣) البيت لسكين الدامري ورواه سيبويه « وای کریم لا أبک بجمع » ثم قال ويروي بخلافه وقال أبو سعيد السبكي « فان قيل ذكرتم ان قول القائل لا أخاك تقديره لا أخاك واللام زائدة نادا قال لا أخاك واللام زائدة بقى لا أخاك وليس في الكلام رأيت أخاك فالجواب أن الاصل ان يقال رأيت أخى لكنهم استنقلوا تشديد الياء فحذفوا لام الفعل وشبهوها بما حذف لانه نحو يدى ودمى فانما فصلوا بينهما باللام رجع الحرف الى أصله ونطق به على قياسه في لا أخاك ونحوه » اهـ (٤) هي قطعة من بيت للتأنيف وهو : قالت بنو حاصخالوا بنى أسد يابؤس للحرب ضرار لاقوام والشاهد فيه

هذه الاضافة التنوين والا انفصال ولا يتعرف المنفي بالاضافة كما كان كذلك في قولك لا مثل زيد عندك وكل شاة وسخلتها بدرهم ولذلك عملت لا فيه ، وقول « لا غلامين لك ولا ناصرين لزيد » فالاسم المنفي مبنى مع لا بناء خمسة عشر كما كان كذلك في قولك لا أب لك لان الموضع موضع بناء لا مانع من ذلك وثبت النون فيه كما ثبتت مع الالف واللام وثنية مالا ينصرف نحو قولك هذان أحمران وهذان المسلمان والتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين وذلك لقوة النون مع الحركة هذا مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب أبو العباس المبرد الى انها معربان وليسا مبنيين مع لا قال لان الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحداً فلم يميز ذلك كما لم يوجد ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد وهذا اشارة الى عدم النظير واذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير أما اذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا ، ومن قال لا أب لك فجعل المنفي مضافاً وجعل اللام مقحمة قال لا غلامي لزيد ولا ناصري لك بحذف النون لانه أراد الاضافة ثم أقحم اللام لتأكيد الاضافة ، وقوله « فشيء بالملامح والمذاكير ولدن غدوة » يريد ان هذا الاتهام ورد شاذاً على غير قياس كما أن الملامح والمذاكير كذلك ألا تري أن الواحد من الملامح لمحة والواحد من المذاكير ذكر ولا يجمع واحد من هذين البنائين على مفاعل ومفاعيل وإنما جاء في هذين الاسمين شاذاً كأنه جمع لمحة وجمع ، ذكر جاء الجمع على ما لم يستعمل كما جاء لا أب لك ولا غلامي لك على ارادة الاضافة وان لم يكن الاضافة مستعملة الا على نكرة وضرورة ؛ وكذلك لدن غدوة نصبت غدوة بلدن على التشبيه باسم الفاعل شبهت نونها بتنوين اسم الفاعل والحركة قبلها بحركة الاعراب واختص هذا الشبه والنصب ببدوة فلا ينصب غيرها ، وقوله « وقصدتم الى الاضافة وانبت الالف وحذف النون لذلك » يريد ان الغرض بقولهم لا أب لك ولا غلامي لزيد الاضافة وأن التقدير لا أبك ولا غلاميك وان كانت اللام فاصلة في اللفظ يدل على ذلك ثبوت الالف في الاب في قولك لا أب لك وحذف النون في التثنية من قولك لا غلامي لك ولو كان الاب منفصلاً غير مضاف لكان ناقصاً محذوف اللام كما تقول هذا أب ورأيت أباً ومررت بأب ولا يستعمل نادراً الا في حال الاضافة نحو قولك هذا أبوك ورأيت أبك ومررت بأبيك وكذلك النون في التثنية لا تسقط في حال الافراد أما تسقط للاضافة فنحذفها هنا دليل على ارادة الاضافة لفظاً ، وقوله « وانما أقحمت اللام المضيفة لتأكيد الاضافة » يريد انما خصت هذه اللام بالاتهام دون غيرها من حروف الاضافة لما فيها من تأكيد الاضافة اذ الاضافة هنا بمعنى اللام وان لم تكن موجودة فاذا قلت أبوزيد فتعديره أب لزيد فاذا أثبت بها كانت مؤكدة لذلك المعنى غير متغيرة له ألا تري ان معنى الملك والاختصاص مفهوم منها في حال عدم اللام كما يفهم عند وجودها فلا فرق بين قولك غلام زيد وغلام لزيد فلذلك « لم يقولوا لا أب فيها ولا يجيري منها ولا رقيب » عليها ولم يقحموا

اقسام اللام بين المضاف والمضاف اليه في قوله يا بؤس للحرب توكيداً للاضافة حلوله على أن اللام لو لم تحمى اقلت يا بؤس الجبل وانما حل هذا في المنى تخفيفاً لان النون في موضع تخفيف وكذلك النداء موضع تخفيف . . وقول النابتة خالوا مناه قاطعوا وتاركوا وبال للمرأة العاطلة خلية من ذلك ومنه خليت النبت اذا قطعت . ونصب ضراراً على الخصال من الجبل : والمعنى ما أبأس الجبل على صاحبه وأضره له

غير اللام لأنها لا تؤكد الاضافة كما تؤكد اللام (١) ، وقوله « وقضاء من حق المنفى في التنكير » يريد ان زيادة اللام في لا أباك أفادت أمرين أحدهما تأكيد الاضافة والآخر لفظ التنكير لفصلها بين المضاف والمضاف اليه فاللام مقحمة غير معتمد بها من جهة ثبات الالف في الاب ومن جهة تهيمته الاسم لعمل لا فيه يعتمد بها فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وقد شبهت في أنها مزيدة ومؤكدة بتيمة الثاني في * يأتيهم عدي * والفرق بين المنفى في هذه اللغة وبينه في الاولى أنه في هذه معرب وفي تلك مبني ، وإذا فصلت قللت لا يدين بها لك ولا أب فيها لك امتنع الحذف والاثبات عند سيبويه وأجازها يونس ، وإذا قلت لا غلامين ظريفتين لك لم يكن بد من اثبات النون في الصفة والموصوف *

قال الشارح : قد شبهت اللام هنا في أنها مزيدة للتأكيد بتيمة الثاني من قوله « يأتيهم عدي (٢) » فعدي مخفوض باضافة تيم الاول اليه وتيم الثاني مقحم زائد للتأكيد ومثله اقحام التاء في قولهم ياطلمة أقبل بفتح التاء قال الشاعر

كَلَيْتَ لِيَهْمٌ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٌ وَلَيْلٍ أَقَاسِيَهُ بَطِيءُ الْكَوَاكِبِ (٣)

ووجه الشاهد فيه أنه أراد الترخيم بحذف التاء ثم أفحمها وهو لا يعتمد بها ففتحها كما يفتح ما قبل التاء في الترخيم ، قال « والفرق بين المنفى في هذه اللغة وبينه في الاولى أنه في هذه معرب وفي تلك مبني » يعني أنك إذا قلت لا أب لك من غير ألف كان الاب مبنيًا مع لا ويكون الجار والمجرور في موضع الصفة والخبر محذوف أو يكون في موضع الخبر وإذا قلت لا أباك كان معربًا منصوبًا لانه مضاف الى ما بعد اللام فالاسم بعد اللام مخفوض باضافة المنفى اليه لا باللام ولا يتعلق اللام ههنا بشيء وفي الاول يتعلق بمحذوف ، « فان فصلت بين المنفى وما أضيف اليه » بطرف أو جار ومجرور « مع اللام المقحمة » قبح عند الخليل وسيبويه لان اللام بمنزلة ما لم يذكر فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف اليه حاجز نحو لا مثل زيد فكما يقبح لا مثل بها لك زيد قبح لا أبا فيها لك ألا ترى أنك إذا فصلت بين كم ومفسرها في الخبر بشيء فقلت كم بها رجلا مصابًا عدل الى لغة من ينصب وان كان لغة من يخفض بها

(١) قال سيبويه « وتقول لا يدين بها لك ولا يدين اليوم لك اثبات النون أحسن وهو الوجه وذلك أنك إذا قلت لا يدي لك ولا أباك فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف اليه شيء نحو لا مثل زيد فكما قبح ان تقول لا مثل بها زيد فنصل قبح أن تقول لا يدي بها لك ولكن تقول لا يدين بها لك ولا أب يوم الجمعة لك كأنك قلت لا يدين بها ولا أب يوم الجمعة ثم جعلت لك خبرا فرارا من القبح . . . فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف اليه قبح أن تفصل بين لك وبين المنفى الذي قبله . . لان اللام كأنها ههنا لم تذكر » اه

(٢) ذكرنا البيت الذي فيه هذه القطعة وما فيه من الشواهد في الفصل الذي قبل هذا فانظروا

(٣) البيت مطلم قصيدة للنايفه الدياني والشاهد فيه أن الهماء موجودة في قوله يا أميمة وهي مع ذلك مفتوحة مع ان حقها ان تكون مضمومة ووجه الفتح انه قدر الكلمة المناداة مرحة ثم أفحم التاء فزادها ولم ينظر اليها وجاز الحذف والاقصاع لان النداء كثير الاستعمال محتمل لاغير ، وناصب نعمت لهم وفله أنصب وكان القياس أن يقول منصوب فجاء على معنى ندى نصب ولم يجر على فله وكأني معناه اتركيني وهو من وكانك الي كذا اذا تركتك . . يقول اتركيني وما أنا فيه من الهم ومقاساة طول الليل بالسر ولا تزيدني بالوم والمذل وجمل بطة الكواكب دليلا على طول الليل كأنها لا تقرب فينقضي

مع غير الفصل أ كثر لقبح الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالجار والمجرور وهو مع قبحه جائز في الشعر نحو قوله * لله در اليوم من لامها (١) * وقوله

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيَّاهُنَّ بِنَا أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ (٢)

وإذا قبح الفصل مع اعتقاد الإضافة كان الاختيار الوجه الأول وهو البناء وأثبت النون في التثنية وحذف الألف من الابد فنقول « لا يدين بها لك ولا أب فيها لك » وهذا معنى قوله « امتنع الحذف والاثبات عند سيبويه » يريد حذف النون من التثنية وأثبت الألف في الابد فلا نقول لا يدي بها لك ولا أب فيها لك لأن حذف النون من التثنية وأثبت الألف في الابد يؤذنان بالإضافة والفصل يبطل ذلك ، « وكان يونس يذهب الى جواز الفصل » بالظرف أو ما جرى مجراه من جار ومجرور من غير قبح إذا كان الظرف ناقصاً لا يتم به الكلام نحو لا يدي بها لك ومعناه لا طاقة بها لك فهذا جائز عنده لأن بها في هذا المكان لا يتم به الكلام لأنه ليس خبراً وعند سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف اليه قبيح سواء كان مما يتم به الكلام أو لا ، فإن وصفت المنفى قلت « لا غلامين ظريفين لك » لم يجز حذف النون من المنفى ولا من صفته أما امتناع الحذف من المنفى فلأنك وصفته وأنت تنوي إضافته الى ما بعد اللام والمضاف اليه من تمام المضاف ينزل منه منزلة التنوين من الاسم ولا يصح وصف الاسم الا بعد تمامه ولأن الفصل في الشعر إنما جاز بين المضاف والمضاف اليه بالظرف أو الجار والمجرور لا بغيره ولا يجوز اسقاط النون من الصفة لأن ذلك إنما جاء في المنفى لا في صفته *
فصل قال صاحب الكتاب * وفي صفة المفرد وجهان أحدهما أن تبني معه على الفتح كقولك لا رجل ظريف فيها والثاني أن تعرب محمولة على لفظه أو محله كقولك لا رجل ظريفاً فيها أو ظريف فان فصلت بينهما أعربت وليس في الصفة الزائدة عليهما الا الاعراب ، فان كررت المنفى جاز في الثاني الاعراب والبناء وذلك قولك لا ماء ماء بارداً وإن شئت لم تنون *

قال الشارح : أما قال « المفرد » تخرزاً من المضاف نحو لا غلام رجل فان وصفت المضاف لم يجز فيه البناء البتة « فإذا وصفت المنفى المفرد » جاز لك في الصفة وجهان أحدهما أن تبني الصفة والموصوف ونجعلهما اسماً واحداً على خمسة عشر وذلك لأن الموضع موضع بناء وتركيب الاسم مع الاسم أ كثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو جارى بيت بيت ونحوه فكان الثاني دخل عليهما بعد تركيبهما ولم يجز تركيبهما معهما أيضاً لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، « والوجه الثاني

(١) هذا عجز بيت لعمرو بن قبيصة وصدره * لا وأت سائديما استعبرت * والشاهد فيه إضافة در الى من مع الفصل بالظرف ضرورة إذ لم يمكنه إضافة الدر الى الظرف ونصب من به لأنه ليس باسم فاعل ولا اسم فعل فاعل عمل الفعل وسائديما جيل يمينه واستعبرت بك وأجرت عبرتها وهي الدمة صف امرأة نظرت سائديما فذكرت به بلادها النازحة البعيدة فبكت شوقاً اليها ثم قال لله در اليوم من لامها على استعبارها وبكائها وشوقها انكاراً على لامها لأنها إنما بكت بحق فلا ينبغي أن تلام

(٢) البيت لدى الرمة والشاهد فيه إضافة الاصوات الى أواخر الميس مع فصلة بالجار والمجرور ضرورة والتقدير كأن أصوات أواخر الميس من شدة - ير الايل بنا واضطراب رجالها عليها أصوات الفراريج * والميس شجر يدل منه الرجال ويقال هو النشم والايقال شدة السير .

أن تعربه» ولك في اعرابه وجهان أحدهما أن تتبعه اللفظ فتنصبه وتبونه فتقول « لا رجل ظريفا عندك » فان قلت كيف جاز حل الصفة على اللفظ والاول مبنى والثاني معرب قيل لما اطرد البناء ههنا في كل نكرة تقع هذا الموقع أشبهت حركته حركة المعرب فجاز أن يوصف على لفظه ويعطف عليه وان كان مبنيًا ومثله الحل على حركة البناء في المنادى العلم نحو قولك يازيد الظريف بالرفع حملا على اللفظ وان كان مبنيًا وليس لك حركة بناء تشبه حركة الاعراب مشابة تامة الا الفتحة في قولك لا رجل في الدار والضمة في المنادى نحو قواك يازيد ، ويجوز في نصب الصفة وجه آخر وهو أن يكون محمولا على محل المنفي لان محله نصب بالنافي الذي هو لا لمضارعتهما ان على ما تقدم وانما بني للتركيب مع لا فالفتحة فيه فتحة بناء نافية عن فتحة اعراب ويجوز في الصفة أيضا الرفع حملا على موضع النافي والمنفي لان لا وما عملت فيه بمعنى اسم واحد مرفوع بالابتداء يدل على ذلك أنا اذا قلنا لا فيها رجل فصللنا بين لا واسمها بظرف أوجار ومجرور بطل عملها وارتفع اسمها بالابتداء مع صحة الجمع بها وبقاء معني المنصوب ومنه قوله تعالى (لا فيها غول) فلذلك جاز في النعت فيها بعد لا والعطف عليه الرفع على موضع لا مع الاسم والنصب على الاسم الذي بعد لا وقد شبهه سيبويه بقوله * فلسنا بالجبال ولا الحديد ^(١) * في اجرائه على موضع البناء اذ كان موضعها نصبًا على خبر ليس ولو أجراه على اللفظ لقال ولا الحديد ، واعلم أنه « اذا فصل بين المنفي وصفته » بظرف أو جار ومجرور نحو لا رجل اليوم ظريفا ولا رجل فيك راغبًا امتنع البناء لانه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسة عشر ، ووجه الاعراب والتنوين إما بالنصب وإما بالرفع نحو قولك لا رجل ظريفا عندك ولا رجل ظريف عندك فالتنصب على اللفظ والرفع على الحل ، « فان أتيت بصفة زائدة » نحو لا غلام ظريف عاقلا عندك كنت في الوصف الاول بالخيار ان شئت بنيت ومنعته التنوين وان شئت أعربت ونوته ولا يكون الثاني الامنونا معربا اما بالنصب واما بالرفع ولا يجوز فيه البناء لانك لا تجعل ثلاثة أشياء شيئا واحدا ، فان كررت الاسم المنفي نحو قولك لا ماء ماء باردا فانت في الاسم الثاني بالخيار ان شئت نوتته وان شئت لم تنوته لانك جعلته وصفا كما قالوا مررت بحائط آجر وبياب ساج فكما وصفوا بآجر وساج وهما اسمان جامدان غير مشتقين فكذلك وصف بالاسم الثاني وان كان اسما غير مشتق فقالوا لا ماء ماء باردا فاذا نوتت جاز رفعه ونصبه كما قلت لا رجل ظريفا وظريف واذا لم تنون بنيت وركبت الاول والثاني وجعلتهما

(٨) هذا عجز بيت لعقبة الاسدي صدره * معاوي آتنا بئر فاسجج * وبدا * أدبروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها النرض البعيدا * يخاطب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه يشكو اليه جور الهمال وأسجج معناه ارفق وكن سهلا ومنه خذ أسجج أى طويل سهل وناقة سجع سهلة السير لينة المرء والشاهد فيه نصب الحديد وهو معطوف الجبال المجرور في اللفظ وذلك لان البناء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يختلف المعنى ولم يحتل ولم يحتاج اليها ولكان الكلام نصبا الست تراهم يقولون حسبك هذا وبحسبك هذا فلا يتغير المعنى وجرى هذا مجرا قل الاعلم « وقد ردسيبويه رواية البيت بالنصب لان البيت من قصيدة مجرورة مرفوعة وبدا ما يدل على ذلك وهو قوله

أكاتم أرضنا فجزقوها فهل من فقم أو من حصيد

وسيبويه رحمه الله غير متهم فيما نقله رواية عن العرب ويجوز ان يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المروفة أو يكون الذي أنشده رده الى لفته قبله منه سيبويه منصوبة فيكون الاحتجاج بالغة المنشد لا بقول الشاعر « اه

اسما واحدا وأما باردا فلا يكون فيه الا الاعراب والتنوين لانه وصف ثان وقد تقدم علمته *

فصل قال صاحب الكتاب * وحكم المعطوف حكم الصفة الا في البناء قال

* لا أب وابنا مثل مروان وابنه * وقال * لا أم لي ان كان ذاك ولا أب * وان تعرف بالحلل على الحل لا غير كقولك لا غلام لك ولا العباس *

قال الشارح : « حكم المعطوف حكم الصفة » لانهما من النواع الا في البناء فانه لا يجوز بناء المعطوف وجمله مع ما عطف عليه شيئا واحدا لانه قد تحلل بينهما حرف العطف فمنع ذلك من البناء والتركيب كما منع الفصل بين الصفة والموصوف اذا قلت لا رجل عندك ظريفا ولأنه يؤدي الى جعل ثلاثة أشياله الاسم المعطوف والمعطوف عليه وحرف العطف شيئا واحدا وذلك اجماعا ؛ وما عدا البناء مما كان جائزا في الصفة فهو جائز ههنا من الاعراب والتنوين وهما شيان النصب والرفع فالنصب بالحلل على اللفظ المنفى لان الفتحة مشبهة بحركة الاعراب على ما ذكرنا والثاني بالحلل على موضع المنفى لان موضعه نصب بلا ولولا البناء كان منونا ؛ والامر الثاني الرفع بالحلل على موضع المنفى والثاني وموضعها رفع على ما ذكر في الصفة ومثله قوله تعالى (فأصدق وأكن من الصالحين) جزم أكن جملا على موضع فأصدق لان موضعه جزم كأنك قلت أصدق وأكن من الصالحين ، وأما قول الشاعر

فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءُ مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنِيهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَبَدَى وَتَأَزَّرَا^(١)

فالشاهد فيه أنه عطف ابنا على المنصوب بلا ونونه لتعذر البناء على ما ذكرنا ونصب مثلا على أنه وصف للمنفى وما عطف عليه ومثل يكون وصفا للثنين والجمع وان كان لفظها مفردا لما فيها من الابهام قال الله تعالى (أنؤمن لبشرين مثلنا) والخبر محذوف وقد روى رفع الابن ههنا بالعطف على الموضع ورفع مثل على النعت أو الخبر ، يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك ، وأما قول الآخر

* لا أم لي ان كان ذاك ولا أب^(٢) * وقوله

هَلْ فِي الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَفْنَيْتُمُوَا وَأَمْنْتُمْ فَأَنَا الْبَعِيدُ الْأَجْنَبُ
وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أَدْعَى لَهَا وَإِذَا يُجَاسُ الْخَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ
هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعِيْتُهُ * البيت

فالشعر لرجل من مذبح والشاهد فيه عطف الاب على موضع النافي والمنفى على ما تقدم وصفه « فان كان المعطوف معرفة » نحو لا غلام لك وزيد « ولا غلام لك والعباس » لم يجوز نصبه بالحلل على عمل لا لان لا لا تعمل الا في النسكرة وانما ترفعه على موضع لا وما عملت فيه لان موضعهما ابتداء وقد تقدم بيانه *

(١) قد سبق القول على هذا البيت قريبا فانظره

(٢) اختلاف العلماء في نسبة هذا البيت فقال سيويه هو لرجل من مذبح وهو مني - انضم أوله وفتح النون وياه مشددة - ابن أحرر الكنتاني وقال ابن الاعرابي هو لرجل من بني عبد مناة ونسبه الحاقمي الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهاني الى ضمرة بن ضمرة ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة والصغار - بفتح الصاد الذل وقوله بعينه تأكيد له والياه زائدة وكان هذا الشاعر من يبر أمه ويغدها وكانت مع ذلك تؤثر عليه اخاله يقال له جندب وبعد الايات عجب لتلك قضية وأقامني فيكم على تلك القضية أعجب

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب ﴿ ويجوز رفعه اذا كرر قال الله تعالى (فلا رفث ولا فسوق) وقال (لا بيع فيه ولا خلة) فان جاء مفصلاً بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرير كقولك لا فيها رجل ولا امرأة ولا زيد فيها ولا عمرو ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان لا تعمل في التكررة المنصب وتبني معها على الفتح بناء خمسة عشر وذلك نحو لا رجل في الدار فوجله هنا في موضع منصوب منون وانما حذف منه التنوين للبناء والتوكيد وهو في تقدير جواب هل من رجل فان كررتها وأردت اعمالها على هذا الوجه جاز فقلت لا رجل ولا امرأة ويكون جواب هل من رجل ومن امرأة ، فان كررت لاعلي انها جواب كلام قد عمل به في بعض من المبتدأ والخبر وتسكرر جاء الجواب على التكرير الذي في السؤال وذلك قولك لا غلام عندك ولا جارية كأن السؤال أغلام عندك او جارية وهذا سؤال من قد علم ان احدهما عنده ولا يعرفه نفسه فسأل ليعرف عينه فان كن عند المسؤل واحدا منهما قل غلام ان كان غلاما او امرأة ان كان امرأة فان لم يكن عنده واحدا منهما قل لا غلام عندي ولا امرأة ولا يحسن ان يقول لا غلام عندي من غير تكرير لان قبل ان هذا جواب من قل أغلام عندك وجواب مثل هذا أن يقول المسؤل نعم ان كان عنده او لا ان لم يكن عنده ولا يزيد على لا شيئا كما لا يزيد على نعم شيئا فذلك خالف حل التكرير بحال الافراد ولم يجز الرفع في الافراد وجاز مع التكرير ، « وقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق وقوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة » شاهد لجواز الرفع مع التكرير ومثله قول الراعي

وما هجرْتُكَ حتى قاتِ معلنةً لا ناقةً لي في هذا ولا جمل (١)

« فان فصات بين المنفي والنافي » نحو لا لك غلام ولا في بيتك جارية لم يجز أن نجعلها معاً اسماً واحداً لان الاسم لا يفصل بين بعضه وبين بعض ولا يجوز أن ينصب بها مع الفصل لان لا لا تعمل لضعفها الا فيما يليها واذا لم يجز اعمالها مع الفصل تميز أن يرفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولزم تكريرها لما ذكرناه قل الله تعالى (لا فيها غول ولا هم عنها يزفون) وكذلك « اذا كن المنفي معرفة » لم يجز فيه الا الرفع لان لا لا تعمل في معرفة فلزم التكرير نحو قولك لا زيد عندي ولا عمرو فاعرفه *

قل صاحب الكتاب ﴿ وقولهم لانوك أن تفعل كذا كلام موضوع موضع لا ينبغي لك أن تفعل كذا وقوله • حياتك لا نفع • وقوله • أن لا اليينا رجوعها • ضعيف لا يجيء الا في الشعر وقد أجاز المبرد في السعة أن يقال لا رجل في الدار ولا زيد عندنا ﴾

قال الشارح : لما قرر أن المنفي اذا كان معرفة لم يجز فيه الا الرفع وبازمه التكرير أورد هذه الالفاظ

(١) الراعي هو عبد بن حصين النمرى أحد شعراء دولة بني أمية والشاهد في البيت رفع ما بهد لاعلي أنه مبتدأ وخبر لتكريرها على ما يجب فيها مع التكرير • ولو نصب على أعمالها لجاز الرفع أكثر لان ذلك جواب لمن قال لك أنك في هذا ناقة او جمل فقلت له : لا ناقة لي في هذا ولا جمل فجزي ما بهد لا في الجواب بجرام في السؤال ويروى بدل هجرتك « صر منك » وهما بمعنى واحد يقول انه ما هجرها ولا ترك مودتها وغفل عما كان بينهما ألا بهد ان تبرأت منه وصرمته وأعلنت ذلك بأقول وضرب قوله لا ناقة لي في هذا ولا جمل مثلاً لبرائتها منه وتحليتها عنه وقطعها له وهذا مثل سائر في هذا المنفى

التي وردت ناقصة للقاعدة وذلك أنها معارف مرفوعة ولم تكرر وخرجها فأما قولهم « لا نولك أن تفعل كذا » فهي كلمة تقال في معنى لا ينبغي لك وهي معرفة مرفوعة بالابتداء وما بعدها الخبر ولم يكرروا لأن حيث أنها جرت مجرى الفعل إذا كانت بمعناه والفعل إذا دخل عليه لا لم يلزم فيه التكرير فأجروا لانولك مجري لا ينبغي لك لأنه في معناه كما قالوا لا سلام عليك فلم يكرروا لأنه في معنى لا سلم الله عليك كما أجروا يندر مجرى يدع في حذف الواو التي هي فاء لأنها مثاها في المعنى وإن لم يكن في يندر حرف حلقى ، فأما قول الشاعر

وَأَنْتَ أَمْرٌ مَنَّا خَلِقتَ لغيرنا « حياتك لا نفع » وموتك فاجيع (١)

البيت لرجل من بني سلول والشاهد فيه رفع ما بعد لا من غير تكرر وقد تقدم قبحه والذي سوغه أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى لأن قوله حياتك لا نفع وموتك فاجيع بمعنى لا نفع ولا ضرر يقول أنه منا في النسب إلا أن نفعه لغيرنا خيانه لا تنفعنا وموته يحزننا ، وأما قول الآخر

قَضَتْ وَطَرًا واسترجعتْ نَمَّ آذَنْتْ ركايبها « أن لا لينار جوعها (٢)

فالشاهد فيه الرفع بلا من غير تكرر ضرورة وسوغه شبه لا بليس من حيث النفي ، وصف أنها فارقت فبكت واسترجعت ومعنى آذنت أشعرت والركائب جمع ركوبة وهي الرحلة تركب ، وهو عند سيبويه ضئيف من قبيل الضرورة لأنه لم يكرر لا على ما تقدم من لزوم تكريرها إذا رفع ما بعدها « وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لا يرى بأساً أن تقول لارجل في الدار » في حال الاختيار وسعة الكلام ويجعله جواب قوله هل رجل في الدار ويجوز أن يكون لرجل واحد ويجوز أن يكون في موضع جمع كما كان في قولك هل رجل في الدار وكذلك يجيز « لا زيد في الدار » على تقدير هل زيد في الدار وإن كان الأول أكثر فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفي لاحول ولا قوة إلا بالله ستة أوجه أن تنفيهما وأن تنصب الثاني وأن ترفعه وأن ترفعهما وأن ترفع الأول على أن لا بمعنى ليس أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني وأن تنكس هذا ﴾

قال الشارح : لك في « لاحول ولا قوة إلا بالله » وما أشبهه أن تنفيهما على الفتح وتكون لا الثانية

(١) البيت منسوب في كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٥٨) لرجل من بني سلول ونسبه السكري لضحك الرقاعي وبهذه وأنت على ما كان منك - ابن حرقه أي لا يرضى به الخصم ضائع قل الاعام والشاهد فيه رفع ما بعد لا من غير تكرر وقد تقدم قبحه ونظير البيت قوله زيد لا قائم ولا يحسن حتى يقول لا قائم ولا قاعد وسوغ الأفراد هنا أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى لأنه إذا قال وموتك فاجيع دل على أن حياته لا تنفع فكأنه قال حياتك لا نفع ولا ضرر يقول هو منا في النسب إلا أن نفعه لغيرنا خيانه لا تنفعنا لدم مشاركتنا وموته ينجسنا لأنه أحدنا « وحياتك مبتدأ ولا حرف نفى لا عمل له وقع خبر المبتدأ

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٥) وهو من التواقيع التي لم يعرف قائلها ، قال الأعظم « والشاهد فيه ابتداء المعرفة بعد لا مفردة وأما مبتدأ بعدها المارف مكررة كقولهم لا زيد في الدار ولا عمرود وجه جوازه تشبيهه لا بليس ضرورة في أفراد الامم بعدها وإن لم تمثل فيه عملها فكأنه قال ليس البنا رجوعها » بعد استرجعت فيمثل أن يكون من الاسترجاع عند الجزل أي قول الهزول أنا لله وأنا إليه راجعون ويحتمل أن تكون التثنية والتثنية مزيدتين للدلالة على الطلب فمناه أنها طلبت الرجوع والعودة

نافية كالاولى كانت استأنفت النفي بها فيكون كل واحد منهما جملة قائمة بنفسها فلا الاولى واسمها في موضع مبتدأ ولا الثانية واسمها في موضع مبتدأ ثان ويقدر لسكل واحد منهما خبر مرفوع « ولك أن تفتح الاول وتنصب الثاني » نصباً صريحاً بالتنوين فتقول لاحول ولا قوة الا بالله فتعطف المنسوب المنون على المركب اما على فتحة البناء لشبهها بحركة الاعراب واما على عمل لافي المنفي وحقه أن يكون منونا الا أن البناء منه من ذلك كما تقول مرتت بعثان وزيد فموضع عثان خفض الا انه لا ينصرف فجري مجرى المعطوف على موضعه كذلك ههنا ويكون الاعتماد في النفي على لا الاولى وتكون لا الثانية زائدة مؤكدة للنفي قال الشاعر

لا نَسَبَ اليومَ ولا خَلَّةً لِمَسَّحَ الخَرْقُ على الِراقِعِ (١)

« ولك أن تفتح الاول وترفع الثاني » فتقول لاحول ولا قوة الا بالله فتعطف الثاني على موضع لا واسمها لانهما في موضع رفع بالايتداء ونظير ذلك كل رجل ظريف في الدار ان شئت خفضت ظرفاً على النعت لرجل وان شئت رفعت على النعت لكل فكذلك لارجل ولا غلام لك ان شئت حملت على المنفي وان شئت حملت على موضع النافي والمنفي فيكون الثاني أيضاً مبتدأ لان ما عطف على المبتدأ مبتدأ وجاز أن يكون الخبر عنهما واحداً لانه ظرف وتكون لا الثانية زائدة لتأكيد الاعتماد في النفي على لا الاولى ويجوز أن تجعل لا الثانية بمعنى ليس وتقدر لها خبراً منصوباً ، « ولك أن ترفعهما جميعاً » فتقول لا حول ولا قوة الا بالله وقد قرئ لا بيع فيه ولا خلال قال الشاعر

وما هَجَرَ تَكِ حَتَّى قَلَّتْ مُعَلِّنةٌ لا ناقةٌ لِي في هذا ولا بَجَلُ (٢)

فيجوز ان يكون لافي هذا الوجه بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون الظرف في موضع خبر منصوب ويجوز أن تكون نافية وما بعدها مبتدأ ويكون الظرف في موضع خبر مرفوع ، « ولك أن ترفع الاول وتفتح الثاني » فتقول لاحول ولا قوة الا بالله ويكون رفع الاول على أن تكون لا بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويجوز أن تكون لا النافية وما بعدها مبتدأ وجاز ذلك غير مكرر على رأي أبي العباس وهو المذهب الضعيف عند سيبويه وحسن ذلك وقوع لا الثانية بعدها وان كان المراد بها الاستئناف ولا الثانية المشبهة بان ولذلك ركب معاوينيت فهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ وهي ستة أوجه من حيث التقدير وجمل لا بمعنى ليس فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد حذف المنفي في قولهم لاهليك أي لا بأس عليك ﴾

(١) قد مضى هذا البيت قريباً وهو لانس بن العباس أحد بني سلم وقيل هو لاني حاصر جد العباس بن مرداس ورواية البيت هنا كما في كتاب سيبويه { ج ١ ص ٢٤٩ } ويرويه بعضهم اسم الخرق على الراقع ويروون قبله لاصليح يني - فاعلموه ولا ينسبكم ما حملت عاتق سبي وما كنا ننجده وما قرقر قمر الواد بالشاهق

والرافع والراقي الذي يرتقي ما في التوب من خرق ويخيطه والشاهد فيه ههنا نصب المعطوف وتنوينه على الفاء لا الثانية وزايدتها لتأكيد النفي والتقدير لا نسب وخلة اليوم ولو رفعت الحالة على الموضع لجاز وكان المصنف قد ذكره فيها مضى وقدر فعلاً ناصباً لعله أي ولا أرى خلة كما قدر الخليل في قول المرادي ألا رجلاً جزاء الله خيراً فعلاً أي الا تروني رجلاً (٢) سبق قريباً هذا البيت والشاهد فيه هنا كالشاهد فيه هناك

قال الشارح : اهل انهم قد حذفوا اسم لا النافية كما حذفوا الخبر فقالوا « لا عليك والمراد لا بأس عليك » أى لا شيء عليك وإنما حذفوا الاسم لكثرة الاستعمال تخفيفاً وقالوا لا كالمشية عشية والمراد لا عشية كالمشية الليلة ومثله لا كزيد رجل والمراد لا أحد كزيد رجل فالاسم محذوف والخبر والمجرور فى موضع الخبر وعشية مرفوع لانه عطف بيان على الموضع وكذلك رجل من قوله لا كزيد رجل ويجوز النصب على اللفظ أو التمييز على حد النعت فى قوله * فهل فى مدد دون ذلك مرفداً * (١) ومما حذف اسم لا فيه قول امرئ القيس

وَيْلَمَهَا فِي هَوَايَ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَذَا الذِّى فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبُ (٢)
كأنه قال لا شيء له كذا الذى فى الارض ؛ فاما قول جرير * لا كالمشية زائراً ومزوراً * (٣) فلا يكون منصوباً الا بفعل مقدر لانه قد علم ان الزائر والمزور غير المشية فلا يكون بياناً لها فعلم ان المراد لأرى كالمشية زائراً ومزوراً ونحو ذلك مما يلائم معناه من الافعال *

خبر ما ولا المشبهتين بليس

* فصل * قال صاحب الكتاب * هذا التشبيه لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرؤون ما هذا بشر إلا من دري كيف هى فى المصحف ، فإذا انتقض النفي بالآ أو تقدم الخبر بطل العمل فقبل ما زيد إلا منطلق ولا رجل إلا أفضل منك وما منطلق زيد ولا أفضل منك رجل * قال الشارح : هذا الفصل بين من كلام صاحب الكتاب وقد تقدم شرحه فى المرفوعات بما أغنى عن اعادته * فصل * قال صاحب الكتاب * ودخول الباء فى الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول زيد بمنطلق *

قال الشارح : اعلم ان الباء قد زيدت فى خبر ليس لتأكيد النفي ومعنى قولنا زيدت أنها لم تحدث معنى لم يكن قبل دخولها وذلك قولك ليس زيد بقاءم والمعنى ليس زيد قائماً قال الله تعالى (أليس الله

(١) هذا عجز بيت لكعب بن جليل صدره * لا مرة سبوت الف مدحج * والشاهد فيه نصب مرفعل التمييز لنوع الاسم للبيان المشار اليه وهو ذلك المرفد الجيش مأخوذ من رفدته اذا قويته وأعنته يصف جوع ربيعة وحلفائهم من الاسد فى الحروب التى كانت بينهم وبين تميم بالبرية وأراد فهل فى مدد مرفد فوق ذلك فحذف المرفد لدلالة فوق عليه لانها فى موضع وصفه

(٢) ذكر الاعلم أن العكافى فى قوله ولا كذا فى تأويل مثل وأن موضعها موضع رفع وان قوله مطلوب فى آخر البيت عطف على موضع الكاف أى فالكاف هى خبر لا واسمها محذوف وكأنه قال لا شيء مثل هذا وتقديره كالتقدير فى قولك لا كزيد رجل فانه بمعنى لا رجل مثل زيد رجل وامرؤ القيس يصف فى هذا البيت عتاقاً تتبع ذنباً ليصيده فتعجب منها فى شدة طلبها ومنه فى سرعتة وهو ربه وأراد أن يقول ويل أمها فأسقط الهزوة لتعلم انهم أتبع حركة الاسم حركة الميم (٣) هذا عجز بيت لجرير صدره يا صاحبي ذنا الرواح فسيراً قال سيديويه « فلا يكون إلا نصباً من قبل ان المشية ليست بالزائر وإنما أراد لا أرى كالمشية زائراً كما تقول ما رأيت كاليوم رجلاً فكاليوم كقولك فى اليوم لأن الكاف ليست باسم وفيه معنى التعجب كما قال تالله رجلاً وسبحان الله رجلاً وإنما أراد تالله ما رأيت رجلاً ولكنه يترك اظهار الفعل استغناءً لأن مخاطب يعلم ان هذا الموضع إنما يضر فيه هذا الفعل لكثرة استعماله إياه » اه وقال الاعلم ولا يحسن

فى هذا رفع الزائر لانه غير المشية وليس بمغزلة لا كزيد رجل لان زيدا من الرجال » اه

بكاف عبده) وتقديره كافياً عبده وقال تعالى (ألمست بربكم) أي ألمست ربكم، وما مشبهة بليس على ما تقدم فأدخلوا الباء في خبرها على حد دخولها في خبر ليس نحو قولك ما زيد بقائم قال الله تعالى (ما أنت بمؤمن لنا) أي مؤمناً (وما أنا بطارد المؤمنين) أي طارد المؤمنين، وقد زيدت الباء في غير المنفى زادوها مع المفعول وهو الغالب عليها قال الله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) والمراد والله أعلم أيديكم وقال (ألم يعلم بأن الله يرى) أي أن الله يرى وقد حمل بعضهم قوله تعالى (تنبت بالدهن) على زيادة الباء والمراد تنبت الدهن ومثله قول الشاعر

شربت بماء الدحرجين فأصبحت زوراء تنفر عن حياض الديلم (١)

أي ماء الدحرجين، وقد زيدت مع الفاعل نحو كفى بالله شهيداً وكفى بنا حاسبين إنما هو كفى الله وكفينا يدل على ذلك قول سحيم * كفى الشيب والاسلام المره ناهياً * (٢) وقد زادوها مع المبتدأ فقالوا بحسبك زيد قال الشاعر

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غني مضر (٣)

والمراد حسبك قال الله تعالى (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) وزادوها مع خبر المبتدأ (٤) قال الله تعالى (جزاء سيئة مثلها) قال أبو الحسن للباء زائدة وتقديره وجزاء سيئة مثلها دل على ذلك قوله تعالى في موضع آخر (وجزاء سيئة سيئة مثلها) والاصل في زيادة الباء في المنفى مع ليس لانه

(١) البيت من معلقة عنترة بن شداد العبسي التي أولها

هل غادر الشعراء من مرمدم أم هل عرفت الدار بمد توهم

والدحرجان تنية دحرج يضم أوله وسكون ثانيه وبمدها راء مضمومة فضاء معجمة وهو ماء بالقرب منه ماء يقال له وشيع فيجمع بينهما فيقال فيها ماء الدحرجان كما يقال القمران للشمس والقمر وقيل بل الدحرجان بلد - أي فهو كالبجرين ونحوه مما سمي به وأصله منى - والزوراء المسألة يقال زور يزور زوراً فهو أزور والمؤت زوراء والديلم الاعداء عن الاصمعي وعن أبي عمرو الجماعة وقيل الديلم الظلمة وقيل الداهية وقيل قري النمل وقيل ماء من مياه بني سعد والمني تجانفت عنها لأنها تخافها

(٢) هذا عجز بيت وصدره: عجرة ودع أن تجهزت غازياً والشاهد فيه مجيء فاعل كفى مجرداً عن الباء وذلك عنده يدل على أن ما يأتي بعدها مقروناً بالباء فالباء فيه زائدة، وأعلم أنهم اتفقوا على أن الاسم الواقع بعد كفى إذا لم يقترن بالباء فهو فاعل فإن اقترن بها فبجهره العلماء على أن الباء زائدة وما بعدها فاعل والزجاج يدعي أن الفاعل متضمن معنى اكتف والباء أصلية والفاعل ضمير مستتر.. ثم إن كفى التي تزداد الباء في فاعلها عند الجمهور ليست هي التي بمعنى أجزأ وأغنى ولا التي بمعنى وق فإن كانت بمعنى أجزأ فهي متمدية لواحد كقول الشاعر

قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل

وان كانت بمعنى وق فهي متمدية لاثنتين كما أن وق التي هي بمنهاها تتمدى إلى اثنتين وذلك كقوله تعالى (وكفى الله المؤمنين القتال) وقوله (فسيكفيهم الله)

(٣) الشاهد فيه زيادة الباء في بحسبك وهو مبتدأ والمصدر المنسبك من أن والفعل خبره، وأعرب ابن مالك بحسب خبراً مقدماً والمصدر مبتدأ مؤخراً وأراد الشاعر بقوله غنى أنه نوح غناء أي نفع وفائدة

(٤) يريد الخبر الموجب فإن زيادة الباء في الخبر المنفى مما لم ينفرد بالقول به أبو الحسن الاخفش بل الجمهور على أنه ينقاس. هذا وقد ادعى ابن مالك أن من أمثلة زيادتها في الخبر قولك بحسبك زيد وهذا من قبل أن حسب نكرة فلا يحسن أن يقع مبتدأ فهو الخبر وزيد مبتدأ مؤخر. ومن زيادتها في الخبر قول شاعر الحماسة «ومنعكها بشيء يستطاع» فإن المنى ومنعكها شيء يستطاع

فضلة والمنفي بالفضلة المفعول وفيه معظم زيادة الباء وحلت ما الحجازية على ليس اذ كان خبرها منصوباً
 كخبر ليس قال أبو سعيد انما دخلت الباء في خبر ليس لانها غير متصرفة فتزلات بذلك منزلة فعل
 لا يتعدي الا بحرف جر فعديت الى منصوبها بالحرف الذي هو الباء وحلت ما على ليس في ذلك ،
 وذهب قوم الى أن أصل دخول الباء انما هو مع ما اضرب من التقابل وذلك أن القائل يقول ان زيدا
 قائم فيقول النافي لذلك الخبر مازيد قائماً فيدخل ما بزاء ان فاذا قال ان زيدا قائم قال النافي مازيد قائم
 فيأتي بالباء لتأكيد النفي كما أتى باللام لتأكيد الايجاب فصار الحرفان بزاء الحرفين ثم دخلت على خبر
 ليس لانها يقعان لنفي مافي الحال ، والكوفيون يقولون انما دخلت الباء للتمييز بين المذهبين يريدون
 ان الذي يرتفع بعد ما انما ارتفاه على المبتدأ والخبر والباء لا تقع في خبر المبتدأ فلا يقال مازيد قائم
 وأنت تريد قائم كما لا تقول زيد قائم وانما يستعمل الباء من ينصب الخبر وهو فاسد لان الاحراب
 يفضل بينهما ، وقوله « لا يصح دخول الباء الا على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد قائم » يريد
 ان ما بعد ما التيمية مبتدأ وخبر والباء لا تدخل في خبر المبتدأ وهذا فيه اشارة الى مذهب الكوفيين
 وليس بسديد وذلك لان الباء ان كان أصل دخولها على ليس وما محولة عليها لاشتراكها في النفي فلا
 فرق بين الحجازية والتيمية في ذلك وان كانت دخلت في خبر ما بزاء اللام في خبر ان قائمية
 والحجازية في ذلك سواء ويدل على ذلك مسألة الكتاب وهو قولهم ما أنت بشي الا شيء لا يعا به يرفع
 شيء على البديل من موضع الباء لتعذر الخفض والنصب وقد تقدم الكلام على هذه المسئلة ، وقالوا ليس
 زيد أبوه قائم فأدخلوا الباء في خبر المبتدأ اذ كان في خبر النفي أما اذا كان خبر المبتدأ موجباً لم يصح
 دخول هذه الباء عليه كما ذكر وقالوا ما كان زيد بعلام الا غلاماً صالحاً أدخلوا الباء في خبر كان هنا حيث
 كان في خبر المنفي فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا التي يكسونها بالنساء هي المشبهة بليس بعينها ولكنهم أبوا
 الا أن يكون المنصوب بها حيناً قال الله تعالى (ولات حين مناص) أي ليس الحين حين مناص ﴾
 قال الشارح : قد تقدم القول ان لا تشبه بليس وتعمل عملها كما شبهت بها ما في لغة أهل الحجاز
 فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر فقالوا لا رجل أفضل منك ولا أحد خيراً منك وربما أدخلوا في خبرها
 الباء تشبيهاً بما فقالوا لا رجل بأفضل منك ولا أحد بخير منك الا أن ما أقصد من لا في الشبه بليس
 ولذلك كانت أعم تصرفاً وأكثر استعمالاً ، والكثير في لا أن تنصب النكرة حملاً على ان ولما جازوا فيها
 رفع الاسم ونصب الخبر لم يخرجوا عن حكمها في أقوى حالها وهو نصب الاسم ورفع الخبر فلم يفصل
 بينها وبين ما عملت فيه ولم تعمل الا في نكرة ، فأما اذا لحقتها تاء التأنيث وقيل « لات » فالتقياس أن
 تكون المشبهة بليس لانها في معني ما تدخله تاء التأنيث وليست كذلك الناصبة لانها في معني ان وليست
 ان مما تدخله تاء التأنيث ولانه وقع بعدها المرفوع من غير تكرير فلم انها بمعنى ليس اذ لو لم تكن بمعنى
 ليس لزم تكريرها ، وقوله « يكسونها » أي يلبسونها في آخر الكلمة يقال كسه أي ضربه من خلف وهذه
 استعارة لزيادة التاء آخرها ، ولا تعمل هذه الا في الاحيان خاصة سواء نصبت أوردت والعلة في ذلك

أنها في المرتبة الثالثة فليس أقوى لانها الاصل ثم ما ثم لات ، فأما قوله تعالى « (ولات حين مناص) » فإنه قد قرئ ولات حين مناص بالرفع والنصب أكثر فالنصب على أنه الخبر والاسم محذوف والتقدير ولات حين نحن فيه حين مناص ولا يقدر الاسم المحذوف الا نكرة لان لا اذا كانت رافعة لا تعمل الا في نكرة كما اذا كانت ناصبة وقد تقدم الكلام على ذلك في المرفوعات فاعرفه *

ذكر المجزورات

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب لا يكون الاسم مجزوراً الا بالاضافة وهي المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان الرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك مررت بزيد وزيد في الدار و غلام زيد وخاتم فضة *

قال الشارح : لما فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ في الكلام على المجزورات والجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين فالجر انما يكون بالاضافة وليست الاضافة هي العاملة للجر وانما هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى ههنا أن القياس يقتضى هذا النوع من الاعراب لتقم الخالفة بينه وبين اعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع للفرق بين المعاني ، والعامل هو حرف الجر أو تقديره فحرف الجر نحو من والى وعن وعلى ونحوها من حروف الاضافة وستذكر في موضعها مفصلة وانما قيل لها حروف الاضافة لانها تضيف معنى الفعل الذى هي صلته الى الاسم المجزور بها ومعنى اضافتها معنى الفعل ايصاله الى الاسم فلاضافة معنى وحروف الجر لفظ وهي الاداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل أداة محصلة لهما فالمقتضى غير العامل ، والمراد من قوله « فالعامل حرف الجر أو معناه » أن الجر يكون بحرف الجر أو تقديره « فحرف الجر نحو مررت بزيد وزيد في الدار » فالعامل في زيد هو الباء والعامل في الدار في « وأما المقدر فنحو غلام زيد وخاتم فضة » فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له وتقديره غلام زيد وخاتم من فضة لا ينفك كل اضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف اليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر لانه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس وانما الخفض في المضاف اليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو من وحسن حذفه لنيابة المضاف اليه عنه وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ وليس بمنزله في العمل ونظير ذلك واو رب من قوله * وبلدة ليس لها أنيس (١) * ونحو قوله

(١) قد سبق هذا الشاهد في الاستثناء ، وعجزه الا اليافير والا ليس .. والشاهد فيه قوله وبلدة فإنه جر البلدة بالواو النافية عن رب هذا قول النحاة غير سبويه فان الجار عنده رب المحذوف أما الواو فحرف عطف لا يعمل وليكنها دالة على رب والى هذا ذهب الشارح . قال سبويه « ولا يجوز أن تضم الجار وانكسرهم المذكر في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل وكان هذا عندهم أقوى اذا أضمرت رب ونحوها في قولهم وبلدة ليس بها أنيس » اه واعلم أن رب يكثر اضممارها بعد الواو كما في أمثلة الشارح وكما في قوله وأيض يستقى النعام بوجهه ، واضمارها بعد الداء كثير غير أنه أقل من اضممار بعد الواو ومثاله قول امرئ القيس

• وبلد عامية أعماؤه (١) * ونحو قوله • وقام الاعماق خاوى المحترق (٢) •

وتقديره ورب كذا فالخفيف في الحقيقة ليس بالواو بل بتقدير رب لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يختص وإنما يدخل على كل واحد من الاسم والفعل والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه ، وما يدل أن الواو للعطف والجر رب المرادة أنه قد أنيب عنها غير الواو من حروف العطف نحو قوله
فَحَوْرٌ قَدْ أَهَوَتْ بِيَهْنٍ عَيْنٍ نَوَارِعِمَ فِي المَرْوِطِ وَفِي الرِّبَاطِ (٣)

وقول الآخر • بل جوز تيهاء كظهر الخجفت • فكما أن الفاء وبلا وان كانتا بدلا من رب حرفا عطف لا محالة فكذلك الواو نائبة في اللفظ عن رب وان لم يكن لها أثر في العمل فكذلك العامل في المضاف اليه حرف الجر المراد لا معناه وقوله أو معناه تسامح لان المعاني لا تعمل جراً فاعرفه •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب • وإضافة الاسم الى الاسم على ضربين معنوية ولفظية فالمعنوية ما أفاد تعريفاً كقولك دار عمرو أو تخصيصاً كقولك غلام رجل ولا تخلو في الامر العام من أن تكون بمعنى اللام كقولك مال زيد وأرضه وأبوه وابنه وسيدته وعبدته أو بمعنى من كقولك خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج • قال الشارح : اعلم أن إضافة الاسم الى الاسم ايصاله اليه من غير فصل وجعل الثاني من تمام الاول ينزل منه منزلة التنوين • وهذه الإضافة على ضربين إضافة لفظ ومعنى وإضافة لفظ فقط • فالإضافة اللفظية ستذكر بعد وأما الإضافة المعنوية فإن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية وذلك بأن يكون ثم حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله الى ما بعده وهذه الإضافة هي التي تفيد التعريف والتخصيص وتسمى المحضة أي الخالصة بكون المعنى فيها موافقا للفظ • وإذا أضفته الى معرفة تعرف • وذلك نحو قولك غلام زيد فغلام نكرة ولما أضفته الى زيد اكتسب منه تعريفاً وصار معرفة بالإضافة • وإذا أضفته الى نكرة اكتسب تخصيصاً • وخرج بالإضافة عن اطلاقه لان غلاما يكون أعم من غلام رجل ألا

فذلك حبلى قد طرقت ومرضت فالتبها عن ذى تمام محول واضمارها بعد بل قليل ومنه قول رؤبة بن المعجاج

بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يبتري ككتانه وجهه

واضمارها في موضع ليس فيه واحد من هذه الحروف الثلاثة نادر ومنه قول جميل بن ميمر العذري

رسم دار وقفت في طلله كدت أقصى الحياة من جلله

أي رب رسم دار ، ورسم الدار ما بقي من آثارها لاصقا بالأرض كالرماد ، والطلل ما شخص من آثارها كالترند والائمان ، وقوله من جلله - بفتحين - أي من أجله أو من عظيم شأنه

(١) الشاهد فيه عند قوله وبلد وهو كالذي قبله . ولم أجده من نسب هذا البيت ولا تكملته والاعماء اغتال الارض التي لا عمارة بها ومثله المعامى ويقال اعماء عامية مبالغة

(٢) هذا مطلع ارجوزة مشهورة لرؤبة بن المعجاج وبسده . متبته الاعلام لماع الخفق والقام الذي فيه الفتحة وهي النبرة ويقال أسود قائم والاعماق : جمع عمق بفتح العين وضما - وهو ما بعد من أطراف المذاو والعاوى : الخالي

والمحترق بفتح الراء مكان الاختراق وهو الشق واراد به قطع المفازة والشاهد فيه كالذي فيما قبله (٣) الحور : جمع حوراء وهي شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين : جمع عيناء وهي الواسمة العين والروط

جمع صرط - بكسر فسكون - وهو الكساء من صوف أو خر والرباط ومثله الربط بفتح فسكون - جمع الربطة وهي كل فلاة غير ذات أفقين كلها نسج واحد وقطعة واحدة أو هي كل نوب اين رقيقه . والشاهد في البيت جر الحور بعد المعاء التي هي حرف عطف لا يعمل وهو من شواهد الاشذونى

ترى أن كل غلام رجل غلام وليس كل غلام غلام رجل « وهذه الاضافة المنصوية تكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر وهما اللام ومن « فاذا كانت الاضافة بمعنى اللام كان معناها الملك والاختصاص وذلك قولك مال زيد وأرضه أي مال له وأرض له أي يملكها وأبوه وابنه وسيدوه والمراد أب له وابن له وسيد له أي كل واحد مستحق مختص بذلك والغالب الاختصاص لان كل ملك اختصاص « واذا كانت الاضافة بمعنى من « كان معناها بيان النوع نحو قولك هذا ثوب خز وخاتم حديد وسوار ذهب أي ثوب من خز وخاتم من حديد وسوار من ذهب لان الخاتم قد يكون من الحديد وغيره والثوب يكون من الخز وغيره والسوار يكون من الذهب وغيره فبين نوعه بقوله من خز ومن حديد ومن ذهب ، والذي يفصل به بين هذا الضرب والذي قبله أن المضاف اليه ههنا كالجنس للمضاف يصدق عليه اسمه ألا ترى أن الباب من الساج والثوب من الخز خز كما ان الانسان من الحيوان حيوان وليس غلام زيد بزيد فعلى هذا اذا قلت عين زيد ويد عمرو كان مقدرًا باللام والمعنى عين له ويد له لانه وان كان الاول بعضاً لثاني فانه لا يقع عليه اسم الثاني فعين زيد ليست زيداً ويد عمرو ليست عمراً فاعرف الفرق بينهما ، وقوله « في الامر العام » يريد ان الغالب في الاضافة الحقيقية ما قدمناه وربما جاء منه شيء على غير هذين الوجهين قالوا فلان ثبت الغدر بفتح الغين والدال أي ثابت القدم في الحرب والكلام يقال ذلك للرجل اذا كان لسانه يثبت في موضع الزلل والخصومة قال ابن السكيت يقال ما أثبت غدره يعني للفرس أي ما أثبت في الغدر وهي المجارة والحقايق أي خروق الارض وشقوقها ، وعندى أن اضافة اسم الفاعل اذا كان واضياً من ذلك ليس مقدرًا بحرف جر مع ان اضافته محضة *

قال صاحب الكتاب « والافظية أن تضاف الصفة الى مفعولها كقولك هو ضارب زيد وراكب فرس بمعنى ضارب زيداً وراكب فرساً أو الي فاعلها كقولك زيد حسن الوجه ومعمور الدار وهندجائلة الوشاح بمعنى حسن وجهه ومعمورة داره وجائل وشاحها ولا تفيد الاتخفيفاً في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصف بها مفعولة في قولك مررت برجل حسن الوجه وبرجل ضارب أخيه »

قال الشارح : « الاضافة اللفظية » أن تضيف اسماً الى اسم لفظاً والمعنى على غير ذلك ويقال لها غير محضة انما يحصل ثم اتصال واسناد من جهة اللفظ لا غير « وذلك ضربان أحدهما اسم الفاعل « اذا أضفته وأنت تريد التنوين وذلك قولك هذا ضارب زيد غداً اذا أردت الاستقبال وكذلك الحال وأصله التنوين والنصب لما بعده نحو هذا ضارب زيداً وجائز أن يكون في الحال وأن توقعه فيما يستقبل ولك أن تحذف التنوين لضرب من التخفيف وتخفيض ما بعده وأنت تريد معنى التنوين كأنك تشبهه بالاضافة المحضة بحكم أنه اسم والنصب به انما هو عارض لشبه الفعل فالاسم الاول نكرة وان كان مضافاً الى معرفة لان المعنى على الاتصال بارادة التنوين ولذلك تقول هذا رجل ضارب زيد غداً كما تقول هذا رجل ضارب زيداً غداً لان التنوين المقدر حكماً كالوجود لفظاً ولولا تقدير الانفصال لما جرى وصفاً على النكرة قال الله تعالى (هذا عارض ممطرنا) والمعنى ممطر لنا من قبل انه وصف به عارضاً وهو نكرة

والنكرة لا تنعت بالمعرفة ومثله قول الشاعر

سَلَّ الْمَوْمَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ خَطَاطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَبِّسٍ (١)

والتقدير معطى رأسه لان كلا لا يقع بعدها الواحد الا نكرة لانها تقع على واحد في معنى الجمع ، وقوله « أن تضاف الصفة الى مفعولها » يريد بالصفة اسم الفاعل نحو ضارب وقائل وشبههما فانه لا يضاف الا الى مفعوله لانه غيره ولذلك لا يضاف الى الفاعل لانه هو في المعنى والنشئ لا يضاف الى نفسه فلا يقال هذا ضارب زيد عمرا على معنى يضرب عمرا لان الضارب هو زيد « الثاني الصفة الجارية اعرابها على ما قبلها » وهي في المعنى لما أضيفت اليه « وذلك نحو مررت برجل حسن الوجه ومعمر الدار وامرأة جائلة الوشاح » فالتقدير في هذه الاشياء كلها الانفصال لان الاصل حسن وجهه ومعمر داره وجائل وشاحها نرفع الوجه بقولك حسن لان الحسن له في المعنى ، وكذلك قولك مررت برجل معمر الدار اذ المعنى معمر داره وامرأة جائلة الوشاح أى جائل وشاحها فامرأة الدار والجولان للوشاح أو وشاح الأزار « فان قلت » اذا كان الحسن للوجه والوجه هو الفاعل فكيف جاز اضافته اليه وقد زعمتم أن النشئ لا يضاف الى نفسه فالجواب انك لم تزد الا بعد أن قلت الصفة عنه وبجعلتها للرجل دون الوجه في اللفظ وصار فيه ضمير الرجل فاذا قلت حسن الوجه كان الحسن شائفاً في جماعته كأنه وصفه بأنه حسن القائمة بعد أن كان الحسن مقصوراً على الوجه دون سائرته فلما أريد بيان موضع الحسن أضيف اليه بعد أن صار أجنبياً ألا تراك تنصبه على التمييز فتقول مررت بالرجل الحسن وجهاً والتمييز فضلة ، وقوله « يضاف الى فاعله » يريد انه فاعل من جهة المعنى لان جهة اللفظ فانه من جهة اللفظ فضلة والذي يدل على ذلك قولهم هذه امرأة حسنة الوجه فتأنيثهم الصفة اذ قد جرت على مؤنث دليل على ما قلناه لان الفعل انما تلحقه علامة التأنيث اذا أسند الى ضمير مؤنث فتأنيث الصفة هنا دليل على أنها مستندة الى ضمير الموصوف المؤنث ولو كان على أصله قبل الاضافة لوجب التأنيث ولم يجوز التأنيث لان الوجه مذكور ، وهذا القبول من المضاف لا يتعرف بالاضافة لان النية فيه الانفصال على ما بينا ويدل على ذلك أنك تصف به النكرة وان أضفته الى معرفة نحو قولك مررت برجل حسن الوجه قولاً تقدير الانفصال وايراد التنوين لما جاز أن تصف به النكرة وهذا معنى قوله « ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصفت بها مفصلة » يعني ان حالها قبل الاضافة وبعدها في التشكيك وعدم التعريف سواء فلذلك تقع صفة للنكرة مفصلة ومضافة لاستوائها في كلا الحالين فتقول مررت برجل حسن الوجه

(١) البيت للرمز الاسدي ، وبعده مقتل أحبه مبین عنه * في مكعب زبن الخطي عرندس والشاهد فيه اضافة مط الى الرأس مع نية التنوين ونصبه لما بعده ، والدليل على ذلك اضافة كل اليه وذلك من جهة أن كلا في هذا الموضع ونحوه لا تضاف الا الى النكرة ، وأيضاً فان فته بقوله ناج قوله متعيس وهما تكرتان بل لا يربح دليل على أنه نكرة لان النكرة انما تقع نعتاً للنكرة ، وقوله معطى رأسه أى نزل مقاد ، وقوله ناج أى مريع والنجاء السرعة والنجاة ، والصهبة أن يضرب بياضه الى الحمرة وهو نجار السكرم والعق ، نوال المتيسر ومثله الاعيس هو الأبيض وهو أفضل ألوان الابل ، والمعنى سل هومك التي لزمك ونزات بك بسبب فراقتك من حواء وتأبه عنك بكل ميم ترسله للسفر وهو سريم متقاد . وصف بديراً بمظم الجوف فاذا شد رحله عليه اغتال أحبه واستوفاهما كلها لمطمحهم ولا اغتيال التهام بالشيء والمبين البين الطول ومعنى زبن زاحم ودفع والعرندس - بوزان سفرجل - الشديد ويروي « متين عنه »

كما تقول مررت برجل حسن وجهه ، و يدل على التشكير جواز دخول الالف واللام عليه مع اضافته فتقول مررت بالرجل الحسن الوجه ولو كانت الاضافة صحيحة لما جاز أن تجتمع الاضافة مع الالف واللام .
 ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ قضية الاضافة المعنوية أن يجرى لها المضاف من التعريف وما قبله الكوفيون من قولهم الثلاثة الاثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء قال الفرزدق ﴿ فسمأ وأدرك خمسة الاشبار ﴾ وقال ذو الرمة ﴿ ثلاث الاثافي والديار البلاقع ﴾ ﴿

قال الشارح : اعلم أنك لا تضيف الا نكرة نحو قولك غلام زيد وصاحب عمرو لان الاضافة يبتغى بها التعريف أو التخصيص لان المضاف يكتمى من المضاف اليه تعريفه ان كان معرفة وتخصيصاً ان كان نكرة فإذا قلت غلام زيد فالغلام كان فكرة شاملاً كل غلام فلما أضفته الى زيد صار معرفة وخص واحداً بعينه فإذا قلت غلام رجل فان المضاف اليه وان كان نكرة الا انه حصل للمضاف باضافته اليه نوع تخصيص ألا ترى انه خرج عن شياعه وبميز عن أن يكون غلام امرأة فعلى هذا لا يجوز اضافة المعرفة مع بقاء تعريفها فيها فإذا أريد اضافة المعرفة سلب تعريفها عنها حتى تصير شائعة في التقدير كرجل وفرس ثم تكتمى تعريفاً اضافياً غير التعريف الذى كان فيها ولذلك لا يجمع بين الالف واللام والاضافة لان ما فيه الالف واللام لا يكون الامعرفة ولم يمكن اعتقاد التشكير مع وجودهما فاما « الخمسة الاثواب » والاربعة الغلمان فهو شيء صار الى جوازه الكوفيون فلما على أصل أصحابنا فإذا قلت ثلاثة دراهم وأردت تعريف الالام منهما عرفت الثانى لان الاول يكون معرفة بما أضفته اليه ألا ترى أنك تقول هذا غلام رجل فيكون نكرة فإذا أردت تعريفه قلت هذا غلام الرجل وصاحب المال وكذلك هذه ثلاثة الدراهم وخمسة الاثواب فأما قول الشاعر

ما زال منذ عقدت يده ازاره فسمأ وأدرك خمسة الاشبار

البيت للفرزدق وبعده (١)

يُدْرِي خَوَافِي مِنْ خَوَافِكَ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَبِرِ الْقَبْرِ مُشَارِ

والشاهد فيه تعريف الثانى بالالف واللام والاكتفاء بذلك عن تعريف الاول بمسح بذلك يزيد بن المهلب أي ما زال منذ كان صغيراً الى أن مات بقود الجيوش وبخضر الحروب وعنى بالخوافق الرايات ومعتبط القبار مكانه فكانه لم يقابل فيه قبل ولا أثار غيره غباره من قولهم مات فلان عبطة أي شاباً ، وقوله منذ عقدت يده ازاره اشارة الى حال الصغر وأوائل العقل وعنى بخمسة الاشبار القبر أي ما زال أميراً منذ عقل الى أن مات ، وأما قول الآخر

(١) من قصيدة يمدح بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة وقبل البيت الشاهد

وإذا الرجال رأوا يزيد وأريتهم خضع الركاب نواكس الابصار

ثم يمدح البيت الذي ذكره الشارح ، ويرد على بدل خوافق « كاتائب من كاتائب » والشاهد فيه اضافة اسم المدد مجرداً من الالف واللام الى المدد كما هو مذهب البصريين خلافاً للكوفيين في تجويزهم الخمسة الاشبار والثلاثة الاثواب . وقوله عقدت يده ازاره كناية عن سعيه في طاب الحجد وحرصه على اكتساب الحامد ودأبه على بلوغ أقصى غاية المكرمات وقوله سها معناه علا وارتفع

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَنَافِي وَالرُّسُومُ الْبَلَاغُ (١)

البيت لدى الرمة والشاهد فيه تعريف الانافي حين أراد تعريف ما أضيف اليه وهو الثلاث ولم يحتاج مع ذلك الي الالف واللام ، والانافي للقدر أن توضع ثلاثة أحجار ثم يوضع القدر عليها عند الاطباخ ، والبلاغ جمع بلع وهو الخراب وأصله الارض التي لا شيء فيها ، والرسوم جمع رسم وهو ما بقي من آثار الديار ، يقول أن الانافي ورسوم الدار لا ترد سلاماً ولا تنبيء عن خبر اذا استخبرت وهو معنى قوله أو يكشف العمى ، فأما ما تعلق الكوفيون من اجازته وتشبيهه بالحسن الوجه فليس بصحيح لان المضاف في الحسن الوجه صفة والمضاف اليه يكون منصوباً ومجروراً وأما ذلك شيء رواه الكسائي وقد روى أبو زيد فيها حكي عنه أبو عمر الجرمي أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء ولم يقولوا النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم وامتناعه من الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس

قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول في اللفظية مررت بزيد الحسن الوجه وبهند الجائلة الوشاح وهما الضاربا زيد وهم الضاربو زيد قال الله تعالى (والمقيمي الصلاة) ولا تقول الضارب زيد لانك لا تفيد فيه خفة بالاضافة كما أفدتها في المنى والمجموع وقد أجازته الفراء وأما الضارب الرجل فشبهه بالحسن الوجه ﴿ قال الشاعر : وقد جاءت الالف واللام فيها اضافته لفظية ﴾ قالوا مررت بزيد الحسن الوجه وهند الجائلة الوشاح ﴾ وساغ ذلك من قبل أن الاضافة لا تكسوها تعريفاً من حيث كان النية فيها الانفصال اذ التنوين مراد والمضاف اليه في نية المرفوع اذ كان فاعلاً في المعنى فلما كانت الاضافة لا تكسوها تعريفاً ولا تخصيصاً لم يمنع دخول الالف واللام اذا احتيج الى التعريف كما لا يمنع دخولها على النكرة غير المضافة وقالوا ﴿ هذان الضاربا زيد والضاربو زيد ﴾ قل الله تعالى (والمقيمي الصلاة) لما كانت الاضافة منفصلة والنية ثبوت النون والنصب لم يتعرف بما أضيف اليه وكان سميان لإضافته واثبات النون وفضله مما بعده من حيث التنكير فلما لم يقع التعريف بالاضافة كما يقع في غلام زيد وأريد تعريفيه أدخلوا ما يقع به التعريف من الالف واللام وأفادت الاضافة ههنا ضرباً من التخفيف بحذف التنوين والنون في هذا ضارب زيد غدا والمضارب زيد والضاربو زيد ﴿ فأما الضارب زيد فانه لا يجوز ﴾ لان الالف واللام اذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم إعماله فيها بعدمولا فرق بين الماضي في ذلك وغيره اذ كان التقدير في الضارب الذي ضرب فلذلك عمل عمله ، وأما جازت الاضافة في قولك هما الضاربا زيد والضاربو زيد لما يحصل بالاضافة من التخفيف بحذف النون فأما اذا قلت للمضارب زيد فهو تغييره عن مقتضاه من الاعمال من غير فائدة لانه لم

(١) البيت لدى الرمة كما ذكر المصنف وقوله

أمنزاني سلام عليكم	هل الا زمن الاثني مضمين رواج
نوهتها يوماً فقلت اصاحي	وليس بها الا الظباء الخواضع
قف العيس تنظر نظرة في ديارها	فهل ذاك من داء الصباة نافع

وقوله يرجع أي يرد ويعيد وأراد من العمى الاتباس والانافي جمع أثنية وهي الحجارة التي توضع عليها القدور البلاغ جمع بلع وهي الخالية من السكان التي لا أنيس بها ... والشاهد فيه كاذبي فيما قبله

يحصل بالاضافة تخفيف لانه لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة ، « فأما الفراء فانه أجاز ذلك »
 نظراً الى الاسمية وأن الإضافة اللفظية لم يحصل بها تعريف فيكون مانعاً من الإضافة والقياس ما ذكرناه ،
 فأما قولهم « الضارب الرجل » فاعلموا ساغت اضافته وان لم تستفد بالاضافة تعريفاً ولا خفة أما التعريف
 فلأن اضافته اللفظية لا تكسب المضاف تعريفاً وأما الخفة فلم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة
 فقضية الدليل أن لانصح اضافته كما لا نقول الضارب زيد وذلك من قبل أنه محمول على الحسن الوجه
 ومشبه به من جهة أن الضارب صفة كما ان الحسن صفة وما بعده يكون مجروراً أو منصوباً فتقول هذا
 ضارب زيداً وضارب زيد كما تقول مررت برجل حسن وجهاً وحسن الوجه فلما أشبهه جاز لإدخال الالف
 واللام عليه مع انه مضاف اذا أريد تعريفاً كما كان كذلك في الحسن الوجه وان لم يكن مثله من كل وجه ألا ترى
 ان المضاف اليه في الضارب زيد مفعول منصوب في المعنى والمضاف اليه في الحسن الوجه فاعل مرفوع *
 ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا كان المضاف اليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوين أو نون
 وما عدم واحدا منهما شرعاً في صحة الإضافة لانهم لما رفضوا فيها يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا
 بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعاً فقالوا الضاربك والضاربانك والضاربي والضارباتي
 كما قالوا ضاربك والضاربك والضاربوك والضاربي والضاربي قال عبد الرحمن بن حسان
 أيها الشائمي لنحسب مثلي لعمراً أنت في الضلال تهبهم
 وقوله * هم الآمرون الخير والماعلون * مما لا يعمل عليه ﴾

قال الشارح : قد فرق بين اضافة اسم الفاعل الى الظاهر وبين اضافته الى المضمَر « فاضافته الى
 المضمَر » تقع كالضرورة وذلك أن ما فيه تنوين أو نون يلزم اضافته لانه لا سبيل الى النصب لان النصب
 يكون بثبوت التنوين أو النون نحو قولك ضارب زيداً وضاربان زيداً ومع المضمَر لا يثبت التنوين ولا
 النون لان بينهما مقابلة فلا يجتمع التنوين أو النون مع المضمَر فلما لم يجتمعا معه أضيف اسم الفاعل الى
 المضمَر ثم حل ما لم يكن فيه تنوين أو نون في الإضافة على ما هما فيه ليكون الباب على منهاج واحد
 ولا يختلف ، وقوله « جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم واحدا منهما شرعاً في صحة الإضافة » أي صار
 ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما يعنى التنوين والنون ، وقوله شرعاً أي سواء يقال القوم في
 هذا الامر شرع سواء بحرك ويسكن ويستوى فيه الواحد والتنثية والجمع والمذكر والمؤنث ، والمراد انه
 يتساوي ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما في صحة الإضافة وذلك نحو « الضاربك
 والضارباتك » أضفت الضارب والضاربات الى ضمير الخطاب وليس فيهما تنوين ولا نون وكذلك تقول
 الضاربي والضارباتي « فتضيفهما الى ضمير النفس كما أضفت ما فيه تنوين أو نون نحو قولك ضاربك
 » والضاربك والضاربوك والضاربي « فحذف من ضاربك التنوين لانه قبل الإضافة ضارب منون
 والضاربك تنثية والضاربوك جمع وقد حذف منهما النون للإضافة والضاربي تنثية وأصله ضاربين حذفت
 نونه للإضافة ثم أدغمت ياء التنثية في ياء النفس ولو كان مرفوعاً لقبل ضارب بالالف ، « والضاربي »
 جمع وأصله الضاربون فلما أضيف الى ياء النفس حذفت النون للإضافة فاجتمعت الواو والياء وسبق الاول

منهما بالسكون قلبت الواو ياء وادُغمت الياء المنقلبة في ياء الاضافة على حد طويته طياً وشويته شيئاً وكذلك تقول في الجر والنصب نحو مررت بالضارب ورأيت الضارب وأصله الضاربين سقطت النون للاضافة وادُغمت الياء في الياء ، فحاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير الا مجرور ولا أعرف هذا المذهب وقيل انه رأي لسيبويه وقد حكاه الرواني في شرح الاصول والمشهور من مذهبه ما حكاه السيرافي في الشرح أن سيبويه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب فيقول الكاف في ضاربوك في موضع مجرور لاغير لأنك تقول ضاربو زيد بالخفض لاغير والكاف في الضاربك والضاربوك يجوز أن تكون في موضع جر وهو الاختيار وأن تكون في موضع نصب لانك قد تقول الضاربو زيدا على من قال الحافظو عورة العشيبة (١) بالنصب وهو الاختيار وإذا قلت الضاربك كانت في موضع نصب لاغير لانك لو وضعت مكانه ظاهراً لم يكن الا نصباً نحو الضارب زيدا ، وكان أبو الحسن الاخفش فيها حكاه أبو عثمان الزبادي يحمل المضمر اذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال ويقول ان اتصال الكناية قد عاقبت النون والتنوين فلا تقول ضاربك بالتنوين ولا هما ضاربانك ولا هم ضاربونك كما تقول هو ضارب زيدا وهما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا فلما امتنع التنوين والنون لاتصال الكناية صار بمنزلة ما لا ينصرف وهو يعمل من غير تنوين نحو قولك للنساء هن ضارب زيدا والجامع بينهما أن التنوين من ضارب حذف لمنع الصرف لا للاضافة وحذف من ضاربك لاتصال الكناية لا للاضافة فهذا المذهبان ، فأما ما ذكره صاحب الكتاب فذهب ناك لأعرفه وإنما لم حذف التنوين والنون مع علامة المضمر المتصل لان علامة المضمر غير منفصلة من الاسم الذي اتصلت به ولا يتكلم بها وحدها وهي زائدة ومحملها آخر الكلمة كما ان النون والتنوين كذلك فلما كان بينهما هذه المقاربة تعاقبا فلم يجمع بينهما لذلك ، فأما البيت الذي أشده وهو • أبها الشامي الخ • (٢) البيت لعبد الرحمن بن حسان

(١) هذا قطعة من بيت لرجل من الانصار ويقال هو قيس بن الحطييم وهو بئها

الحافظو عورة العشيبة لا يأتيهم من ورائهم وكف

وعورة العشيبة هي كل ما يستحيا منه والوكف - بزة جبل - العيب ، ويروى لا يأتيهم من ورائنا نطف والنطف الذنب ، وصف أنهم يحفظون عورة عشيبتهم اذا انهزموا ويحمونها من عدوهم ولا يخذلونها والشاهد فيه حذف النون من الحافظين استخفافاً لطول الاسم ونصب ما بعده على نية اثبات النون ، ولو قدر حذف النون للاضائة لجاز ذلك عريية

(٢) هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت أحد الشعراء المجيدين وكان أبوه شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ثم كان ابنه سعيد بن عبد الرحمن شاعراً متوسطاً في طبقة . والبيت مدح في المتن الاستشهاد على أن ياء المتكلم في قوله الشامي في محل جر بالاضافة وقد رد الشارح ذلك فقال أنها في محل نصب مفعول ... قال سيبويه « وإذا قلت هم الضاربوك وهما الضاربك فلوجه فيه الجر لانك اذا كسفت النون من هذه الاءاء في المظهر كان الوجه الجر الا في قول من قل الحافظو عورة العشيبة { أي بنصب عورة } ولا يكون في قولهم هم ضاربوك أن تكون الكاف في موضع النصب لانك لو كسفت النون في الاظهار لم يكن الا جرأ ولا يجوز في الاظهار هم ضاربو زيد لانها ليست في معنى الذي لانها ليست فيها الالف واللام كما كانت في الذي . واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل لانه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلاً بفعل قبله أو باسم فيه ضمير فصارت النون والتنوين في الاسم لانها لا يكونان الا زواجا ولا يكونان الا في أول آخر الحروف والمظهر وان كان ياقب النون والتنوين فإنه ليس بكلامه المضمر المتصل لانه اسم ينصل ويتبدأ به وليس بكلامه الاظهار لانها في اللفظ كالنون والتنوين فهي أقرب اليها من المظهر اجتمع فيها هذا والمعاينة وقد جاء في الشعر

أنشده شاهداً هلى ما ادعاه وزعم أن الباء في موضع جر والصواب أنها في موضع نصب وذلك على رأى سيديوه وأبى الحسن جميعاً ، فأما قوله

هُمْ الْآمَرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ إِذَا مَاخَشَوْا مِنْ مُخْدَتِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا (١)

فانه أنشده سيديوه وزعم انه مصنوع وهو موضع الشاهد الجمع بين النون والضمير في قوله الفاعلونه وحكم المضمّر أن يعاقب النون والتنوين لانه بمنزلة في الاتصال والضعف ومثله قول الآخر

وَلَمْ يَرْتَقِ وَالنَّاسُ مُخْتَصِرُونَ جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُتَعَبِينَ رَوَاهُ (٢)

أنشده سيديوه والشاهد فيه أيضاً الجمع بين النون والمضمّر والوجه الفاعلونه ومختصره يصفه بالبذل والعطاء يقول غشيه المعتفون وهم السائلون واحتضره الناس للعطاء وجلس لهم جلوس مبتذل غير متودع ، فيديويه يحمل الهاء في الفاعلونه ومختصره كناية وزعم أن ذلك من ضرورة الشعر وكان أبو العباس المبرد يذهب الى أنها هاء السكت وكان حقها أن تسقط في الوصل فاضطر الشاعر فأجراها في الوصل مجراها في الوقف وحركها لانها لما ثبتت في الوصل أشبهت هاء الاضمار نحو غلامه ، وكلاهما ضعيف والاول أمتل لان فيه ضرورة واحدة وفي هذا ضرورتان فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف اليه اضافة معنوية الا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات وان أضيفت الى المعارف وهي نحو غير ومثل وشبه ولذلك وصفت بها النكرات فتيل مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك ودخل عليها رب قال * يارب مثلك في النساء غريرة * اللهم الا اذا شمر المضاف بغاية المضاف اليه كقوله تعالى (غير المغضوب عليهم) أو بمثلته ﴾ قال الشارح : قد تقدم القول ان المضاف يكتسب من المضاف اليه تعريفه إن كان معرفة اذا كانت الاضافة محضة نحو غلام زيد ومال عمرو * وقد جاءت أسماء أضيفت الى المعارف ولم تتعرف * بذلك للايهام الذى فيها وأنها لا تختص واحداً بعينه وذلك « غير ومثل وشبه » فهذه نكرات وان كن مضافات الى معرفة وانما نكرهن معانيهن وذلك لان هذه الاسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف ألا ترى ان كل من عداه فهو غير وجهه المماثلة والمشابهة غير منحصرة فاذا قلت مثلك جازاً ان يكون مثلك في طولك وفي لونك وفي علمك ولن يحاط بالاشياء التى يكون بها الشئ مثل الشئ . فلذلك من الإيهام كانت نكرات فلذلك هذه الاشياء كانت مضافات بمعنى اسم الفاعل في موضع مغاير ومماثل ومشابه كأن المماثلة في قولك مررت برجل مثلك موجودة في وقت مرورك به فهو للحال فكان نكرة كاسم الفاعل اذا أضيف وهو

فرغموا أنه مصنوع » اه . وحاصل كلامه أن المضمّر كالظاهر فيأخذ حكمه كما فصله أبو سميذ

(١) هذا هو الشعر الذى ذكر سيديوه في عبارته التى نقلنا انه مصنوع ، وبجاء به شاهداً للجمع بين النون والضمير في قوله الآمرونه ومن حق الضمير أن يعاقب النون والتنوين لانه بمنزلة في الاتصال والضعف والمعاقب هما اذا كان المظهر مع قوته واتصاله تد يماقهما وقال الاعلم « وقد رد على سيديويه حمله على هذا التقدير وجبت الهاء بياناً لحركة النون على نية الوقف وإتيانها في الوصل ضرورة وتشبيهاً في الحركة بهاء الاضمار ضرورة وكلا الوجهين بعيد » اه . هذا والبيت يروى { هم الفاعلون الخير والآمرون } والمعظم - بزنة اسم المفعول - الامر الذى يصعب رده ويهظمه (٢) الشاهد فيه قوله مختصره والمالة كالذى قبله . ومعنى البيت كما قال الاعلم لند غشيه المتفنون - وهم السائلون - واحتضره الناس جيئاً للعطاء والاستئناح لجلس لهم جلوس متصرف متبذل غير مرتفق متودع اه .

للحال ويدل على تنكيره أنك تصف به النكرة فتقول مررت برجل غيرك فأما قوله

يَا رَبُّ مِثْلِكَ فِي الْمَنَاءِ غَرِيرَةٌ تَبَيُّضَاءُ قَدْ مَنَعَتْهَا بَطْلَاقُ (١)

البيت لابن محجن النقي أنشده سيديوه والشاهد دخول رب على مثلك ورب لا تدخل الا على نكرة وغريرة أي مغفرة بلين العيش غافلة عن صروف الدهر ومتمتها بطلاق أي أعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها كأنه يهدد زوجته بذلك ، تقول مررت برجل مثلك أي صورته مشبهة بصورتك ومررت برجل غيرك أي ليس بك وأنه لم يمر بآثنين ألا ترى أنه اذا قال مررت بغيرك باسقاط المنعوت جاز أن يكون مر بأكثر من واحد فإذا قال مررت برجل غيرك علم أنه مر بواحد لا أكثر من ذلك ، وقد تكون هذه الاشياء معارف اذا شعر المضاف بمغايرة المضاف اليه أو بمائلته ، فيكون اللفظ بحاله والتقدير مختلف فإذا قال القائل مررت برجل مثلك أو شبيهك وأراد النكرة فعناه بمشابهك أو مماثلتك في ضرب من ضروب المائنة والمشابهة وهي كثيرة غير محصورة واذا أراد المعرفة قال مررت بعبد الله مثلك فكان معناه المعروف بشبهك أي الغالب عليه ذلك ، ونحوه قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) لان المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنين والمغضوب عليهم الكفار فهما مختلفان ونحوه مررت بالمتحرك غير الساكن والقائم غير القاعد ، وأما شبيهك فمعرفة بما أضيف اليه وذلك لانه على بناء فاعيل وفعليل وبناء موضوع للمبالغة فكأنك قلت بالرجل الذي يشبهك من جميع الجهات *
فصل قال صاحب الكتاب * والاسماء المضافة اضافة معنوية على ضربين لازمة للاضافة وغير لازمة لها فاللازمة على ضربين ظروف وغير ظروف فالظروف نحو فوق ونحت وأمام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذاء وعند ولدن ولدن وبين ووسط وسوي ومع ودون *

قال الشارح : قد تقدم ان الاضافة على ضربين افظية ومعنوية فالمعنوية ما كان اللفظ على الاضافة والمعنى كذلك نحو غلام زيد وثوب خز واللفظية ما كان اللفظ على الاضافة والمعنى بخلافها نحو ضارب زيد غداً فهذه اضافة لفظية لا غير لان المعنى ضارب زيداً غداً فما كان من الاضافة كذلك فانها لا تقع لازمة البتة لانها إنما تضاف لضرب من التثخيف والنية غير الاضافة « وما كان منها معنوياً فهو على ضربين يكون لازماً وغير لازم » وذلك أن من الاسماء ما يلزم الاضافة ويغلب عليها ولا يكاد يستعمل مفرداً « وذلك ظروف وغير ظروف فمن الظروف الجهات الست وهي فوق ونحت وأمام وقدام وخلف

(١) الشاهد فيه قوله رب مثلك حيث أدخل رب على مثل مع كونها مضافة ولا يكون مدخول رب الا نكرة فهذا دليل أن مثلاً وان أضيفت فما تزال نكرة وذلك أنها وما كان في معناها تنوب مناب الفعل كما هي مضافة الى ما بعدها والفعل فكرة كانه جرت مجراء في الجرى على النكرة فتقول مررت برجل مثلك فتكون نائبة مناب مررت برجل يشبهك وكذلك مررت برجل غيرك لانه بمنزلة مررت برجل ليس بك أو بغيرك ومنه مررت برجل حسبك من رجل لانه في معنى كافك من رجل ويدل على صحة هذا التعليل أن العرب يصرحون أحياناً باللفظ في الموضع الذي يضمن فيه حسباً أو مثلاً وغيراً كقولهم مررت برجل كافك من رجل وهمك من رجل وبأمرأة كافك من امرأة وهمك من امرأة .. قال سيديوه « ومن ذلك قول الرب لى عثرون مثله ومائة مثله فأجروا ذلك بمنزلة عثرون درهماً ومائة درهم فالتثل وأخواته كانه كاذبي حذف منه التثوين في قولك مثل زيداً وقيد الاوابع { أي بتثوين الاول في التثاين وانصب الثاني } وهذا تمثيل ولكنها كائة وعشرين فلزمها شيء واحد وهو الاضافة يريد أنك أردت معنى التثوين فثل ذلك قولهم مائة درهم » اه

وراء وثقاء ونجاء وحذاء وحذوة هذه الظروف تلزم الاضافة وانما لزمت الاضافة هذه الاشياء لانها أمور
نسبية فان فوق يكون بالنسبة الى شيء فوقا وتحته بالنسبة الى شيء آخر وكذلك أمام وسائرها فلزمتهما
الاضافة للتعريف وتحقيق الجهة ، وقال أبو العباس المبرد انما لزمت هذه الظروف الاضافة لعدم افادتها
مفردة ألا ترى أنك اذا قلت جلست خلفا فلخاطب يعلم أن كل مكان لا بد أن يكون خلفا لشيء . فاذا
أضفته عرف وحصل منه فائدة ، وقال السكوفيون انما لزمت الاضافة لانها تكون أخبارا عن الاسم كما
يكون الفعل خبرا عن الاسم اذا قلت زيد يذهب ويركب فلما كان الفعل يحتاج الى فاعل وقد يتصل به
أشياء يقتضيها من المصدر والمكان والزمان والمفعول ألزموا الظروف الاضافة ليسد المضاعف اليه مسد
ما يطلبه الفعل ويدل عليه ، فاذا أفردت وقبل قلم زيد خلفا وذهب عمرو قدما فهو هند البصريين
نصب على الظرف كما يكون مضافا نحو قام تدامك وذهب خلفك الا انه مبهم منكور كأنك قلت قام
خلف غيره وذهب قدام شيء ومنع السكوفيون من ذلك وقالوا لا تكون ظروف الا مضافة واذا أفردت
صارت أسماء وكانت في تقدير الحال كأنه قل قام متأخرا وذهب متقدما وفائدة الخلاف تظهر في الخبر فعند
البصريين تقول زيد خلفا وعمرو قدما فيكون خبرا كما يكون مضافا والكوفيون يرفعون ويقولون زيد
خلف أي متأخر وقدام أي متقدم ويكون الخبر مفردا هو الاول كما تقول زيد قائم ، ومن ذلك
« عند ولدن ولدا » وهي ظروف معناها القرب والحضرة ولذلك لزمت الاضافة للبيان اذ كانت مبهمة
لانها لا تختص مكانا معينا لان القرب والمجاورة أمر إضافي اذ الشيء يكون قريبا من شخص بعيداً من
آخر وهي لا ابتداء الغاية في الزمان والمكان وذلك قولك من لدن صلاة العصر الى وقت كذا ومن لدن
الحائط الى مكان كذا فهي مشتركة في البابين وليست كمنه الذي هو ابتداء غاية الزمان ولا كمن الذي
هو ابتداء غاية المكان ، وفي عند لغتان عند وعند بفتح العين وكسرهما ، « ولدن » في معنى عند الا ان
عند معرفة ولدن مبنية وفي لدن ثمان لثان يقال لدن ولدا ولدن ولد بفتح الفاء وضم العين ولد بضمهما
ولدن بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون ولدن بفتح النون ولد بفتح الفاء وسكون العين ، فأما لدن
بفتح الفاء وضم العين فهو الاصل لكثيرته وورود التنزيل به ومن قال لدن فوجهه انه أسكن العين في
لدن كما أسكنها في عضد وعجز فالتقى بعد الحذف ساكنان الدال والنون فخرك الاول بالفتح كما حرك
الاول منهما بالفتح في قولهم اضربن اذا دخلت النون الخفيفة في اضرب ، وأما لدا فلغة قائمة
بنفسها ليست من لفظ لدن والقياس في أنها أن لا تكون أصلا فأما انقلابها مع المضمر ياء فعلي التشبيه
بأنف علي والى على ماسيو ضح امره ان شاء الله تعالى ، وأما لد بالضم فحذوفة من لدن قال الرازي

يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لَدُ الْحَيِّينِ إِلَى حُنْجُورِهِ

والذي يدل على انها منتقصة منها أنها لو كانت أصلا على حيالها ولم تكن مخففة من لدن لكانت
ساكنة على أصل البناء ومثله قولهم رب ورب مخففة ومشددة أبقوا حركتها بعد الحذف ليكون ذلك
دلالة على انها منتقصة من غيرها وليست أصلا قائما بنفسه ، ومن قال لد بضم الفاء والعين فانه أتبع
الضم الضم بعد حذف اللام ، ومن قال لدن بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون فانه كسر النون

لا لقاء الساكنين بعد حذف حركة العين وذلك على أصل التقاء الساكنين ومن فتح النون فهو لا لقاء الساكنين وقصد التخفيف كأبن وكيف ، وأما من قال لد يسكون الدال وفتح الفاء فانه بناء على السكون بعد الحذف جعلها قائمة بنفسها « فان قبل » ولم يثبت لدن ولم تكن معرفة كند قبل لما لم يتجاوزوا بلدن حضرة الشيء والقرب منه ولم يتصرفوا فيه بأكثر من ذلك جرت مجرى الحرف الموضوع بأزاء معني لا يتجاوزوه فثبت لذلك كبنائه وأما عند فتوسعوا فيها وأوقعوها على ما يحضرتك وما يبعد وإن كان أصلها الحاضر فقالوا عندي مال وإن كان غائباً في بلد آخر فلما دخلها من النمكن والتصرف ما ذكرناه فارقت الحروف فأعربت لذلك ؛ ومن الظروف « بين ووسط وسوي ومع ودون » كلها تليها الاضافة فأما « بين » فهو ظرف من ظروف الامكنة بمعنى وسط ولذلك يقع خبراً عن الجنة نحو قولك الدار بين زيد وعمرو والمال بين القوم وهي توجب الاشتراك من حيث كان معناها وسط والشركة لا تكون من واحد وإنما تكون بين اثنين فصاعداً نحو المال بين الزيدين والدار بين القوم فإن أضفتها الى واحد وعطفت عليه بالواو جاز نحو المال بين زيد وعمرو لأن الواو لا توجب ترتيباً ولو أثبت بالفاء قللت المال بين زيد وعمرو لم يحسن لأن الفاء توجب الترتيب وفصل الثاني من الاول فأما قول امرئ القيس « بين الدخول نحوكم » فقد عابه الاصمعي ورواه بالواو وحجة من رواه بالفاء أن الدخول وحومل موضعان يشتمل كل واحد منهما على أما كن كالشأم والعراق فلو قلت عبدالله بين الدخول تريد بين مواضع الدخول لزم الكلام وصلاح كما تقول سرنا بين الشأم والمراد بين مواضع الشأم فعلى هذا قال بين الدخول أى بين مواضع الدخول ثم عطفت بالفاء فقال نحوكم ؛ وأما « وسط » فيكون اسماً وظرفاً فإذا أردت الظرف أسكنت السين وإذا أردت الاسم فتحت فتقول وسط رأسك دهن إذا أخبرت أنه استقر في ذلك الموضع أسكنت السين ولصبت لانه ظرف وتقول وسط رأسك صلب فتحت السين ورفضت لانه اسم غير ظرف وتقول حفرت وسط الدار بئراً يسكون السين كأن البشر في بعض الوسط وتقول ضربت وسطه لانه مفعول به ، وأما « سوى » وسواء مقصوراً وممدوداً « فبمعنى واحد وذلك أنك إذا قلت عندي رجل سوى زيد ففهمنا عندي رجل مكان زيد أي سدى مسده ولزم الاضافة لان معناه معنى غير وقد تقدم الكلام عليهما ، وأما « مع » فهو ظرف من ظروف الامكنة ومعناه المصاحبة والذي يدل على أنه اسم أنه إذا أفردتوني فيقال جاء معاً وأقبل معاً وربما أدخلوا عليه حرف الجر قالوا جئت من معه أى من عنده ولو كانت أداة لكانت صاكنة الآخر على حد هل وقد وبل اذ لا علة توجب الفتح وربما ذهب بها مذهب الحرف فسكن آخرها قال الشاعر

فَرِيشٌ مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا (١)

لما اعتقد فيها الحرفية سكنها والقياس فيها أن تكون مبنية لفرط إبهامها كلدن وحيث وانما أعربت

(١) البيت قيل أنه للراعي . وقال العيني هو من قصيدة لجوير مجذ فيها هشام بن عبد الملك ، والريش يستعمل في لباس الفاجر أو المال وكأن المراد به هنا القوة والاستعداد ، وقوله لما - بكسر اللام - أى وقتاً بعد وقت والمراد أنها متقطعة قليلة ، وكلام الشارح يفهم منه أن تسكين العين في معكم ليس للضرورة وذلك خلاف ما ذهب اليه سيبويه حيث ادعى أن التسكين ضرورة لا لفة ، وهو مردود بأن ذلك لفة فمهم وهم يطن من قلب بن وأثل وعامة زبيمة

ونصبته على الظرفية لانهم تصرفوا فيها على حد تصرفهم في عند فيقولون معنى مال أى هو فى ملكى وان كان غائباً كما يقال عندى مال ، وأما « دون » فلها معنيان أحدهما الظرفية فى معنى المكان تشبيهاً بالمكان فيقال ز يدون عمرو فى الشرف والعلم وفى الخير ونحو ذلك جعل هذه الاشياء منازل يعلو بعضها بعضها كالاماكن التى بعضها أعلى من بعض وجعل بعض الناس فى موضع من الشرف أو من العلم وهذه لا تكون الا ظروفا منصوبة ، والموضع الآخر لدون أن تكون اسما صفة بمعنى حقير ومستردل فنقول نوب دون أى ردى ويقال هذا دونك أى حقيرك ومستردل ، يمكن أن يكون هذا القسم هو الاول واستعمل اسما توسعا لضرب من التأويل لانك اذا جعلته فى مكان أسفل من مكانك صار بمنزلة أسفل ونحت وأسفل ونحت قد يجوز رفعهما فى الشعر قال لبيد

فقدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها (١)

على ان أسفل اذا كان تقيض أعلى كان متمكنا تقول هذا أسفل الحائط وهذا أعلاه كما تقول هذا رأسه وهذا آخره *

قال صاحب الكتاب ﴿ وغير الظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدا وقاب وقيس وأى وبعض وكل وكلا وذو وذوته ومثناه ومجموعه وأولو وأولات وقد وقط وحسب ، وغير اللازمة نحو نوب ودار وفرس وغيرها مما يضاف فى حال دون حال ﴾

قال الشارح : اعلم أن من الاسماء أسماء غير ظروف تضاف الى ما بعدها وهى على ضربين لازمة للاضافة وغير لازمة فاللازمة نحو مثل وشبه ونحو وغير ونحوها مما ذكرها صاحب الكتاب وأما « مثل وشبه » فبمعنى واحد « وغير وبيد » بمعنى واحد « وقيد وقدا وقاب وقيس » بمعنى مقدار الشيء . يقال يئني وبينه قيد رمح وقاب رمح وقيس رمح قال الله تعالى (قاب قوسين أو أدنى) وقيس رمح بمعنى قدر رمح والقدر والقدر بالفتح والسكون واحد وهو مبلغ الشيء فهذه الاسماء كلها تلزم الاضافة ولا تفارقها واذا أفردت كان معناها على الاضافة ولذلك لا يحسن دخول الالف واللام عليها فلا يقال المثل ولا للشبه ولا الكل ولا البعض لان ذلك كالجمل بين الالف واللام ومعنى الاضافة من جهة تضمنها معنى الاضافة فصارت الاضافة فيها كالملفوظ بها وذلك من قبل أن مثلاً يقتضى مائلاً وشبهاً يقتضى مشبهاً به وكذلك سائرهما من نحو قيد وقدا وقاب وقيس كلها مقادير لا تذكر الا مع المقدر به ، وكذلك أى وبعض وكل وكلا الاضافة فيها لازمة أما « أى » فانها اسم مبهم يقع على كل شيء ممن يعقل وما لا يعقل من حيوان وغيره فاقتصر الى الاضافة للايضاح كافتقار الموصول الى الصلة وهى بعض ما أضيفت اليه فاذا قلت أى القوم كانت من القوم واذا قلت أى الثياب فهى من الثياب فلزومها الاضافة لذلك « وبعض »

(٢) البيت من معلقة لبيد وقوله وتسمت رز الانيس فراغها عن ظهر عيب والانيس سقامها ويرى فقدت - بالفين المعجمة كما هنا وبالدين المهملة - والضمير يعود على البقرة ، والرز والركز الصوت الغنى ، وقوله عن ظهر غيب مثناه من وراء حجاب أى تسمع من حيث لا ترى ، والفرجان ثنية الفرج وهو الواسع من الارض ويقال هو موضع المخافة ، وقوله مولى المخافة مثناه الموضع الذى فيه المخافة . وخلصها صرغوع على أنه بدل مفضل من جمل هو قوله مولى وأمامها مطوف عليه ويجوز أن يكون خلفها وأمامها صرغوعين على أنهما خبر لمبتدأ محذوف كأنه قال هما خلفها وأمامها ويجوز أن يكون قوله مولى المخافة مبتدأ وقوله خلفها وأمامها خبره وجعلتهما خبر ان

يفيد البعضية فهو يقتضى الشيء البعض « وكل » اسم لاجزاء الشيء فهو يقتضى الجزأ « وكلا » اسم مفرد عندنا معناه التثنية ولا يدل بافظه على جنس ذلك المثنى فلزمت اضافته الى جنسه ليعلم نحو جاءني كلا أخويك ورأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك ويكون تأكيذاً للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما ورأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما فنلزم اضافتهما الى ضمير المؤكد ليعلم أنها تأكيده وليست التثنية شائعا بخلاف أجمع وأجمعين ونحوهما فانها لا تلي العوامل ولا تكون الا تأكيذاً فاستغنت عن الاضافة، ومنها ذو الذى بمعنى صاحب فانك تقول هذا رجل ذو مال ورأيت رجلاً ذا مال ومررت برجل ذى مال أى صاحب مال وتقول فى التثنية هذان رجلان ذوا مال وأصله ذوان وانما حذف نونه للاضافة فى النصب والجر نحو رأيت رجلين ذوى مال ومررت برجلين ذوي مال وتقول فى الجمع هؤلاء رجال ذوو مال ورأيت رجلاً ذوي مال ومررت برجال ذوى مال وأصله ذوون وذوين لانه جمع سلامة وانما حذف نونه للاضافة وانما جمع جمع السلامة لانه وصف به من يعقل فجرى مجرى مسلمين وصالحين وتقول فى المؤنث ذات نحو هذه امرأة ذات جمال ومال والتثنية ذواتا قال الله تعالى (ذواتا أفنان) والجمع ذوات وأولو أيضاً جمع سلامة والواحد ذو قال الله تعالى (نحن أولوا قوة وأولو بأس شديد) وقال تعالى (أولى أجنحة مني وثلاث ورابع) والمؤنث أولات قال الله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن) جاء الجمع هنا على غير واحده المستعمل وقياس واحده أل مثل هم وشجع ففى فى السلامة بمنزلة المذكر والملاح فى التذكير جاء على ما لم يستعمل وانما لزمته الاضافة لان المضاف اليه هنا هو المقصود وذلك أنهم أرادوا وصف الاسماء بالاجناس نحو هذا رجل مال فلم يسغ ذلك فأتوا بندي الذى بمعنى صاحب وأضيف الى اسم الجنس وجعلوها وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس كما كانت أى وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام وكانت الاضافة لازمة كما كان النعت لازماً لأى فى النداء نحو يا أيها الرجل يا أيها الغلام، ومن ذلك « قد وقط وحسب » كلها بمعنى واحد الا ان قد وقط منبئان على السكون وحسب مربة وذلك من قبل ان قد وقط وقما وقع فعل الامر فى أول أحوالها فبنينا كينائه تقول قدك درهمان وقطك ديناران أى اكثف بذلك واقطع وحسب اسم متمكن تأويده معنى الفعل بعد أن وقع منه صرفاً ولم يقع موقعه الفعل فى أول أحواله ألا ترى انك تقول أحسبني الشيء إحساباً أى كتماناً ويقال هذا لك حساب أى كاف قال الله تعالى (جزاء من ربك عطاء حساباً) فالصرف حسب ولم يبن كيناه قد وقط، واشتقاق قد من قدت الشيء واشتقاق قط من قطعت الشيء اذا قطعت فاصلهما لذلك التثقيب وانما خففتا بحذف لاميهما وغلب عليهما التخفيف لكثرة استعمالهما وانما لزمته هذه الاسماء الاضافة لانها واقعة موقع فعل الامر وفعل الامر لا بد له من فاعل ولم تكن هذه الاسماء مما يرفع فأضيفت الى الفاعل فاذا قلت قدك وقطك فكأنك قلت اكثف واقطع فالفاعل مضمرة واذا قلت قد زيد أو قط عمرو فكأنك قلت ليكتب زيد أو عمرو بذلك وقد يدل كل قد وقط نون الوقاية فيقال قدنى وقطنى محافظة على سكنيهما وصيانة لآخرهما عن الكثير كما قالوا مي وعي فأتوا فيها بنون الوقاية قال الشاعر

امثالاً الخوضُ وقال قطنی مهلاً رويداً قد ملأت بطني (١)

وقال الآخر * قدنى من نصر الخبيدين قدى * (٢) فأتى بنون الوقاية وتركها، وربما استعملوا قط وحسب مفردين من غير اضافة فقالوا رأيته مرة واحدة فقط وأعطاني ديناراً فحسب أي اكتف بذلك واقطع والاضافة أكثر وأغلب فاعرفه، * وأما الاضافة غير اللازمة * ففي أكثر الاسماء نحو نوب ودار وغيرهما من الاسماء المنكورة مما يضاف في حال دون حال وذلك على حسب ارادة المتكلم فإذا قال رأيت نوباً فقد أخبر عن واحد من الثياب غير معين وكذلك رأيت داراً وإذا قال رأيت نوب خز فقد أخبر عن نوب من هذا الجنس دون غيره فهو أخص من الاول وإذا قال ملكت دار زيد فقد أخبر عن واحدة بعينها معرفة فاعرفه *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وأي﴾ اضافته الى اثنين فصاعدا اذا أضيف الى المعرفة كقولك أي الرجلين وأي الرجال عندك وأيهما وأيهم وأي من رأيت أفضل وأي الذين لقيت أكرم وأما قولهم أي وأيك كان شراً فافترأه الله فكقولك أخزى الله الكاذب مني ومنك وهو يني وبينك المعنى أينا ومنا وبيننا قال العباس بن مرداس

فأي ما وأيئك كان شراً فقيداً إلى المقامة لا يراها

وإذا أضيف الى النسبة أضيف الى الواحد والاثنين والجماعة كقولك أي رجل وأي رجلين وأي رجال، ولا تقول أيا ضربت وبأي مرتت الا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه كقوله تعالى (أيا مأتدعوا فله الاسماء الحسنی) ولا استجابة الاضافة عوضاً منها توسيط المقدم بينه وبين صفته في النداء ﴿ قال الشارح : اعلم ان أيا إنما تقع على شيء هي بعضه وذلك قولك أي أخويك زيد فقد علمت أن زيدا أحدهما ولم تدس أيهما هو وهي في الكلام على ثلاثة أضرب الاستفهام والجزاء وبمعنى الذي فإذا كانت استفهاماً أو جزاء كانت تامة ولم تحتاج الى صلة إنما تحتاج الى الصلة اذا كانت موصولة لا غير كما تحتاج الى ومن وما اذا كانت موصولة وهي موضوعة على الاضافة لأنها في الاحوال الثلاثة بعض ما أضيف اليه فلا تفيد الا بذكر المضاف اليه وهذا المعنى يوجب أن لا يكون المضاف اليه الا بما يتبعض، ولا تقتضى جواباً الا اذا كانت استفهاماً وجوابها التعمين لأنها في الاستفهام مفسرة بالهمزة وأم فإذا قلت أي الرجلين عندك فعناه أزيد عندك أم عمرو فكما يلزم الجواب في الهمزة وأم اذا قلت أزيد عندك أم عمرو والتعنين فتقول زيد أم عمرو ولا يكفي لا أو نعم كذلك يلزم في أي لان المعنى واحد ولو قلت هل زيد منطلق أم عمرو أو نحوهما من أدوات الاستفهام لم يكن لأي ههنا مدخل فلذلك كانت أي واقعة على كل جملة اذا كانت بعضها، فعلى هذا يجوز اضافتها الى المعرفة والنسبة * فإذا أضيفت الى المعرفة *

(١) البيت من شواهد الاشعري وقوله رويداً تصغير الارواد وهو مصدر أرود يرود

(٢) هو من أرجوزة لحيد الارقط وتماهه ليس الامام بالشحيح الملعود ويروى (ليس أميري بالشحيح الملعود) والشاهد فيه مجيئه بنون الوقاية وتركها وهما أسران جائران غير أن الجيء بالنون أكثر. وقوله الخبيين يروى بصورة المني والمراد بهما عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب على التقلب وقيل المراد بهما عبدالله وابنه خبيب على التقلب أيضاً ويروى بصورة الجمع والمراد بهم عبدالله وابنه خبيب وأخوه مصعب وقيل المراد بهم عبدالله ومن شايه وقوله الامام المراد به عبد الملك بن مروان والشحيح البغيض والملحد المائل، هذا ونسب الاعام هذا البيت لابي نخيلة

وجب أن تكون تلك المعرفة مما ينبض وذلك بأن تكون المعرفة إما تثنية أو جماعاً نحو قولك « أي الرجلين عندك وأي الرجال » وأيهما رأيت وأيهم مرت به وتقول « أي من رأيت أفضل » لأن من قد نعى بها الكثرة وإن كان لفظها واحداً قال الله تعالى (ومنهم من يستمعون اليك) لحمل مرة على اللفظ ومرة على المعنى ومنه قول الشاعر

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذُبُ بِصَطْحَانِ (١)

ننى المائد حين عفى اثنتين ولا يكون من في قولك أي من رأيت أفضل الا موصولة لا غير والمائد محذوف والتقدير رأيت كقوله سبحانه (أهذا الذي بعث الله رسولا) والمعنى بعثه ولا يكون من استفهاماً هنا ولا جزاء لأن أيا لا يضاف الى الجمل ، فأما نمثله « بأى الذى لقيت أكرم » فنيه نظر والصواب أي اللذين أو الذين بلفظ التثنية أو الجمع وإن صحت الرواية عنه بلفظ الواحد فجازه أن الذى قد يراد بها الكثرة نحو قوله تعالى (كمثل الذى استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم) فعاد الضمير الى الذى مرة مفرداً ومرة مجموعاً كما كان في من كذلك وهو قليل في الذى ، ولو قلت « أى زيد أحسن » فجازه من وجهين أحدهما أن يريد النكرة لمشارك له في اسمه فأجراه مجرى الانواع فهو رجل وفرس كما أجراه كذلك وأدخل عليه الالف واللام في قوله

بَاعِدْ أُمَّ الْعَمْرِ وَمِنْ أَسْبَرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا (٢)

والوجه الثانى أن يريد أى شئ من أعضائه أحسن أعينه أم أفه أم حاجبه ونحو ذلك ، فأما قولهم « أبى وأيك كان شراً فأخزاه الله » فأضاف أيا الى المضمرة الذى هو ضمير للنفس وهو معرفة فأنما سوغ ذلك انه عطف عليه ضمير المخاطب باعادة الخافض بالواو والواو لا تدل على الترتيب وإنما تجمع بين الشئين أو الاشياء فقط وصار ذلك بمنزلة التثنية والجمع كأنك قلت أينما فهو كقولك « أخزى الله الكاذب منى ومنك » والمراد منا وكقولك « هو بينى وبينك » والمراد بيننا والفرق بينهما أنك اذا قلت أينما فقد اشتركا في أى واذا قلت أبى وأيك فقد أحصلته لسلك واحد منهما فهو أبلغ ، فأما بيت العباس بن مرداس • فأبى ما وأيك كان شراً الخ • (٣) وبعده

(١) البيت للفردق ويرى « تعال فان عاهدتني الخ » والشاهد فيه في قوله يصطحبان حيث أعاد الضمير على منى حلا على مناهما لانها كناية عن اثنين وصف أنه أوقد ناراً وطرقه الذب فدعاه الى العشاء والضجة وقبل البيت وأطلس عيال وما كان صادياً رفعت لئسارى موهناً فأنظري

وقد فصل بين من وصلتها بقوله « ياذب » وساغ ذلك لان النداء موجود في الخطاب ولو لم يذكره المتكلم . قال الاعلام « وان قدرت من تكررة وبصطحبان في موضع الفصل كان الفصل بينهما أسهل وأيسر » اهـ

(٢) الشاهد فيه في قوله أم العمرو حيث أدخل الالف واللام على عمرو وهو علم لا يجوز ذلك فيه لثلاث يجتمع فيه شيان كل واحد منهما معرف ولكنه لا تكرره وجعله بمنزلة الانواع كرجل وفرس جاز له بعد ذلك أن يقرنه بالالف واللام ، والمعنى أنه منع هذه المرأة عنى وحال بينى وبين رؤيتها والتتمع بها ما أقامه أهلها من الحراس على أبواب القصور التي تسكنها .. هذا والبيت لاني النجم وقد تقدم في أول الكتاب في فصل وبعض الاعلام تدخله لام التبريد

(٣) هو من قصيدة لم يخاطب بها خفاف بن ندية السلمي وأولها

ألا من مبلغ عني خفافاً ألوكا بيت أهلك منهاها

وقال سيبويه وسألته { يعني الخليل } عن أبى وأيك كن شراً فأخزاه الله فقال هذا كقولك أخزى الله الكاذب منى

ولا وَلَدَتْ لَهُمْ أَبَدًا حَصَانٌ وَخَالَفَ مَا يُرِيدُ إِذَا بَغَاها
 فالشاهد فيه افراد أى لكل واحد من الاسمين واخلاصه له توكيداً والمستعمل لإضافته اليهما معاً
 فيقال أينما والمراد أينما كان شراً من صاحبه فقيد الى المقامة لا يراها أى أعماه الله والمقامة جماعة الناس
 وقوله لا يراها أى يعى عن رؤيتهم ، ويرى الى المنية أى جاءته المنية ويدعو عليهم فى البيت الثانى
 بانقطاع النسل ومثله قول جميع

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ أَبَى وَأَيْكُمْ بَنَى عَامِرٍ أَوْفَى وَفَاءً وَأَكْرَمُ (١)
 وقول خدائش بن زهير

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرِّجَالُ تَنَاهَوْا أَبَى وَأَيْكُمْ أَعَزُّ وَأَمْنَعُ (٢)

المراد أينما وهو كثير ، فإذا أضيف الى النكرة أضيف الى الواحد والتنثنية والجمع فتقول « أى رجل
 وأى رجلين وأى رجال » وانما جاز اضافته الى الواحد المنكور ههنا من حيث كان نوعاً يعنى أشخاص
 ذلك النوع فهو يشمل كل من يقع عليه ذلك الاسم فلذلك جازت اضافته اليه ، وقد يفرد أى اذا تقدم
 ذكر ما هو بعض منه نحو قوله تعالى (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى)
 أفرد أيا ههنا لانه أحد الاسمين المذكورين ومعناه أى الاسمين دعوتهم الله فله الاسماء الحسنى ولو قلت
 أيا ضربت أو بأى مررت لم يجز لانه لم يتقدم ما يسد مسد المضاف اليه ، ولغلبة الاضافة عليه لما جاؤا
 بأى وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام غير مضافة عوضوه من الاضافة هاء التنبيه بعده قبل صفته نحو
 يا أيها الناس ويا أيها الرجل وقوله « ولاستيجابه الاضافة » يريد لوجوبها له فلاستيجاب مصدر بمعنى
 الوجوب كالاستقرار بمعنى التقرار وفعله استوجبه كتولك استوجب استيعاباً واستوعب استيعاباً ، وقوله
 « توسيط المقم » يعنى بالقمم هاء التنبيه « بينه » أى بين أى وصفته بها تنبيه وهى عوض عن لفظ الاضافة
 ولزوم الصفة عوض من معناها فاعرفه *

تم الجزء الثانى والحمد لله ، وبالله ان شاء الله تعالى الجزء الثالث ومطلعه

فصل وحق ما يضاف اليه كلا ، نسأل الله تعالى التوفيق الى اكماله

— (انه نعم المولى ونعم النصير) —

وملك تريد منا وكفة ذلك هو بنى وبينك تريد هو بيننا فانما أراد أينما كان شراً الا أنهم لم يشتركا فى أى ولكنه
 أخلصه لكل واحد منهما « ثم استشهد بآليات اتى ذكرها الشارح . والشاهد فيها كلها افراد أى لكل واحد من
 الاسمين وانما فعل ذلك فالخمس لكل اسم واحداً مع أن المستعمل اضافتها اليهما معاً توكيداً
 (١) الشاهد فيه كالأى فيما قبله . وقوله أبى مبتدأ رأيكم معطوف عليه وقوله اوفى هو الخبر وفصل بين المبتدأ
 وخبره بجملة النداء وهى قوله بنى عامر . وجملة المبتدأ وخبره مدت بمد المنوئين اللذين يطابقهما قوله علم الاقوام والمبنى
 ان الناس قد علموا وظهر من كل واحد منهما ما يستطيعون ان يفتضوا لاحدنا به بالفتوى فى الوفاء والكرم
 (٢) الشاهد فيه تكرير اى توكيداً كما تقدم فى سابقه ومعنى تناهوا افترس بعضهم بعضاً فى الحرب . ومثل
 هذه الآيات قول خدائش بن زهير أيضاً

فأبى وأبى ابن الحصين وعنت اذا ما التقينا كان بالخلف أغدرا

والخلف - بكسر الخاء - تعاقب القوم واصطلاحهم واصله من الذين لان التعاقب يؤكد بها (تم والحمد لله)

﴿ فهرست الجزء الثاني من شرح الفصل لابن يعيش ﴾

صحيفة

صحيفة

- ٢ توابع المنادى
٤ بيان حكم وصف المنادى بابن وابنة وتفصيل ذلك
٧ المنادى المبهم
٨ اسم الإشارة المنادى
١٠ لتكرر المنادى في حال الاضافة وجهان
١٠ نداء المضاف اليه المبتدأ نحو يا غلامى
١٣ المنسوب وشروطه
١٥ حذف حرف النداء
١٧ الاختصاص
١٩ الترخيم وشروطه
٢١ تعريف الترخيم
٢٢ تفصيل الترخيم الى مفرد ومركب وحكم كل مفصلا
٢٤ حذف المنادى
٢٥ التحذير وأمثله
٣٠ حكم ما أضمر عامله على شريطة التفصيل
٣٠ بيان الاءاء التي يتجاوزها الابتداء والخبر والفعل والفاعل
٣٥ بيان ما يجب فيه الرفع
٣٨ حكم وقوع الاسم بعد حرف الجزاء وكان بعده فعل واقم على ضميره
٣٩ حذف المفعول به
٤٠ المفعول فيه
٤٠ تعريف المفعول فيه وتقسيمه
٤٤ بيان أن المصدر قد يحمل حيناً لسة الكلام ومثال ذلك
٤٦ ينصب الظرف بمامل مضمرة
- ٤٨ تعريف المفعول معه ومثاله
٥١ تمثيل في المفعول معه بقولك كيف أنت وقصة من تريد
٥٢ تعريف المفعول له ومثاله
٥٣ بيان شرائط المفعول له
٥٤ تقسيم المفعول له الى معرفة ونكرة
٥٥ تعريف الحال ومثاله
٥٩ بيان أن الحال يقع مصدراً ومثال ذلك
٦٠ التمثيل بقوله هذا بسراً أطيب منه تمراً
٦٢ حق الحال أن تكون نكرة وصاحبها معرفة وبيان ما خالف ذلك
٦٤ تعريف الحال المؤكدة
٦٥ بيان أن الحال تقع جملة اسمية أو فعلية ومثال ذلك
٦٨ انتصاب الحال بمامل مضمرة
٧٠ تعريف التمييز وأمثله
٧٢ التمثيل بالمفرد المميز
٧٣ في حكم تقدم المميز على عامله المنصوب على الاستثناء
٧٥ تقسيم المستثنى في اعرابه على خمسة أضرب
٧٧ الاستثناء بعدا واخلال
٧٩ تقديم المستثنى على المستثنى منه
٨١ بيان أن حكم المستثنى من كلام تام غير موجب النصب والبدل
٨٤ بيان أن حكم حاشا عند سيديويه الخبر
٨٥ بيان المستثنى الذي يجوز فيه الجر والرفع
٨٧ حكم غير في الاستثناء
٩٧ مبحث في قولهم إن خيراً لا غير وإن شراً فشر

صحيفة	صحيفة
١١٢ بيان أن في لاحول ولا قوة إلا بالله سنة	٩٨ من المنصوب باضار فعل قولهم ولو تمرا
أوجه من الاعراب	٩٩ حل بيت شاهد : أبا خراشة أما أنت ذا
١١٤ مبحث خبر ما ولا المشبهتين بليس	نفر الى آخره
١١٧ مبحث ذكر المجزورات	١٠٠ المنصوب بلا التي لنقى الجنس
١١٨ بيان أن اضافة الاسم الى الاسم على	١٠٢ حق اسم لا أن يكون نكرة
ضربين معنوية ولفظية	١٠٤ تفصيل فيما اذا كان بعد الاسم المنفى لام
١٢١ حكم الاضافة المعنوية	الاضافة
١٢٢ أمثلة الاضافة اللفظية	١٠٥ مبحث بناء اسم لا
١٢٥ مبحث الاسماء اللازمة للاضافة	١٠٦ مبحث لفظ الملامح والمذا كير ولدن غدوة
١٢٦ بيان أن الاسماء المضافة اضافة معنوية	١٠٨ مبحث في اسم لا المفرد اذا وصف
على ضربين	١١٠ بيان أن حكم المطوف في باب لا حكم الصفة
١٢٩ بيان أن من الاسماء أسماء غير ظروف	١١١ مبحث في أن المنفى اذا كان معرفة لم يجوز
١٣١ بيان أن أيا انما تقع على شيء هي بعضه	فيه الالرفع
١٣٤ تنمة الجزء الثاني من شرح المفصل	